جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم
تخصص: علوم إقتصادية
فرع : تجارة دولية

الموضوع:

واقع و آفاق المبادلات التجارية بين الصين و دول شمال إفريقيا
(دراسة حالة الجزائر)

من اعداد الطالبة : **تحت إشراف الأستاذ الدكتور:**

زكراوي ليلى **بن سعيد محمد**

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/د. عمراني عبد النور قمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ/د. بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا
أ/د. بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا
د/. يعقوب محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	مناقشا
د/. بن يمينة خيرة	أستاذة محاضرة أ	المركز الجامعي عين تموشنت	مناقشا
د/. مباركي سمراء	أستاذة محاضرة أ	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية 2017_2018

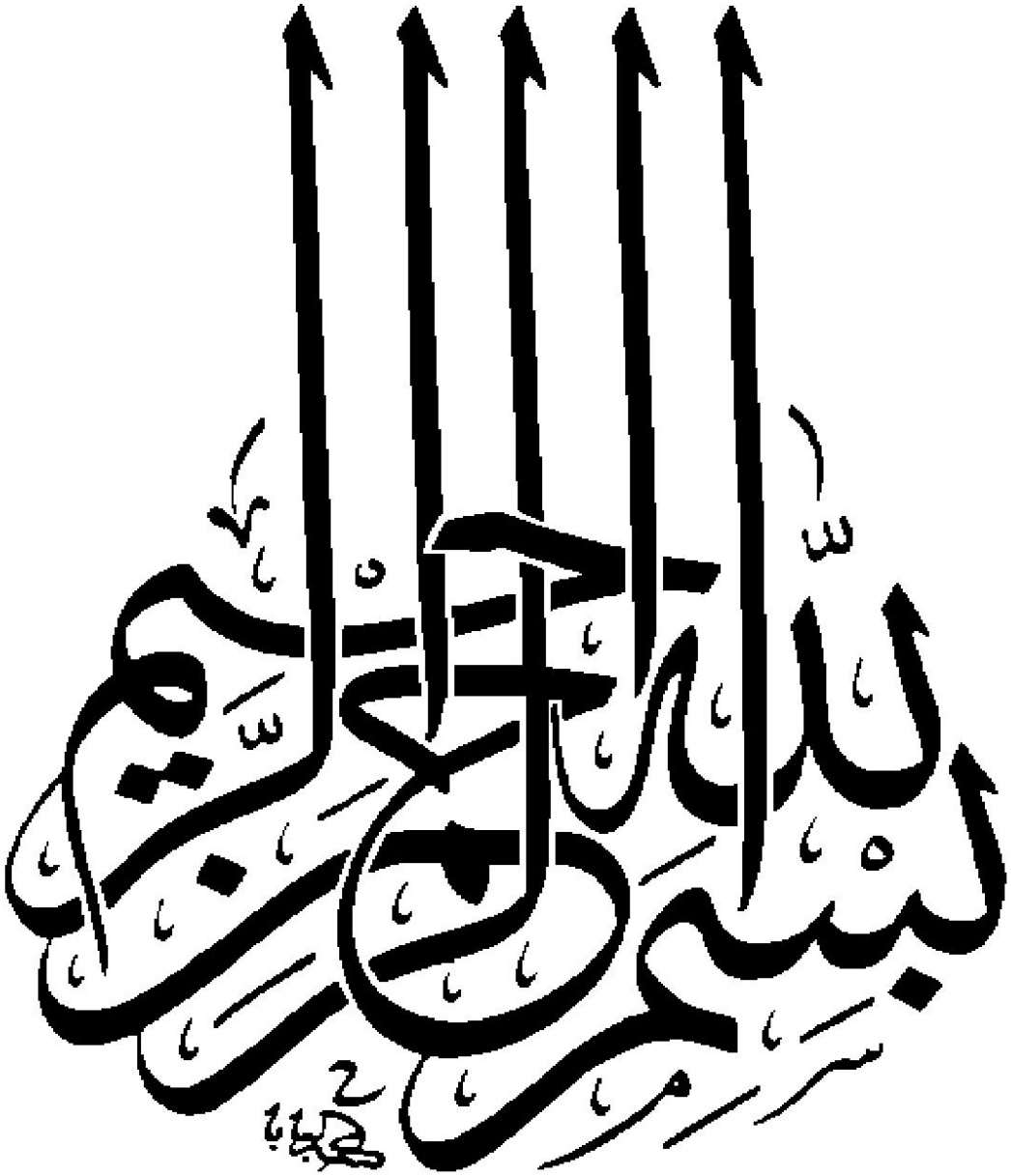
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمدلله رب العالمين الذي وفقني في انجاز هذا العمل

اللهم احمد وأشكرك عل توفيقك لي لا نجاز هذا العمل

أسألك أن تجعله نافعا لي ولغيري

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف على عملي

"بن سعيد محمد" الذي جاد عليا بالمعلومات والتوجيهات التي أوصلتني إلى ما انأ عليه.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل سائلا العلي القدير أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم

تحية تقدير واحترام إلى كل الأساتذة الذين تلمذت على أيديهم.

إلى كل من مدلي يد العون وساهم في إثراء هذا الموضوع من قريب أو من بعيد.

وشكرا...

إهداء

"الحمد لله الذي وفقني على انجاز هذه الأطروحة فلك الحمد يا رب حتى ترضى، ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك، ولا أحصي تناءا كما اتنيت أن تعلى نفسك

اهدي عملي :

- إلى اعز ما املك في الوجود.....والديا العزيزين أطالا لله في عمرهما
- إلى زوجي الكريم محمد
- إلى ابني أسامة عبد الباسط
- إلى جميع أفراد عائلة زكراوي و دربال
- إلى كل من علمني حرفا
- إلى كل الزملاء و الزميلات في الكلية
- إلى كل طلبة العلم
- إلى كل من رضي بالله ربا، و بالإسلام دينا، و بمحمد صلى الله عليه و سلم نبيا و رسولا.

زكراوي ليلى

الملخص

تلخصت دراستنا واقع و أفاق المبادلات التجارية بين الصين و دول شمال إفريقيا – دراسة حالة الجزائر– على مجموعة من النتائج التي اعتمدت على المنهج الوصفي و الإستنباطي وهي:

–التركيز على التعاون جنوب جنوب و ما ينتج عنه من تخفيض تكاليف المبادلات خاصة مع دخول اليوان الصيني في سلة العملات الصعبة.

–التجارة الصينية الجزائرية تقوم على أساس مبادلة المنفعة و المصالح.

–لابد من تصحيح النظام المصرفي الجزائري الذي يعتمد على السوق الموازية في المبادلات الخارجية و هذا ما يزيد نفعا لتخفيض فاتورة الاستيراد الجزائري.

الكلمات المفتاحية

التحرير التجاري-الشراكة الصينية الجزائرية-التعاون الاقتصادي-دول شمال افريقيا-الاندماج الاقتصادي

Résumé :

Notre étude résume la réalité et perspectives des échanges commerciaux entre, la chine et les pays d'Afriques du nord- l'étude de cas de l'Algérie sur un ensemble de résultats basés sur l'approche descriptive et approche déductive est :

Mettre l'accent sur la coopération sud-sud et la réduction conséquente des couts de change, en particulier avec l'entrée du Yuan chinois dans le panier des devises étrangères.

Le commerce Chine – Algérie est basé sur l'échange de bénéfice et d'intérêt.

Il faut corriger le système bancaire Algérien qui dépend du marché parallèle des devises étrangères, ce qui est plus utile pour réduire la facture d'importation Algérienne.

Mots clés : libéralisation du commerce, partenariat chine algérienne- coopération économique – pays d'Afriques du nord intégration économique.

Abstract:

our study summarizes the reality and prospects of trade exchanges between china and the north African countries – the case study of Algerian on a set of results based on the analytical descriptive approach and deductive approach is :

focusing on south- south cooperation and consequent reduction in exchange costs, especially with the entry of the Chinese Yuan into the basket of foreign currencies.

China- Algeria trade is based on the exchange of benefit and interests.

It is necessary to correct the Algerian banking system, which depends on the foreign exchange, which is more useful for reducing the Algerian import bill.

Key words: trade liberalization –china- Algerian partnership- economic cooperation- north African- countries -economic integration.

المحتوى

المقدمة العامة

الفصل الأول :النظريات المختلفة للتجارة الخارجية

المبحث الأول :عموميات حول التجارة الخارجية

- ✓ المطلبالأول:مفهوم التجارة الخارجية
- ✓ المطلب الثاني: مكونات التجارة الخارجية
- ✓ المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية
- ✓ المطلب الرابع: أهمية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: نظرة المفكرين للتجارة الخارجية

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

المبحث الثالث: السياسات التجارية الدولية

المطلب الأول: تعريف السياسة

المطلب الثاني: الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية

الفصل الثاني : بنية الصين الجغرافية و إصلاحاتها الاقتصادية

المبحث الأول : بنية الصين الجغرافية

- ✓ المطلب الأول: موقع الصين الجغرافي
- ✓ المطلب الثاني: التركيبة السكانية

المبحث الثاني:نموج التنمية الصينية

- ✓ المطلب الأول:واقع الاقتصاد الصيني ما قبل الانفتاح
- ✓ المطلب الثاني:تقييم وضعية الاقتصاد الصيني نهاية السبعينات

المبحث الثالث: مرحلة الانفتاح على العالم (اقتصاد السوق)

- ✓ المطلب الأول:إستراتيجية التنمية الصينية
- ✓ المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات
- ✓ المطلب الثالث: تقييم نتائج سياسة الإصلاح الاقتصادي في الصين

الفصل الثالث : واقع المبادلات التجارية بين الصين و دول من شمال إفريقيا

المبحث الأول : بروز الصين كقوة عالمية

- ✓ المطلب الأول: صعود القطب الصيني
- ✓ المطلب الثاني:التجارة الخارجية للصين

المبحث الثاني: مكانة الصين الدولية

- ✓ المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية
- ✓ المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الصينية مع الإتحاد الأوروبي
- ✓ المطلب الثالث:العلاقات الاقتصادية الصينية اليابانية
- ✓ المطلب الرابع: الصين و المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث: التجارة الخارجية بين الصين و دول من شمال إفريقيا

- ✓ المطلب الأول: تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الصين و إفريقيا
- ✓ المطلب الثاني: المبادلات التجارية بين الصين و دول من شمال إفريقيا

الفصل الرابع : المبادلات التجارية بين الصين و الجزائر

المبحث الأول : الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية المتعلقة بالتجارة الخارجية

- ✓ المطلب الأول: أسباب، دوافع و ركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر
- ✓ المطلب الثاني: الإصلاحات في مجال تحرير التجارة الخارجية في الجزائر
- ✓ المطلب الثالث: نماذج من الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بقطاع التجارة الخارجية

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل الظروف الاقتصادية العالمية

- ✓ المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي في الجزائر في الفترة (1990-2016)
- ✓ المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي في الجزائر في الفترة (1990-2016)
- ✓ المطلب الثالث: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث: التجارة الخارجية بين الصين و الجزائر

- ✓ المطلب الأول: موجز عن تاريخ العلاقات الصينية الجزائرية و مجالات الشراكة بين البلدين
- ✓ المطلب الثاني: مكانة الصين في التجارة الخارجية الجزائرية
- ✓ المطلب الثالث: مكانة اليوان الصيني و دوره في المدفوعات الخارجية الجزائرية

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان
01	نظرية التكاليف المطلقة
02	نظرية التكاليف النسبية
03	نظرية القيم الدولية
04	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين من 1981-1998
05	تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو للصين
06	قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين
07	تطور احتياطي الذهب و العملة الأجنبية للصين من 1978-2015
08	احصائيات التجارة الخارجية للصين
09	قيمة الصادرات الصينية لسنة 2015
10	قيمة الواردات الصينية لسنة 2015
11	تطور الميزان التجاري البيني الأمريكي الصيني(1978-2017)
12	التبادل التجاريالخدماتي للاتحاد الأوروبي مع الصين من 2013-2015
13	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2016
14	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 19990-2016
15	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016
16	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016
17	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2016
18	تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016
19	أداء الاستثمار المباشر خلال الفترة 1990-2016
20	صادرات و وواردات الصين من و إلى الجزائر
21	واردات الصين من الجزائر من 2014-2016
22	واردات الجزائر من الصين من 2014-2016
23	تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان
01	مراحل دورة المنتج
02	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين من 1981-1998
03	تطور الاستثمارات الأجنبية في الصين
04	تطور قيمة الصادرات و الواردات الصينية من 1978-2016
05	الهيكل السلعي للصادرات الصينية لسنة 2015
06	الهيكل السلعي للواردات الصينية لسنة 2015
07	التبادل التجاري السلعي للاتحاد الأوروبي مع الصين(2014-2016)
08	التبادل التجاري الخدماتي للاتحاد الأوروبي مع الصين للفترة 2013-2015

يرى الكثير من الاقتصاديين آن التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو، وهي أساس تطور الأمم بالنظر إلى مشاركتهم في التبادلات بين المناطق ، و منها إلى تقارب الشعوب و الأمم ، ولهذا لابد من التركيز و الاهتمام على تشجيع تصدير المنتوج المحلي إلىالأسواق الخارجية ، والتي ازدهرت نتيجة لحركة الكشوف الجغرافية و ادت إلى خلق أسواق جديدة لتصريف المنتوجات، وتطورت حتى أصبحت عاملا رئيسيا في الإستراتيجية السياسية و الاقتصادية لكافة بلدان العالم، حيث أنها تشارك في التبادل الدولي من خلال التوزيع الطبيعي للثروات و الموارد، بسبب اختلاف المناخ ، و مع ذلك من العوامل مما جعل كل دولة تتميز بموارد و ثروات لا تتوفر في البلدان الأخرى، و هو ما يفسر حاجة كل دولة إلى سواها ، الأمر الذي حتم التبادل بينهم.

تشير العلاقات الاقتصادية الدولية إلىأن كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها ، فنجاح أي دولة أو فشلها يعتمد على قوة علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى و في مقدمتها العلاقات التجارية و في ظل العولمة فان العالم يصبح كيان واحد و يزيد الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم و ذلك نتيجة لعمليات تحرير التجارة.

فتحرير التجارة الخارجية يتوقف على دور الدول في فتح مجال للاستثمارات الأجنبية ، و كذا استغلال إمكانيتها وفق إستراتيجيتها الاقتصادية و تبادلاتها التجارية ، و هذا ما أقدمت عليه الجزائر و دول من شمال إفريقيا لأجل تحرير تجارتها و فتحها لمجال الاستثمار الأجنبي و التبادل التجاري مع جمهورية الصين الشعبية.

تعد الصين حاليا ثاني اكبر اقتصاد في العالم بعد أن كانت كذلك عام 1820[1] ، و يبقى بطبيعة الحال مهما جدا للاقتصاد العالمي اذ ان اي هزات قد تصيبه ستكون لديها انعكاسات على كل دول العالم، فمنذ عام 2010 الصين هي اكبر مصدر للسلع التجارية وثاني اكبر مستورد لها، كما انها تعتبر

[1] مقال إلكتروني: كيف تحول إقتصاد الصين إلى ثاني اكبر إقتصاد عالمي؟بتاريخ 2016/09/14، تاريخ الإطلاع 2017/09/22 على الموقع التالي:www.elarabiya.net

خامس اكبر مصدر و ثالث اكبر مستورد للخدمات التجارية. وبحلول 2030 من المتوقع ان تصبح اكبر اقتصاد في العالم بعد ان فقدت المرتبة الاولى لنحو 130 عاما[2].

إن الجزائر كباقي دول العالم ، أعطت بدورها الاهتمام لمجال المبادلات التجارية بعد أن ورثت عقب استقلالها نظاما اقتصاديا سيطر عليه اقتصاد فرنسا، ولكون هذا القطاع لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الدولة اعتمادا على صادراتها من المواد الاولية (البترول والغاز)، رأت الدولة أن تسير هذا القطاع بانتهاج سياسات مختلفة تتلاءم مع المرحلة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ،فعمدت خلال مسيرتها التنموية الى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة اولى ، تم احتكارها في مرحلة ثانية ، و بعدها و في مرحلة التسعينات عرفت تطورا سريعا رافقته مجموعة من النصوص القانونية المنظمة للتجارة الخارجية ،في المجال الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الخارجية الذي نتج عنه تدفق سريع للمبادلات التجارية.

و في خلال السنوات الاخيرة تعرض التعاون بين الصين و الجزائر في شتى المجالات خاصة المجال التجاري ، وتعد الصين أول ممون للجزائر منذ 2013 ، و عاشر(10) زبون لها بما يعود بفائدة كبيرة على الطرف الصيني و باعتبار الصين فاعل مهم في التجارة الدولية ، يسعى هذا البلد الى توسيع رقعة استعمال اليوان بفضل تعاملاته التجارية الهامة عبر العالم و هذا ما ادى بصندوق النقد الدولي في بداية اكتوبر 2016 الى ضم هذه العملة الى سلة عملاته المكونة لحقوق السحب الخاصة الى جانب الدولار الامريكي ، اليورو و الين الياباني و الجنيه الاسترليني و الجزائر كباقي دول العالم بادرت بإدراج اليوان في تسوية فاتورة وارداتها الصينية من خلال تعليمة بنك الجزائر.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق عرضه تتضح لنا معالم الاشكالية الاساسية لهذه الدراسة و التي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي:

[2] مقال إلكتروني:الصين أكبر إقتصاد في العالم عام 2030، تاريخ الإطلاع أكتوبر 2017، على الموقع :www.skynewsarabia.com

- ماهي طبيعة العلاقة بين الصين و دول شمال إفريقيا و بصفة خاصة الجزائر؟

إن معالجة موضوع المبادلات التجارية بين الصين و دول شمال افريقيا (مع دراسة حالة الجزائر)تفتح المجال لطرح التساؤلات التالية:

- هل للعلاقات الاقتصادية و التجارية الصينية الجزائرية أثر على تنمية الاقتصاد الجزائري ؟
- ماهي مكانة الصين في المعاملات التجارية الجزائرية ؟
- ماهو تأثير اليوان الصيني على البنوك والمستوردين الجزائريين؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة ، اقترح الفرضيتين التاليتين:

- الانفتاح التجاري لدول شمال افريقيا سمح للإقتصاد الصيني إغراق اسواق البلدان الافريقية للمنتجات الصينية من السلع و الخدمات.
- يهدف التعاون التجاري بين الصين والجزائر الى كسب التجربة والخبرة من الطرف الجزائري اكثر من الصيني لتنمية الاقتصاد و السوق الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال :

التحديات التي اتخذتها الجزائر في تحرير التجارة الخارجية.

أهمية ومكانة الصين في السوق العالمية والسوق الجزائرية خاصة.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على طبيعة المبادلات التجارية بين الصين ودول من شمال افريقيا مع دراسة حالة الجزائر ، من خلال معرفة مكانة الصين التي اكتسحت معظم أسواق العالم ، و لفتت انظار العام قبل الخاص و دورها في الاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

ان من ابرز الأسباب التي قادتني الى اختيار هذا الموضوع الى الميل الى دراسة المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات مستمرة ، وكذلك تعبير هذه الدراسة عن السير نحو ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي و بالتالي حتمية إزالة كل القيود التي تعيق التجارة الخارجية و ذلك من خلال الشركات الاقتصادية ومن بينها الشراكة الجزائرية الصينية التي تشهد تطور ملحوظ باعتبار الصين قوة اقتصادية عالمية.

منهج الدراسة :

استنادا الى الموضوع المدروس ، ومن اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ، اخترنا الأسلوب الوصفي و المنهج الإستنباطي ، و ذلك من خلال جمع البيانات و تحليلها.

الدراسات السابقة:

قام العديد من الباحثين و المختصين بالتطرق الى هذا الموضوع ، و يمكن ذكر بعض هذه الدراسات على النحو التالي:

1 – دراسة عبد الرشيد بن ديب :تنظيم و تطور التجارة الخارجية ، حالة الجزائر " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية 2002–2003 ، جامعة الجزائر"

حيث تطرق الى مختلف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية ،معربا على مدى صحة هذه النظريات و الاختبارات التي تعرضت لها ، و الإصلاحات التي شملتها ، كما اعتبر ان التجارة الخارجية محركا للنمو مركزا على مرحلة السبعينات و الاتجاهات الفكرية ، الرأسمالية و الاشتراكية و لدول العالم الثالث وما موقف كل منهما ، من خلال تنظيم التجارة الخارجية بمجموعة من أدوات السياسة التجارية ، تستخدما الدولة في علاقاتها التجارية الدولية، و لذلك وضح وضعية الجزائر في مرحلة ما قبل الاستقلال و اوضاعها الاقتصادية و التجارة الخارجية التي كانت سائدة ثم تطرق الى تنظيم تجارتها الخارجية و عالج واقع تحرير التجارة الخارجية بعد 1990 و اثارها على النمو الاقتصادي ، ثم تطرق الى افاق التجارة الخارجية الجزائرية ، في إطار محيط جغرافي متعاون في جميع المجالات الاقتصادية و

الاجتماعية ، في ظل احترام المصالح المتبادلة من خلال عقد الشراكة الاوروبية الجزائرية ، وهو ما يسهل للجزائر عملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

2 – دراسةRomain Waczing,KanenHopenWelchبعنوان Trade Liberalization and Grouth, new evidence، سنة 2003 و الذي قام بتحليل الاقتصادي الخارجي و الاصلاحات السياسية التجارية و هذا بدراسة مجموعة من الدول النامية، ومن النتائج التي تحصل عليها هو أن وجود اثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي ، وهذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية ، و هذا على جزء من الدول التي درسها حيث ان غالبية الدول النامية رات أنها ستزداد فقرا و تأزما من حيث التحرير الكلي لتجارتها الخارجية.

3 – دراسة د. عبد السلام إبراهيم البغدادي بعنوان " التجربة الصينية في افريقيا (1949–2008)" ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية،2008

تم التطرق في هذه الدراسة الى المصالح الصينية في القارة الافريقية ، حيث وضحت الدراسة تاريخ العلاقات بيت الدولتين و وقائع التعاملات المختلفة بين الدولتين سواء التعاملات الاقتصادية او الدبلوماسية او العسكرية، و تخلص الدراسة إلى ان التجربة الصينية في افريقيا هي جزء صغير من معالم تجربة اكبر – هي التجربة الصينية نفسها- حيث تجربة التحول من بلد نامي الى بلد متطور يسعى للوصول للمرتبة الأولى اقتصاديا.

4 – دراسة محمد عطية محمد ريحان، التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية ، سنة 2012 ، ألق فيها الضوء على بنية الصين الجغرافية و الثقافية ، ثم تطرق الى نموذج التنمية الصينية و مكانة الصين الدولية إضافة الى افاق الاقتصاد الصيني.

5 – دراسة د. بن سعيد محمد ، زكراوي ليلى،" effect of trade relationchip on exchqnge goods and services between China and European Union,journal of Baghdad College of Economic Sciences "University,the second forty issue November 2014, Baghdad

الهدف من هده الدراسة هو إستكشاف التحول الإقتصادي الناجح للصين لتصبح واحدة من الشركاء التجاريين في العالم ،إذ يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر شريك للصين،و أظهرت الإحصائيات ان التجارة الثنائية بلغت425.6مليار دولار أمريكي خلال عام 2008، بزيادة 19.5% على العام الدي سبقها، و هو معدل نمو يزيد كثيرا على معدل نمو التجارة بين الصين و الولايات المتحدة ، و بين الصين و اليابان.

6 – دراسة : احمد عبد المير الانباري:" التجربة الاقتصادية الصينية للفترة 1978–2005 ،سنة 2016، تناولت هذه الدراسة كيف تم تسخير السياسة الخارجية لتكون في خدمة السياسة الداخلية لتحقيق الاهداف المرجوة ، ومن نتائج التي تحصلت عليها هي نجاح هذه التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالمية المتحققة و التي انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في الصين ، و ارتفاع معدلات الاستثمار الاجنبية في الصين وزيادة مساهمة الصين في حجم التجارة الخارجية.

مساهمة الباحث:

من خلال ما سبق عرضه في الدراسات يمكن القول أن هده الدراسة تسعى إلى معالجة موضوع" واقع و آفاق المبادلات التجارية بين الصين و دول شمال إفريقيا مع دراسة حالة الجزائر، فقد خصصنا طبيعة هده المبادلات بين الصين و الجزائر ، انطلاقا من سنة 1978 التي تمثل ميلاد العصر الحديث للاقتصاد الصيني.

حدود الدراسة:

يمكن تحديد اطار مكاني و زماني للدراسة ،فبالنسبة للاطار المكاني فقد اقتصرت الدراسة على حالة الصين و شمال افريقيا (دراسة حالة الجزائر) ، أما الاطار الزماني فقد شملت الدراسة للفترة الممتدة من سنة 1978 الى غاية سنة 2015.

تقسيمات الدراسة :

سأعتمد في انجاز هذه الدراسة على اربع فصول أساسية مقسمة كالاتي:

في الفصل الاول تم التطرق الى النظريات المختلفة للتجارة الخارجية من خلال عرض عموميات حول التجارة الخارجية، نظرة المفكرين للتجارة الخارجية و السياسة التجارية الدولية.

في الفصل الثاني وشمل بنية الصين الجغرافية وإصلاحاتها الاقتصادية، بحيث سنقوم بعرض بداية بنية الصين الجغرافية، ثم نموذج التنمية الصينية و في الاخير مرحلة الإنفتاح على العالم.

و الفصل الثالث سوف نتحدث عن واقع المبادلات التجارية بين الصين و دول من شمال إفريقيا،ساتعرض فيه الى بروز الصين كقوة عالمية، مكانة الصين الدولية و التجارة الخارجية بين الصين و دول شمال إفريقيا.

فالفصل الرابع يتضمن واقع المبادلات التجارية بين الصين و الجزائر، ساتعرض فيه الى الاصلاحات الاقتصادية الجزائرية المتعلقة بالتجارة الخارجية،للاقتصاد الجزائري في ظل الظروف الاقتصادية العالمية و في الاخير سوف اتعرضالى التجارة الخارجية بين الصين و الجزائر

تمهيد:

ازدادت التجارة الخارجية أهمية نظرا لتوفر فوائض في دول و نقص في دول أخرى، و تقوم التجارة الخارجية بمهمة تبادل الفائض بالحاجيات المطلوبة، و يكمن السبب الرئيسي في قيامها خاصة في اختلاف نسب تكاليف إنتاج السلع و الخدمات المختلفة من دولة لأخرى.

و المفهوم الشامل لمصطلح التجارة الخارجية هو يعبر عن الصادرات و الواردات السلعية و الخدماتية و كذلك انتقال الأفراد بن الدول و انتقال رؤوس الأموال في شكل استثمارات و كل ذلك يتم وفق ضوابط محددة[1].

فمنذ القدم اختلف المفكرين الاقتصاديين للمدارس الاقتصادية في إعطاء تفسير للتبادل بعد أن عرف الإنتاج مبدأ التخصص و تقسيم العمل.

و أردنا من خلال هذا الفصل التعرض لأهم نظريات التجارة الخارجة و السلبيات التجارية، و قد قسمنا من اجل ذلك إلى ثلاث فروع: الفرع الأول تعرضنا لعموميات حول التجارة الخارجية، الفرع الثاني أردنا من خلاله التعرض لمختلف نظريات التجارة الخارجية، أما الفرع الثالث فهو خاص بسياسات التجارة الخارجية و الأطراف المتداخلة و الوثائق المستعملة.

[1] أسامة مجذوب : " الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش" ، دار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، سنة 1996، ص 26.

المبحث الأول عموميات حول التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، و يتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد و الأسواق، و يتخذ الاعتماد المتبادل بين دول العالم ثلاثة أشكال، أولها تبادل الخدمات مثل خدمات النقل و التامين و السياحة و التعليم ....الخ، ثالثهما تبادل المعاملات المالية و النقدية مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صورة إقامة مشروعات أجنبية داخل دول أخرى، و الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في صورة شراء أصول مالية تصدرها دولة أجنبية[1].

و تركز التجارة الخارجية على التبادل و التمويل الدولي من زاويتين النظرية و التطبيق، حيث تسعى التجارة الخارجية إلى تحليل و توضيح الأسس و المبادئ التي تقوم عليها نظريات التجارة الخارجية في السلع و الخدمات و الأصول المالية، فضلا عن توضيح الوسائل التي يتم من خلالها تمويل التجارة الخارجية، من خلال أسواق الصرف الأجنبي، و قد يترتب على ذلك حدوث إختلالات في موازين مدفوعات الدول و حدوث تغيرات في أسعار الصرف، و يترتب على ذلك وضع سياسات لتصحيح الاختلالات السابقة ف ظل النظم النقدية الدولية المختلفة، ثم تتبع آثار هذه السياسات على رفاهية المجتمع.

و لقد تزايد الاهتمام من قبل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة التجارة الخارجية، و يرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها:

1 . دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي.

2.ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد و التمويل و التنمية الاقتصادية.

3. ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي مثل تدهور التبادل الدولية و اتجاهها في غير صالح الدول النامية، و العجز المستمر في موازين مدفوعاتها.

[1] د السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2009، ص 5.

4. عولمة الاقتصاد و الأسواق الدولية، حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة وسوق دول واحد[1].

و في هذا الفرع سنركز على دراسة النقاط التالية:

- مفهوم التجارة الخارجية
- مكونات التجارة الخارجية.
- أسباب قيام التجارة الخارجية
- أهمية التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها مايلي :

المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظومات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[2].

عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غرها من عناصر الإنتاج المختلفة بن عدة دولن بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[3].

- كلا من الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة[4]
- احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية؛ ممثلة في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي

[1] د السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 6.
[2] رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود و مصطفى سلمانن التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2001، ص 12.
[3] حمد عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة الزهراء الشرق، 1996، ص 18.
[4] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993، ص 36.

تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة[1].

المطلب الثاني :مكونات التجارة الخارجية[2]

تتكون التجارة الخارجية في أي دولة من العناصر الآتية :

1/ الصادرات:

الصادرات هي سلع منتجة في الداخل و تستهلك في الخارج، بدلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي إضافة إلى دلك فهي العمليات المختلفة بالسلع و الخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيم في البلد بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجدا في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها.

و بما أن الصادرات تمثل إنفاقا أجنبيا على السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن فهي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل القومي أي تضيف قوة جديدة للإنفاق الكلي.

و تقسم الصادرات إلى نوعين:

أ. **الصادرات المنظورة في شكل سلع ملموسة:** كالسلع الاستهلاكية و الإنتاجية و المواد الأولية مثل البترول و الآلات .

ب. **الصادرات الغير منظورة في شكل خدمات غير ملموسة** :مثل

- خدمات النقل الدولي " النقل الجوي و البحري و البري "
- خدمات التامين الدولي.
- خدمات السفر في مقدمتها حركة السياحة العالمية
- خدمات المصرفية العالمية
- خدمات نقل الملكية الفكرية و على وجه خاص قضية نقل التكنولوجيا.

[1] د- السيد احمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 6.

[2] مدكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الطالبة بوكنة نورة " تحويل التجارة الخارجية في الجزائر" 2010-2012 ، ص10.

2. الواردات :

- الواردات هي سلع منتجة في الخارج و تستهلك في الداخل

- و تتمثل الواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع و الخدمات لا يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجها، و بما أنها ذلك الإنفاق المحلي على السلع و الخدمات المنتجة في الخارج فهي تعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية، الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل و يزيده قوة في الخارج.

و تنقسم الواردات إلى نوعين:

أ. الواردات المنظورة غي شكل سلع ملموسة مثل المواد الغذائية.

ب. الواردات الغير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة مثل : الخدمات العلاجية المقدمة من دولة أخرى[1].

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية:

إن قيام التجارة الخارجية يرجع تفسيره إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون مشكلة النذرة النسبية و ذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة[2]، فالتجارة قديمة في ظهورها ، و إذا ما أردنا أن نبحث عن الأسباب التي أدت إلى ظهورها فيمكننا أن نرجعها إلى سببين هما :

أ. وجود فائض في إنتاج بعض السلع، فعند قيام الفرد أو المجتمع بإنتاج سلع معينة وجد بان هناك قسم منها يسد حاجته و يزيد عنها. لذا اخذ يفكر في كيفية التخلص منه، و بالتالي نشا الحاجة إلى التبادل، فبقدر ما يوجد فائض في سلعة معينة عند فرد أو مجتمع معين فانه يوجد فائض أيضا في سلع أخرى لذى المجتمع و الفرد في المقابل فأصبحت عملية مبادلة السلع الفائضة لذى كلا الطرفين تحقق مصلحة كلا الطرفين باعتبارهما يحصلان على سلع جديدة و يخلصان من الفائض في نفس

[1] موكونة نورة، مرجع سابق، ص7.
[2] د طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات و سياسات، الجامعة الأردنية، ص09.

الوقت، و بالتالي زيادة الإشباع من السلع. و من هنا نستطيع القول بان ذلك يسمح لنا بان نستنتج بان التجارة الداخلية قد سبقت في ظهورها التجارة الخارجية.

ب. و السبب الثاني الذي دعا إلى ظهور التبادل هو عجز الفرد أو المجتمع عن إنتاج كافة السلع التي يحتاجها، فعلى الرغم من وجود فائض في بعض السلع إلا هناك قسم من السلع لا يمكن إنتاجه لعدة أسباب[1]:

1.عدم إمكانية إنتاج كل السلع لعدم وجود خبرة لذيه في إنتاجها، إذ أن أساليب الإنتاج الشائعة هي تلك المتوازنة التي ورثها الأبناء عن الآباء و الأجداد .

2. إن إنتاج بعض السلع يحتاج إلى ظروف طبيعية كمناخ أو تربة معينة، الأمر الذي يستحيل معه إنتاج كافة السلع إلا في ظروف طبيعية معينة، و بالتالي فان الظروف التي تهيئ إنتاج سلع معينة في إقليم معين لا تمكن إقليم أخر من إنتاجها في الإقليم الأول.

نخلص من كل ما تقدم أن سبب ظهور التبادل (التجارة) يعود إلى عاملين الوفرة أو النذرة من السلع[2].

المطلب الرابع :أهمية التجارة الخارجية

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم، فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا[3]، إذ تعد التجارة الخارجية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيمايلي:

* ربطها مع المجتمعات و زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

* اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة.

و قدرة الدولة على التصدير، و مستويات الدخول فيها و قدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ما له من آثار على الميزان التجاري[1].

[1] د عبد المجيد محمد التكريتي، دراسة في سياسات التجارة الخارجية، مطبعة الإرشاد، بغداد سنة 1982، ص 5، ص6.
[2] د عبد المجيد محمد التكريتي، مرجع سابق، ص 6، ص7.
[3] السيد احمد السريتي، التجارة الخارجية،مرجع سابق، ص 9.

* توفير العديد من فرص العمل التي تدر دخلا جيدا لا بل ممتازا في بعض الأحيان، فمثلا توسعت الأعمال اللوجيستية بشكل كبير نتيجة ازدياد معدلات التجارة الخارجية، مما خلق العديد من فرص العمل المختلفة، مثل : فرص العمل في النقل البري، البحري و الجوي[2].

* نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة.

* تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.

* الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات.

* إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

* العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة[3].

* تحقيق على أساس الحصول على سلع تكلفتها اقل مما لو تم إنتاجها محليا.

* التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل[4].

[1] رشاد عصار و آخرون، " التجارة الخارجية" طبعة 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، سنة 2000، ص 13

[2] محمد ، محمد ،مقال حول أهمية التجارة الخارجية، يوم 4 يونيو 2015، mawdou3

[3] رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار النشر ، عمان ، الأردن 2000، ص 57،58.

[4] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 20.

المبحث الثاني :نظرة المفكرين للتجارة الخارجية

تعود فائدة نظريات التجارة الخارجية في أسس التبادل التجاري على طرفي التبادل. من اجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقسيم العمل و تخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي و لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل.

المطلب الأول :النظريات الكلاسيكية:[1]

اعتمدت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن 18 و أوائل القرن 19 على نظريتها، كرد فعل على المذهب التجاري الذي ظهر، و الذي يناصر تدخل الدولة في التجارة الخارجية، هذه المدرسة، ترى بان الثروة تتمثل فيما تملكه الدولة من معادن نفيسة فقط، كما تعتمد على لواء حرية التجارة بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، اعم نظريات هذه المدرسة نجدها فيمايلي:

1. نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث:[2]

لقد وجدت بدايات التفكير الاقتصادي المنظم مع آدم سميث، من خلال كتابة بحث عن طبيعة و أسباب الزيادة في ثروات الأمم سنة 1776.

و قد استخدم آدم سميث، كما هو عليه حال المدرسة الكلاسيكية أو المذهب الكلاسيكي ككل على أسس عامة من أبرزها افتراض وجود سوق المنافسة التامة، و تحقق حالة الاستخدام الكامل و حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية بدون تدخل من قبل الدولة أو أي جهة أخرى كانت و منها حرية التجارة الخارجية.

و قد ركز آدم سميث بشكل خاص على التخصص و تقسيم العمل، باعتباره يمثل الأساس في زيادة ثروة الأمة، بما يتيحه هذا التخصص و تقسيم العمل من فرصة لاستخدام قدرات و مهارات و خبرات العاملين في زيادة الإنتاجية عن طريق تخصصهم و تقسيم العمل من زيادة إمكانية العاملين في

[1] جمال الدين عريسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ص 36- ص38.
[2] د. فليح حست خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان- الأردن ، سنة 2001، ص 55-56.

تطوير قدراتهم و مهاراتهم و ابتكاراتهم، و كذلك إتقانهم للعمل و السرعة فيه، وما يؤديه كل هذا في زيادة إنتاجيتهم، و هو الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى زيادة الإنتاج، و من ثم ثروة المجتمع .

و قد اعتبر آدم سميث أن السوق محدد أساسي لمدى التخصص و تقسيم العمل، و ذلك لان السوق الواسعة تسمح بتحقيق حجوم كبيرة في الإنتاج، و تتيح استخدام قدر واسع من رأس المال، و هو العامل الثاني المهم مع السوق.و الذي يستند إليهما التخصص و تقسيم العمل، ذلك أن توفر السوق الواسعة، و الاستخدام الأكبر لرأس المال في العملية الإنتاجية، يتيحان إمكانية اكبر لتحقيق مدى أوسع من التخصص في الإنتاج ، و هدا ينجم عنه زيادة في الإنتاجية، و من ثم زيادة الإنتاج و التشغيل و الدخول بالشكل الذي يوسع من السوق و يزيد القدرة على تكوين رأس المال بصورة اكبر.

إن إنتاج سلعة معينة في دولة ما إذا كانت تتمتع بميزة مطلقة او بنفقة مطلقة اقل ، الذي دعا به آدم سميث التخصص و التقسيم الدولي للعمل، هذا كان لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة و الدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى اقل في إنتاج سلع أخرى.

و هكذا اهتم آدم سميث في فرضياته بإعداد جدول رقمي يبين فيه ذلك، فافترض دولتين هما انجلترا و البرتغال ينتجان سلعتين هما القماش و القمح ، و ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالتالي:

جدول رقم 01: نظرية التكاليف المطلقة

الدولة	القمح	القماش
انجلترا	4 دولارات للوحدة	3 دولارات للوحدة
البرتغال	2دولارات للوحدة	6 دولارات للوحدة

المصدر : جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ص36.

و من خلال هذا الجدول يمكن أن نقول، أن ثمن القماش في انجلترا اقل منه في البرتغال، و ارتفاع القمح في انجلترا عنه في البرتغال، و يعمل منتجي القمح على تصديره و سوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين الانجليز و سوق القمح أمام منتجي البرتغاليين، و ذلك بإضافة سوق البرتغال الأولى و سوق انجلترا للثانية، و هكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في انجلترا، و صناعة القمح في البرتغال، ما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين، و بالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما، و بهذا تتحصل الدولة على حاجتها من السلعة بالرخص سعر.

1.1 حجج سميث في التجارة الدولية

من أجل تبيان الآثار الإيجابية للتبادل الحر ما بين الدول، قام "أدام سميث" بإعطاء عدة حجج من بينها أن التجارة تحفز النمو، بالرفع من الناتج الوطني و بخفض تكاليف و أسعار السلع المستهلكة، ويمكنها كذلك أن ترفع من مستوى النشاط أعلى من إشباع الاحتياجات الاستهلاكية للرأس المال، والذي بدوره، يعجل بالنمو الاقتصادي؛ بالإضافة إلى ذلك فقد شبه " آدم سميث" البلدان بالعائلات وذلك من أجل تدعيم التبادل الحر، حيث أنه بنفس الطريقة التي تتبعها العائلة في إنتاج جزء من السلع الضرورية لها، و بشراء السلع الأخرى عن طريق السلع التي يستطيع أن تبيعها؛ فعلى كل رب عائلة عدم إنتاج السلع التي تكلفه أقل إذا قام بشرائها بدلاً من إنتاجها، وبالتالي البلد الخارجي الذي يمكنه تزويدنا بسلع ذات أحسن سعر من تلك التي نستطيع إنتاجها، من الأحسن شراء هذه السلعة عن طريق جزء من السلع التي لنا ميزة مطلقة فيها[1]

2.1 تقييم النظرية

"يقول آدم سميث أن البلد يتخصص في إنتاج السلع على أساس الميزة المطلقة حيث أن جزء من منتجاتها ينتج في بلدان أخرى، و يمكن كل بلد من الإنتاج و الاستهلاك أكثر، مشيرا إلى أن التبادل

[1]: صواليلي نصر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، اطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير، جامعة الجزائر،2005-2006، ص 59- 60 .

التجاري مربح"[1]، لكن مبدأ الميزة المطلقة لا يمكن تعميمه في تفسير التجارة بين كل الدول و من الانتقادات الموجهة لنظرية سميث في التجارة الدولية نجد ما يلي[2]:

- في الحقيقية أن فكرة التخصص Specialization و تقسيم العمل الدولي ليست من ابتداع سميث أو أي مفكر غربي آخر، إنما ابتدعها العلامة المسلم بن خلدون ، كما أنها فكرة غير قابلة للتعامل مع الواقع و لا تعكس حقيقة المبادلات الدولية، فالكثير من الدول تتمتع بالميزات المطلقة في إنتاج سلع معينة معادلة لذات الميزات المطلقة في البعض الآخر، ورغم ذلك تفضل تلك الدول استيراد تلك السلع التي تتمتع فيها بميزات مطلقة ربما بلدان أقل ميزة، مثل قيام الولايات المتحدة بشراء المنسوجات من جنوب شرق آسيا على الرغم من وجود ميزات مطلقة أمريكية في إنتاج تلك السلعة أو إنتاج القطن عالي الجودة.
- كما أن منطلق تلك النظرية يفضي إلى أن البلدان التي لا تملك ميزة مطلقة في أي شيء لا مكان لها في التجارة أو المبادلات الدولية و هذا غير صحيح و لا يعكس حقيقة المبادلات الدولية.
- و ماذا لو كانت الدولة تتميز بميزات مطلقة في كل السلع محل التبادل الدولي، فهل ستبحث تلك الدولة عن علاقات دولية و تبادل؟ فإنه لا يمكن لأحد البلدين أن يستورد من البلد الآخر السلعتين دون أن يصدر له شيء في المقابل؟ و لكن حتى كون الدولة تتمتع بميزات مطلقة في إنتاج السلعتين فقد لا تقوم الدولة بإنتاج كلا السلعتين لأن هناك اعتبارات كثيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية أكثر من مجرد كون الدولة تتمتع بميزات مطلقة ، وهذا هو ما أتى به دافيد ريكاردو في نظريته.
- للإشارة، فأن منطق و فلسفة الدين الإسلامي تدعونا إلى الإيمان أن الكمال لله وحده

[1] : WON W. KOO & P. LYNN KENNEDY, international trade and agriculture, Blackwell publishing, USA, 2005, P 27

[2]: رضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع،جمهورية مصر العربية، سنة 2007 ص 40-38

و أنه لا يوجد شخص مبرأ من أي نقص و أن الله تعالى خلقنا بقدرات متفاوتة ووزع علينا نعمه بحيث يتساوى الجميع في النهاية، فقد تجد من أعطي المال و لكنه حرم من الولد و قد تجد من أعطي الصحة ولكنه فقير و هكذا، قس ذلك على المستوى الدولي، فلم تعطى دولة كل شيء لأنه لو أعطي شعب كل شيء و لم يعطى الآخر شيء ما قامت الدنيا. و لكنها حكمة الله أن يخلق التنوع في كل شيء مما خلق سبحانه. كما أن الدين الإسلامي ثري بفلسفاته التي يمكنها أن تطاول و لاعتدال أية قضية إنسانية و من بينها القضية التي نحن بصدد دراستها.

2. نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو[1]

لقد استعرض ريكاردو نظريته في التجارة الدولية في كتابه الاقتصاد السياسي و الضريبة و ما وصل إليه سميث في التجارة الخارجية و أوضح انه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى لو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج سلعتين ، و ذلك إذا ما كانت الميزة اكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة واحدة، و هكذا فان التخصص الدولي و قيام التجارة بين الدولة لا يتوقف عليه مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة، و إنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين.

و في عرض ريكاردو في التكاليف النسبية، اعتمد العمل المبذول في إنتاج السلعة كأساس لتحديد تكاليفها، كما فعل آدم سميث بهذا العدد، و كما اعتقد بقية الكتاب الكلاسيك بذلك.

لتوضيح نظرية ريكاردو في التكاليف النسبية يتم افتراض ما ياتي[2]:

1-اقتصار عملية التبادل على دولتين و سلعتين

2-عدم وجود تكاليف نقل أو رسوم جمركية.

3-ثبات أسعار الصرف، أي أسعار تحويل أو مبادلة العملات، بعضها إزاء البعض الآخر.

4-إن أسعار السلع تؤشر تكاليف إنتاجها، و التي تستند إلى العمل أساسا.

[1] طالب محمد عوض، التجارة الدولية، نظريات و سياسات ، الطبعة الاولى، 1995، ص 50.
[2] فليح حسن خلاف، العلاقات الاقتصادية الدولية، نفس المرجع، ص 59.

و على أساس هده الافتراضات يمكن توضيح نظرية ريكاردو المستندة إلى أن أية دولة لا يمكن أن تنتج جميع السلع التي تحتاج إليها بحكم محدودية مواردها قياسا لاحتياجاتها، و بما أن الموارد نادرة، و الاحتياجات متعددة، فان هذا يقتضي تخصيص هذه الموارد النادرة في الدولة نحو إنتاج السلعة، أو السلع التي تكون نفقة إنتاجها المقارنة اقل من غيرها ، مقارنة بالدول الأخرى، و دلك بغض النظر عن التكاليف المطلقة ، و هذا يعني أن التكاليف المطلوبة لإنتاج وحدات من سلعة معينة إلى التكاليف المطلوبة لإنتاج وحدات من سلعة أخرى.

و ضرب ريكاردو المثال التالي[1]:

افترض وجود دولتين فقط هما انجلترا و البرتغال ،كل منهما يقوم بإنتاج سلعتين فقط و هما القمح و المنسوجات، و اعتمد على نظرية العمل المقيمة، و التي ترى أن العمل هو العنصر الوحيد الذي يقيس قيم السلع ، أي تقاس تكلفة السلع بساعات أو وحدات العمل المبذول فيها.

و لشرح قانون النفقات النسبية نأخذ المثال التالي :

جدول رقم (02) : نظرية التكاليف النسبية

الدولة	وحدة القمح	وحدة المنسوجات
انجلترا	120 يوم عمل	100 يوم عمل
البرتغال	80 يوم عمل	90 يوم عمل

المصدر : جمال الدين عويسات، العلامات الاقتصادية و التنمية

[1] د. السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2009، ص 35 .

و من خلال مقارنة تكلفة إنتاج سلعة في احد البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الآخر، يمكن إيضاح فكرة التكلفة النسبية، إذ تختص البرتغال(في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة انجلترا اقل منها في السلعة الأخرى، كذلك ستختص انجلترا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة إنتاجها بالبرتغال اقل منها في السلعة الأخرى.

مما سبق تؤدي نظرية ريكاردو إلى ثلاث نتائج أساسية متمثلة في أن البلد يتخصص كليا في المنتوج الذي لذيه فيه ميزه نسبية و هذا الخير ناتج عن الأسعار قبل التبادل، و التي بدورها محددة بالإنتاجية النسبية للعمل في مختلف الصناعات، كذلك " نموذج ريكاردو" يبين أن سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية [1].

1.2 الانتقادات الموجهة للنظرية

على الرغم من أن نظرية النفقات النسبية تتمتع بدرجة عالية من الإقناع، كما أنها تتوافق مع المنطق و السياسات السائدة الآن، القائمة على حرية التجارة و التخصص و تقسيم العمل الدولي، إلا أنها لم تسلم من النقد، فلقد وجهت إليها العديد من الانتقادات و يمكننا إجمالها فيما يلي[2]:

- قامت النظرية على افتراض أساسي و هو أن قيم الأشياء تتحدد على أساس عنصر العمل Labor Factor ، أي أن القيمة تتحدد على أساس العمل المبذول، و لكن و كما نعلم أن عنصر العمل ليس بالعنصر أو العامل الوحيد الذي يدخل في إنتاج السلعة، فماذا عن الأرض، و رأس المال و اختلاف العائد عليه من مكان إلى آخر، و بالتالي تكون النظرية بهذا الافتراض قد ابتعدت عن الواقعية.
- لقد افترضت النظرية تجانس وحدات العمل، أي أن جميع الأعمال تحتاج إلى نفس المستوى من المهارة و الخبرة و هذا غير معقول و لا يمكن قبوله علميا، كما أن العمال ليسوا على ذات المستوى من المهارة.

[1] Patrick .A. Nesserlin, commerce international. Paris, Press Universitaire de France, 1998,P42-p47.
[2] : رضا عبد السلام، مرجع سابق الذكر، ص44- ص46.

- افترضت النظرية ثبات تكاليف النقل و نفقات الإنتاج و هذا افتراض غير واقعي.
- حتى الافتراض الأساسي الذي أقيمت علية النظرية و هو المنافسة الكاملة لم يحدث و لن يحدث أو لن يجد له تطبيق على أرض الواقع. و لهذا يعاب على نموذج ريكاردو أنه نموذج ساكن Static و جامد و من ثم لا يصلح للتطبيق.
- قيام النظرية على أساس أن التبادل الذي يتم على أساس النفقات النسبية يبدو أيضا غير منطقي. فالملاحظ أن النظرية ركزت على جانب العرض و عوامله.
- أهملت النظرية أثمان السلع والتي لها دور في تحديد التبادل؛ بالإضافة إلى إهمال الطلب على هذه السلع[1]

3.نظرية القيم الدولية " جون ستيوارت ميل"

تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية " ريكاردو – ميل" و هذا راجع لكون نظرية القيم الدولية عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـ " دافيد ريكاردو"، حيث قام " جون ستيوارت ميل" بالإضافة إلى هذه الأخيرة عمل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل، حيث اكتفى " دافيد ريكاردو" في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى و الحد الأقصى لثمن احد السلعتين بالنسبة للأخرى، و لم يحدد العوامل التي تسمح من اقتراب هذا المعدل من الحد الأدنى أو الأقصى، و قد أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية[2].

بدا ميل نظريته بافتراض دولتين تنتجان المنسوجات و الكتان، و إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف انجلترا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 15 وحدة من الكتان، و في ألمانيا إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلفها قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من الكتان.

[1] : عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدى محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، الإسكندرية، بدون ناشر، 1998،ص81

[2] محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية، 2000، ص 23 – 24.

و هو ما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم 03: إيضاح نظرية القيم الدولية

الدولة	وحدة القمح	وحدة المنسوجات
انجلترا	10 وحدات	15 وحدة
البرتغال	10 وحدات	20 وحدة

المصدر : جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية

يتبين أن المنسوجات في كل من انجلترا و ألمانيا من خلال هذا الجدول ، تكلف قدرا من العمل اكبر مما يكلفه إنتاج الكتان، و لكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن انجلترا في إنتاج الكتان في حين تتمتع انجلترا في إنتاج المنتجات بالنسبة لألمانيا و ذلك لان كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من المنسوجات تعادل 15 وحدة من الكتان في انجلترا، بينما نفس كمية العمل التي تنتج وحدة من المنسوجات في ألمانيا تعادل 26 وحدة من الكتان و لذلك من المفيد أن تتخصص انجلترا في إنتاج المنسوجات و تستورد الكتان من ألمانيا، و تختص ألمانيا في إنتاج الكتان و تستورد المنسوجات من انجلترا.

1.3 حدود النظرية

لم تتمكن هذه النظرية الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن ألا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة، يمكن أن يكون غير محقق ، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب البلد الصغير؛ بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي

واسع؛ وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة[1]

المطلب الثاني : النظريات النيوكلاسيكية

تعرضت النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية للنقد و ذلك لتبسيطان و فرضياتها الغير واقعية، فهي أولا تفترض وجود دولتين في التعامل و سلعتين فقط، ففي الواقع لا يعبر عن قيمة أي سلعة أخرى و لكن بثمن نقدي و الإنتاج لا ينحصر في سلعتين و إنما في كثير من السلع ، كما أن النظرية تفترض أيضا، سريان قانون النفقة الثابتة و لا تبحث عن زيادة الإنتاج نتيجة خضوعه لتزايد او ناقص التكاليف.

1 نظرية نفقة الاختيار

1.1 الإطار التحليلي لنظرية نفقة الاختيار

تعود نظرية نفقة الاختيار إلى الاقتصادي "هابلر Habler (1936)"، حيث انتقد الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة بالاعتماد على نفقة الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة، بدلاً من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي؛ حيث أن تكلفة الفرصة البديلة هي عبارة عن مقدار ما نضحي به من أحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى، دون الحاجة إلى افتراض افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل والذي يستخدم كأي عنصر إنتاجي آخر[2]، و وفقا لتحليل تكلفة الفرصة البديلة فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض تكلفة الفرصة البديلة لنتاج سلعة معينة تتمتع بميزة نسبية في مجال إنتاج هذه السلعة بينما تتمتع بتأخر في إنتاج

[1] يوسفي رشيد، اطروحة دكتوراه، أساسيات التصدير كأداة للتقويم الهيكلي – حالة الجزائر- جامعة وهران، 2003، ص 28.
[2]: محمد السيد عابد، "التجارة الدولية"، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 29

سلعة أخرى، و يمكن إيضاح فكرة تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لدولة ما باستخدام جدول إمكانيات الإنتاج* أو منحنى الإمكانيات الإنتاجية للدولة[1].

2.1 إسهامات و نقائص نظرية نفقات الاختيار

تتمثل أهم إسهامات نظرية نفقات الاختيار فيما يلي[2]:

- اتجاه التبادل محدد عن طريق شروط العرض و الطلب للسلع في آن واحد.
- الفكرة المتمثلة في التخصص الكلي لكل بلد، غير ضرورية لقيام التبادل الدولي.
- إذا كانت نسبة أسعار التوازن في السوق العالمي مساوية لنسبة الأسعار لبلد ما بدون تبادل، لا يستطيع ذلك البلد أن يدخل في التبادل الدولي.

هذا فيما يخص الإسهامات، إلا أن نقائص هذه النظرية تتمثل في أن هذه النظرية لم تحدد سبب اختلاف النفقات النسبية بين الدول؛ إضافة إلى ذلك لم تحدد هذه النظرية سبب استقرار الثمن والأسعار في نقطة معينة.

2.نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهيكشر و اولين:

يعبر كل من " هيكشر و أولين" من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج، حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، أي أن عوامل الإنتاج لا تنتقل من بلد إلى آخر.

حيث يرى " هيكشر " بأن نذرة عوامل الإنتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية مما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي، و يشير " هيكشر" أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تكون نفسها في دولتين، و لا يمكن إحلال عامل بعامل آخر في دولة دون القيام بنفس العملية في الدولة الأخرى[3]،

* جدول إمكانيات الإنتاج: يعبر جدول إمكانيات الإنتاج للدولة عن التوليفات المختلفة من السلعتين و التي يمكن الحصول عليها إذا تم استخدام الموارد المتاحة في المجتمع استخداما كاملا و أمثليا.

[1] : إيمان ناصف عطية، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، الأزاريطة، 2008، ص 45.

[2] : إيمان ناصف عطية، مرجع سابق الذكر،ص 48.

[3] محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 20 – 21.

أما " أولين" فيرى أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة و الذي يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة آو نذرة عوامل الإنتاج، و ينعكس هذا كله في اختلاف أثمان السلع المنتجة و هكذا ستوجد دول تتخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها و أن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها، و تقوم التجارة الخارجيةلاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة و تستفيد من مزايا الحجم الكبير و هكذا تتضافر وفرة عوامل الإنتاج و الحجم الكبير .

3. نظرية ليونياف "leontief"

لقد قام " ليونياف" باختبار صحة نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج، و ذلك بأخذ الولايات المتحدة و بقية العالم، حيث انه يعتبر أن الولايات المتحدة تتوفر أو تنعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى، و أراد أن يبين أن الصادرات الأمريكية من المفروض آن تحتوي على عامل رأس المال يفوق وارداتها، و لكنه تحصل على اختيار عكس ذلك؛ حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تحتوي على عامل العمل يفوق رأس المال، و هذا ما يناقض نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، و هذا ما دفع " ليونياف" إلى تفسير هذا التناقض عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمثلة في ان الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على عامل العمل أكثر من عامل رأس المال[1].

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

إن ظهور النظريات الحديثة راجع إلى الضعف الذي عرفته النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي، و من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذه الخصوصيات..

[1] Bernard Guillochon,économie international, 2éme édition ,Paris,Dunod,1998,p 61 .62.

1.نظرية الفارق التكنولوجي" لبوسنر Posner "

كان أول تحليل يفسر طبيعة التبادلات الدولية من خلال التطور التكنولوجي للاقتصادي posner و ذلك سنة 1961؛ لاحظ posner أن بعض المنتجات و بعض العمليات الإنتاجية تتطور باستمرار أو بصفة دائمة، أي أن البلد الذي يقوم بالتجديد يتميز بميزة مطلقة على مستوى شركاته، لفترة زمنية معينة في إنتاج نوع معين من المنتجات. حيث سيمكنه ذلك من تصديرها؛ بسبب انتشار التكنولوجيا.

يتم تقليد هذه المنتجات لكن سرعان ما تظهر تكنولوجيا جديدة من خلال تحديث العمليات الإنتاج؛ من خلال ذلك يتبين لنا أن محدد التجارة الدولية يتمثل في الفارق التكنولوجي بين الدول؛ حيث أن الدول المتقدمة تصدر منتجات تركز في إنتاجها على تكنولوجيا حديثة، وبقية الدول الأخرى تصر منتجات تقليدية.

يصف Deardoff سنة 1984 تحليل بوسنر فيقول[1]:" تحليل بوسنر يمكن أن ينظر إليه على أنه تعميم و ديناميكية لنموذج ريكاردو".

2.نموذج ليندر:

يرى ليندر انه فيما يتعلق بالسلع المصنوعة والتي تكون الجزء الأكبر من التجارة،تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه و حجم التجارة،فاختراع منتجات جديدة و تقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، و لهذا فان العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها و لكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فلقد استخلص " ليندر"من خلال وضعه لبعض الفرضيات أن قيام التجارة الدولية في اقتصاد البلاد النامية يترتب عليه ارتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير وهذا بدوره يؤدي

[1] : Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayereconomic international,Dalloz, France,Avril 2005, P 130.

إلى تراكم في رأس المال و انخفاضه في قطاع منافسة الواردات يؤدي أيضا بدوره إلى تقلص العمل و رأس المال[1].

3. فرنون و دورة المنتج:

ينطلق تحليل " فرنون" في اعتبار أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية لبلد ما، و تبقى الاستفادة من هذه الميزة طالما لم تلق بالانتشار الدولي لهذا التجديد، و يعتبر تحقيق التجديد بالسلع الاستهلاكية المطلوبة ذوي الدخول العالية أو السلع الإنتاجية التي تسمح بإحلال العمل محل رأس المال، و قد أسمى نموذجه هذا " بدورة حياة المنتوج" و يفرق فرنون بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتج، و هي كمايلي :

أ. **مرحلة الإنتاج** : يبدأ صنع هذا المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يصاحب المنتوج نوع من عدم التأكد حيث يجعل تسويقه في السوق المحلي، و تكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.

ب. مرحلة الانتشار : يبدأ المنتج بالتنوع، و من هنا تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير بعض الكميات من السوق المحلي إلى السوق الخارجي و بالتحديد أن تستثمر في إنتاج هذا المنتوج إلى الدول الصناعية و لا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

ت. المرحلة النمطية الشديدة :أي معناه انه في هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة كما انه سوقه أصبحت معروفة بالكامل و هنا يبدأ التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية و ذلك بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف قطع الغيار وحدات الصيانة[2].

[1] محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار المعارف العربية، القاهرة، 1999، ص78.
[2] جون هدسون و آخرون؛ العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية 1987، ص 135.

الشكل رقم (01) مراحل دورة المنتج

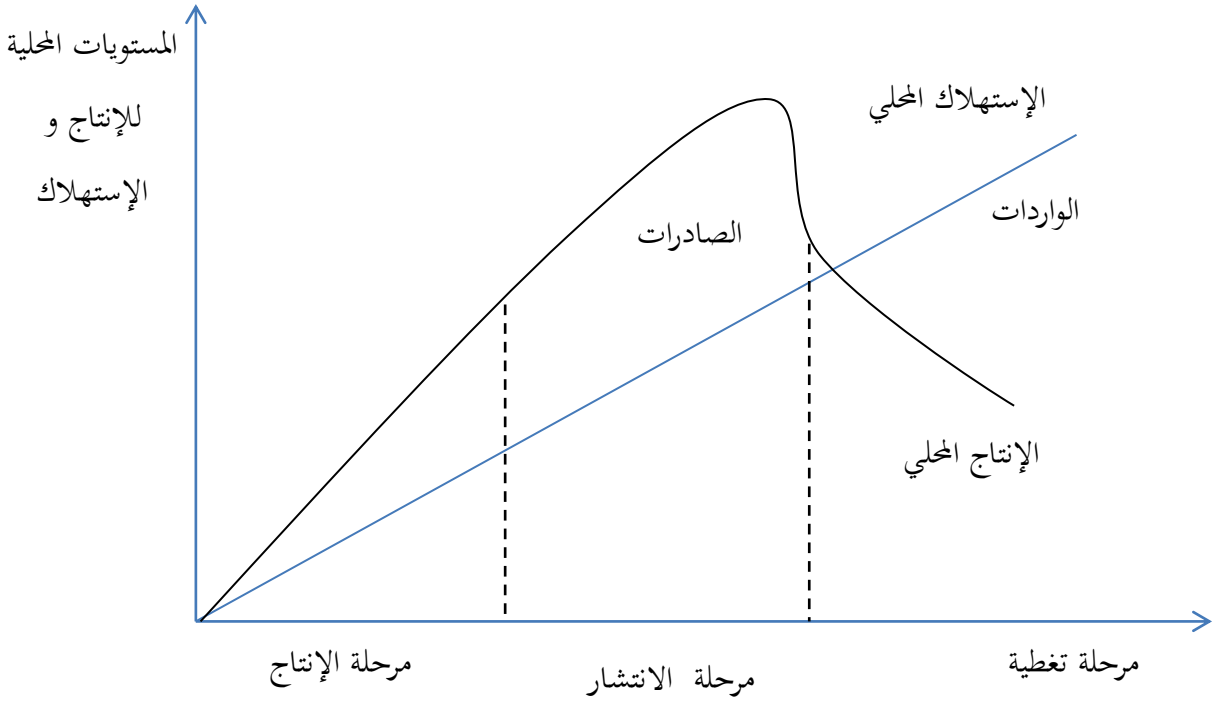

المصدر : زينب حسين عوض الله، الإقتصادالدولي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1992، ص 82.

نستنتج من خلال المراحل السابقة أن إنتاج منتوج جديد يبدأ في التحفظ بالميزة النسبية لهذا المنتوج، ثم يبدأ انتشار فنون و تقنيات إنتاج هذا المنتوج الجديد و بعدها تقوم المنافسة بين هذه الدول و بالتالي تدفع الشركات صاحبة التجديد في التفكير في استثمار هذا المنتوج في الدول النامية و ذلك للاستفادة من انخفاض تكاليف اليد العاملة.

4.التجارة و المنافسة الإحتكارية:

1.4 وصف نظري للنموذج العام للمنافسة الاحتكارية

اقترح كل من كروقمان و أوبستفلد " Krugman et* Obstfeld**" سنة 1996 نموذجا عاما و مبسطا للمنافسة الاحتكارية، حيث يعتبران سوق مكون من n مؤسسة متجانسة، أي أنها تتعرض لنفس دالة التكلفة و نفس دالة الطلب؛ هذا التبسيط يسمح لاعتبار أن سلوك مؤسسة واحدة يعبر و عن سلوك باقي المؤسسات الأخرى؛ المتغيران الأساسيان في النموذج و اللذان يسمحان لنا بتحليل أثر الانفتاح على التبادل هما عدد المؤسسات n في حالة التوازن، و السعر p المطبق من طرف المؤسسة الممثلة لبقية المؤسسات[1].

5. التجارة و احتكار القلة

1.5 وصف نظري لنموذج كورنو

أدى عدم وجود نظرية عامة لاحتكار القلة إلى بناء عدة نماذج تحتوي على مؤسستين حيث أن لكل نموذج فرضياته الخاصة به، و يعتبر نموذج كورنو من بين النماذج التي تبين سلوك المؤسسات في حالة احتكار القلة، مع عدم تفاهم بين المؤسسات، أي أنها تتصرف بصفة مستقلة عن بعضها البعض أين يكون هدف كل منها هو تعظيم ربحها مع عدم تغير موقف المؤسسات الأخرى،أي أن النموذج مبني على فرضية تفيد أن كل مؤسسة تعظم ربحها على أساس أن الكمية المنتجة من طرف المؤسسة

* : بول كروقمان " Paul Robin Krugman ": ولد بول كروقمان في 28 فبراير 1953، اقتصادي مشهور و أستاذ اقتصاد و القضايا الدولية في جامعة PRINCTON . سنة 2008 ، تحصل كروقمان على جائزة نوبل للمرة الثانية و ذلك لقيامه بتحليل لهيكل التجارة و إنشاء المشاريع الاقتصادية. عرف كروقمان في الوضع الجامعي نظرا لبحوثه في الاقتصاد الدولي، و من بينها نظريات التجارة الدولية، الجغرافيا الاقتصادية و المالية الدولية.

** : موريس أوبتسفالد " Maurice Moses "Maury" Obstfeld "، ولد هذا الاقتصادي سنة 1958 و هو أستاذ للاقتصاد بجامعة كاليفورنيا، هو معروف جدا بأعماله في مجال الاقتصاد الدولي، و هو من بين 20 اقتصادي الأفضل في العالم.

[1] : Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. cit, P 192

الأخرى تبقى ثابتة، و فيما يلي يبين نموذج كورنو دالة الطلب التي تواجه هذه المؤسسات في هذه الحالة و كيف تقوم كل مؤسسة بتعظيم أرباحها، حيث يتم ذلك كما يلي[1]:

- دالة الطلب التي تواجهها المؤسسات هي من الشكل التالي:

$$P = f(X_1 + X_2)$$

حيث X_1 يمثل مستوى الإنتاج للمؤسسة الأولى، X_2 هو مستوى الإنتاج للمؤسسة الثانية.

- يكون دخل كل مؤسسة ممثلا في:

$$R_1 = X_1 f(X_1 + X_2) = R_1(X_1, X_2)$$

$$R_2 = X_1 f(X_1 + X_2) = R_1(X_1, X_2)$$

- يحدد ربح كل مؤسسة على الشكل:

$$\pi_1 = R_1(X_1, X_2) - C_1(X_1)$$

$$\pi_2 = R_1(X_1, X_2) - C_2(X_2)$$

- يكون شرط تعظيم الربح لكلا المؤسستين كما يلي:

$$Rmg = Cmg$$

أي أن يتساوى العائد الحدي لكل مؤسسة مع تكلفتها الحدية.

- إنطاقا شرط التوازن تبنى دوال رد الفعل كالتالي:

$$X_1 = \psi_1(X_2)$$
$$X_2 = \psi_2(X_1)$$

[1] : رشيد ين ديب، نادية شطاب عباس، "اقتصاد جزئي، نظرية و تمارين"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبع الثالثة، 2003، ص 317– ص 319 .

حيث تشير الدالة الأولى إلى العلاقة ما بين X_1 و X_2 حيث لكل مستوى من X_2 مستوى X_1 يقوم بتحديده و هكذا تعظم المؤسسة الأولى ربحها، كما تشير المعادلة إلى نفس الشيء بالنسبة إلى الثانية.

2. عرض النموذج في حالة التجارة الدولية

أتى تطبيق نموذج كورنو في التبادل الدولي، على يد كل من برندر Brander سنة 1981، برندر و Krugman سنة 1983 ، حيث يفترض في هذا النموذج أن المؤسسة قادرة على التصدير إلى سوق أجنبية، وينتج ذلك تبادلا دوليا للمنتجات المتجانسة، و تتمثل أهم قواعد النموذج فيما يلي[1]:

- وجود بلدين يحققان الاكتفاء الذاتي، كل بلد يحتوي على مؤسسة بإمكانها احتكار إنتاج سلعة متجانسة دوليا، و أن المؤسستان الأولى و الثانية تشكلان الاحتكار الثنائي Le duopole و تبحثان عن استغلال السوق في نفس الوقت، كل من السوق المحلية و السوق أجنبية.
- البلدان لهما نفس الخصائص، نفس دالة التكاليف كما أن لهما دالة الطلب نفسها.
- عدم وجود تكاليف النقل.
- الإنتاج يعتبر المتغير الاستراتيجي للمؤسسات.
- المؤسسات تفترض أن التغيرات المتوقعة أو التقديرية تكون معدومة.
- السوقين منفصلين، و يوجد دوال طلب مقسمة على كل من الدولتين.

نرمز إلى الكمية المنتجة في السوق المحلي للبلد الأول بالرمز q_1 ، و الكمية المباعة من قبل البلد الأول في السوق الأجنبي بالرمز q_1^*، كما نرمز للكمية المنتجة في السوق المحلية للبلد الثاني بالرمز q_2 ، و الكمية المباعة من طرف البلد الثاني في السوق الأجنبي بالرمز q_2^* ، كما أن:

[1] : Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, op. cit, P 210- P211.

$$Q = (q_1 + q_2)$$
$$Q^* = (q_1^* + q_2^*)$$

و

$$* \; p = (1 - Q)$$
$$p^* = (1 - Q^*)$$

انطلاقا من الافتراضات و المعادلات السابقة يمكن كتابة ما يلي:

$$\pi_1 = q_1 p(q_1, q_2) + q_1^* p^*(q_1^*, q_2^*) - C(q_1, q_1^*)$$
$$\pi_2 = q_2 p(q_1, q_2) + q_2^* p^*(q_1^*, q_2^*) - C(q_2, q_2^*)$$

يمكن اعتبار أن مشاكل تعظيم الأرباح في كل من السوقين تعالج بطريقة مغايرة من قبل المؤسسات؛ و ذلك من خلال فرضيتان تكمنان في أنه:

- مع فرضية انفصال الأسواق، الطلب في أحد السوقين لا يؤثر على الطلب الموجه للسوق الآخر، أي أن دوال الطلب مستقلة.
- مع فرضية ثبات التكلفة الحدية، التكلفة الحدية تكون للإنتاج في أحد السوقين تكون مستقلة عن تكلفة لإنتاج للسوق الآخر، و إذا اعتبرنا على سبيل المثال أن التكلفة الحدية تكون دالة متناقصة للإنتاج، فإن ارتفاع الإنتاج في بلد ما سيخفض من التكلفة الحدية و يرفع من الإنتاج الموجه للبلد الآخر، و هذا يسمح لنا أن نعتبر أن سلوك أو إستراتيجية بلد ما هو حل مماثل للبلد الثاني، حيث يمكننا شروط تعظيم الربح من الدرجة الأولى للسوق المحلي كما يلي:

$$\frac{\partial \pi^1}{\partial q_1} = p(q_1, q_2) + q_1 p'(q_1, q_2) - C'(q_1) = 0$$
$$\frac{\partial \pi^2}{\partial q_2} = P(q_1, q_2) + q_2 p'(q_1, q_2) - C'(q_2) = 0$$

*: $p = (1 - Q)$ تمثل دالة رد الفعل في السوق المحلية، أما $p^* = (1 - Q^*)$ فتمثل دالة رد الفعل في السوق الأجنبية.

المبحث الثالث :السياسات التجارية الدولية

تتبع الدول في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية، و في التبادل التجاري مع الدول الأخرى بسياسات معينة يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لتوجهاتها السياسية و طبيعة اقتصادها، و كذلك تبعا للظروف الاقتصادية القائمة سواء على الصعيد الداخلي او على مستوى الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول : تعريف السياسة التجارية

هي مجموعة من الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما و نوعا و لتحقيق أهداف معينة.

كما تعرف كذلك بأنها حزمة من القوانين و الإجراءات و التشريعات التي تتخطها الدولة من اجل تنظيم العلاقة بينها و بين دول العالم الأخرى.

و من الملاحظ أن بعض السياسات التجارية تؤدي إلى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات أو إلغاء نظام الحصص) و بعضها الآخر يؤدي إلى انكماش التجارة الخارجية (مثل رفع سعر التعريفة الجمركية أو سياسة المنع)، و كما أن لتعدد أراء ووجهات نظر الاقتصاديين حول المبادئ الحاكمة للتبادل الدولي أثر واضح على تنوع السياسات التجارية[1].

فظهر ما يسمى مبدأ الحماية في التجارة الدولية، و هناك مبدأ الحرية في التجارة الدولية.

1.مبدأ الحرية في التجارة الدولية:

يستند أنصار الحرية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها :

- تتيح حرية التجارة للدول للاستفادة من مزايا التخصص و التقسيم الدولي للعمل.
- الحرية تحد من نشوء الاحتكارات.

[1] زينب حسين عوض الله – مرجع سبق ذكره- ص 280.

- الحرية تؤدي الى انخفاض اسعار السلع الدولية.
- الحرية تشجع التقدم الفني التكنولوجي.
- الحرية تؤدي الى سياسة افقار الغير.

2. مبدأ الحماية في التجارة الدولية:

يستند أنصار الحماية لتبرير سياساتهم المقيدة للتجارة الخارجية الى مجموعة من الحجج بعضها اقتصادي و بعضها غير اقتصادي و ذلك لان الاعتبارات الاقتصادية ليس المعيار الوحيد لتحرير النشاط التجاري او لتقييدهن و يمكن إجمال حجج انتصار الحماية في :

- ضمان الأمن الاقتصادي.
- الحفاظ على الهوية الوطنية[1]
- حماية الصناعات الناشئة
- تنويع الانتاج[2]
- معالجة مشكلة البطالة[3]
- تحسين الميزان التجاري
- تحسين معدل التبادل التجاري.

[1] عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2000، ص 200.
[2] علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات ، ادر المسيرة، عمان، ط2 ، 2010، ص 350.
[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق دكره، ص 243.

المطلب الثاني : الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية

تتمثل عمليات التجارة الخارجية في انتقال مختلف السلع و الخدمات بين الدول، حيث تمر بعدة أطراف بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

1. الأطراف المباشرة في التجارة الخارجية:

أ. المصدر :

هو الذي يقوم بشراء أوإنتاج البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع البضاعة التي يتعامل بها، و قد يكزن المصدرون أفراد مستقلين آو قد يظهرون على شكل شركات ، كما قد تكون الدولة في المصدرة و ذلك عندما تكلف إحدى مؤسساتها بهذا العمل.

ب.المستورد:

هو الذي يقوم بشراء البضاعة لا بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية، و لهذا فهو يختلف عن التاجر و المستورد المؤقت و الذي يستورد بقصد التصدير.

ت.البنوك التجارية:

يقصد بالبنوك التجارية، تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد و يلتزم بدفعها عند الطلب، و في الموعد المتفق عليه، و التي تمنح قروض قصيرة الأجل و هي قروض التي تقل مدتها عن سنة، و يطلق عليها أحيانا (بنوك الودائع).[1]

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، كلية الحقوق و، جامعة الاسكندرية، بيروت العربية، ص 193- 194.

2.الاطراف الغير مباشرة في التجارة الخارجية:

أ.الناقل :

تلعب عملية النقل دورا لا يستعان به في عمليات التجارة الخارجية، و تظهر أهميتها أكثر في تأثيرها على سعر البيع النهائي و نظرا لتكلفتها الكبيرة ، و كون المؤسسات لا تتوفر على الإمكانيات المادية و المالية الضرورية لتنظيم عمليات النقل الدولي، فإنها توكل المهمة في اغلب الأحيان مؤسسات نقل خاصة، و لا يبقى عليها سوى اختيار وسيلة النقل المناسبة مع طبيعة البضاعة المنقولة.

ب. التامين:

نظرا لضخامة عمليات التجارة الخارجية ، يستحيل تحمل اختار نقل البضاعة من طرف المستورد أو المصدر، و عليه تتكفل شركة التامين بتحمل الاخطار التي يحتمل وقوعها، إذ التامين هو عملية بمقتضاها يتحصل احد الطرفين و هو المؤمن له مقابل دفع قسط التامين على تعهد كتابي لصالحه[1]

ت.رجل العبور: يعتبر القائم بالعبور على انه أساس وساطة عمليات النقل يتدخل في عمق سلسلة المنتوج، و يمكن أن يكون وكيل معتمد لذى الجمارك مكلف بخدمات التامين في إطار وثائق بوليصة التامين لمختلف الشاحنين، او ناقل و مراقب بحري، فهو يؤمن عملية العبور كمهندس او مقاول للنقل . فيعتبر بذلك متعهد عمليات الترانزيت وكيلا لقاء اجرة و يعمل لحساب موكله باستلام البضائع من الناقل البحري بالتعاقد على نقل البضائع مجددا بواسطة ناقل آخر عن طريق البحر أو البر أو الجو لإيصالها إلى المكان المعين.و مختلف هذه المهام القانونية يمكن ان يكون رجل العبور :

- وكيل النقل
- وكيل معتمد لذى الجمارك
- وكيل بالعمولة

[1] الجريدة الرسمية – المادة 55 – العدد 13 –1995 - ص 11.

خلاصة الفصل :

خلاصة القول بعدما تطرقنا الى دراسة التجارة الخارجية فان اهم ما يمكن استنتاجه ان جل المدارس الاقتصادية حاولت اعطاء تفسيرا واضحا للتجارة الخارجية و ذلك باختلاف شقيها الكلاسيكي و الحديث.

فقد انقسم اصحاب هذه النظريات الى فريقين مختلفين فيما يخص موقفهم للسياسات التجارية، فالاولاتخد الاتجاه الحر و الثاني الاتجاه الحمائي و اتو بحجج لدعم ذلك .

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى تعريف عام لجغرافيا الصين في المبحث الأول ثم إلى مسيرة الاقتصاد الصيني قبل الإصلاحات في المبحث الثاني، ثم نعرض مرحلة الانفتاح على العالم (اقتصاد السوق) في مبحث ثالث.

المبحث الأول: بنية الصين الجغرافية:

الصين دولة واسعة المساحة، متنوعة التضاريس، جميلة المناظر، كثيرة السكان، وفيرة الموارد، و لا غرابة في الحديث عن جغرافية الصين ضمن هذه الدراسة، حيث لعبت العوامل الطبيعية و البشرية دورا بارزا في نجاح التجربة الاقتصادية الصينية.

المطلب الأول : موقع الصين الجغرافي :

تقع الصين في الجزء الشرقي من قارة آسيا و على الساحل الغربي من المحيط الهادئ يمتد طول حدود الصين البرية أكثر من 20 ألف كيلومتر تجاورها 14 دولة ، من الشرق نجد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، و من شمال الشرق و الغرب ، روسيا و منغوليا و قازاقستان و قرغيزستان و طاجيكستان، و من الغرب و جنوب الغرب افغانستان و باكستان و الهند و نيبال و بهوتان و من الجنوب فيتنام و لاوس و ميانمار[1].

– **المساحة** : مساحة الصين 9.6 مليون كيلومتر مربع ، أي حوالي 1/ 15 من يابسة العالم، و بذلك تأتي الصين في المرتبة الثالثة في المساحة بعد روسيا و كندا[2].

– **تضاريس الصين** معقدة و متنوعة فيها سهول و تلال و جبال و هضاب و أحواض، إذ تجعل منها سقف العالم (التبت) في المناطق الساحلية الشرقية، 60% من إقليمها يتشكل من جبال، الهضاب، و التلال الذي يتجاوز ارتفاعها ألف متر، و توجد أساسا في غرب البلاد.

[1] The oterseaschinesesaffairs office of the state concil, the office of chineseslanguageconcil international, « zhoryguodilichengshi »نبذة عن جغرافية الصين. 03p; 2007,

[2] شيونقوانغ، جغرافيا الصين، ت : أبو جراد، ط1 ، دار النشر للغات الأجنبية، بكين، 1987، ص1 .

أما الجهة الشرقية فتتميز تضاريسها بالجبال و التلال.

– البحار و الأنهار :

الصين من أول الدول في العالم من حيث ساحل البحر، و يبلغ طول ساحلها 18 ألف كلم دون احتساب سواحل الجزر، و يحد القسم الشرقي من البر الصيني العديد من البحار: بحر بوهاي، البحر الأصفر ، بحر الصين الشرقي و بحر الصين الجنوبين و هي جميعها جزء من المحيط الهادي.

- توجد بالصين العديد من الموانئ الهامة و منها: داليانتشينهوانغداو، شيامن، قوانغدهو، تشانجيانغ،....
- أطول نهر في الصين هو نهر اليانغستن ثالث اكبر انهار العالم (6300 كلم)، و هو يلعب دورا هاما في الاقتصاد الصيني ، حيث تمتاز ضفافه بتربة خصبة و زراعة متطورة و مواد معدنية وفيرة، و طاقة مائية مقدارها 268 مليون كيلو واط[1].

و ثاني أطول انهار الصين هو " النهر الأصفر" و يقدر طوله ب 5460 كمن و حوضه هو موطن الحضارة الصينية العريقة ، يمتاز بشساعة الأراضي الزراعية على ضفافه ووفرة الموارد.

– السهول[2]:

تقع سهول الصين أساسا في شمال شرق الصين و شرقي المناطق الساحلية و مساحتها 1.1é مليون كلم مربع أو أكثر بقليل من 10 % من مجمل مساحة الصين، و أهم ثلاثة سهول هي : سهل شمال الشرق و سهل شمال الصين، و سهل مجرى نهر اليانغسي الأوسط. الأسفل، و هي معا تشكل الجزء الأكبر من المنطقة السهلية بالصين، حيث تمتد في شريط واحد لتشكل النطاق السهلي الشمالي – الجنوبي

تمتاز هذه السهول بخصوبة تربتها، و اعتدال جوها، كما أنها سهلة المواصلات، كذلك تعتبر قاعدة لأهم مناطق الصين الزراعية و الصناعية و مناطق استيطان السكان الكثيف و تركز المدن، و على

[1] شيونقوانغ، مرجع سابق، ص 2.
[2] شيونقوانغ، مرجع سابق، ص 34، ص 35، ص 38.

سبيل المثال، يتكون سهل مجرى نهر اليانغستي الأوسط. الأسفل من تلال و الجداول و الأنهار و البحيرات، مما جعله يحمل اسم " موطن المياه" و هذه الأنهار و البحيرات غنية بالأسماك، كما انه يشتهر بالوفرة في الأرز و القطن و القمح، و قد عرف منذ زمن بعيد ب " ارض السمك و الأرز" و لذا يعتبر من المناطق الهامة في إنتاج الحبوب بالصين.

- الجزر و الجبال:[1]

توجد في بحر الصين الواسع أكثر من 5000 جزيرة على مساحة 80000 كلم مربع، و أن أكثر من 2% من هذه الجزر تقل مساحة الواحدة منها عن كيلومتر مربع واحد و أهمها:

- **جزيرة تايوان** : تقع إلى الجنوب الشرقي من البر الصيني و يحدها المحيط الهادي من الشرق و تواجه مقاطعة فوجيان في الغرب عبر مضيق تايوان، و طولها 394 كلم من الشمال إلى الجنوب و عرضها 144 كلم من الغرب إلى الشرق ومساحتها 35877 كلم مربع، ثلثها سهول، و بها ميناءان هامان : هايكو و يولين، و سواحلها تمتد 1440 كلم.

- كما أن الصين بلاد كثيرة الجبال يقطن ثلث سكانها في المناطق الجبلية، كما أن أكثر من نصف محافظتها تقع في المناطق الجبلية.

- ارفع منطقة بالصين هي هضبة " تشينهاي– التبت " بجنوب غرب هضبة وفيرة الطاقة الكهرومائية لما تزخر به من بحيرات أهمها : بحيرة تشنغاي و بحيرة ناموتسا اعلي و اكبر بحيرة مالحة في العالم.

- تعتبر الجبال ذات أهمية اقتصادية بسبب كون بعضها منبع للأنهار الكبرى، و بسبب غنائها بالمعادن

(كجبال تشاينشان) كما أن بعضها يشكل مناطق سياحية جذابة.

- إن كل هذه المقومات الطبيعية جعلت الصين قبلة سياحية رائدة عالميا، حيث قدر عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الصين عام 2002 ب 36 مليون سائحا، و حسب تقديرات منظمة

[1] عبد الرحمان بن سانية، " الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصيفية" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص اقتصاد التنمية لسنة 2012 – 2013، ص 114.

السياحة العالمية فان الصين سوف تستقبل 130 سائحا عام 2020، و يضاف إلى ذلك أن السياحة الداخلية هي الأخرى نشيطة في الصين، حيث قدر عدد السياح ب 878 مليون سائح بزيادة تقدر ب 12 % سنويا.

– المناخ:

مناخ الصين موسمي قاري متنوع، فهناك مناطق تقع في المنطقة المتجمدة في الشمال و الجنوب حار، بحيث تهب على الصين رياح موسمية شتوية جافة و باردة من سبيريا و هضبة منغوليا، و تنخفض قوة الرياح تدريجيا من الشمال إلى الجنوب[1]ن و في الفترة ما بين ابريل و سبتمبر تهب رياح موسمية صيفية دافئة و رطبة قادمة من المحيطين[2]، فتتشكل درجة حرارة عالية و أمطار غزيرة يتركز هطولها على القسم الأعظم من الصين تسمح بزراعة الأرض لثلاثة مواسم، و من ثم فان المناخ يتمتع بكل الاختلافات المناخية، و هذا التنوع أدى إلى تنوع الإنتاج الزراعي و هذا يعد ميزة اقتصادية في المقام الأول .

المطلب الثاني التركيبة السكانية :

الصين هي الدولة الأولى في عدد السكان في العالم، حيث بلغ عدد سكانها 1.373.541.278 نسمة لعام 2016م، مشكلين بذلك نسبة 18.75 % من إجمالي عدد سكان العالم، بينما بلغت نسبة النمو السكاني 0.43% للعام نفسه، و هي بذلك في المرتبة 164 في نسبة النمو السكاني[3].

و يعد العنصر البشري على درجة كبيرة من الأهمية في الدولة، و يرتبط هذا بحجم توزيعهم و تركيبتهم.

[1]إبراهيم الأخرس – التجربة الصينية الحديثة في النمو، ايتراك للنشر و التوزيع- الطبعة 1 ، 2005 ، ص 6.
[2]http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2005 - 01/25content - 72174.htm
[3] مقال لمحمد مروان، " عدد سكان الصين" بتاريخ 8 يناير 2017 (mawdoo 3.com)

المبحث الثاني : نموذج التنمية الصينية:

تعد الصين من أكثر الدول الضاربة بجذورها في عمق التاريخ، لذا أثمرت فيها جهود البشر، و هذا ما أدى إلى تماسك وحدتها و ازدهار حضارتها.

فبرحيل الزعيم الثوري الصيني (ماوتسيتونج) عام 1976 م، عاشت الصين صراعا إيديولوجيا بين تيارين متنافسين، الأول راديكالي نادى بتقديم الإيديولوجية الثورية على الاقتصاد و العزلة على الإصلاح

و الانفتاح، و الثاني برجماتي معتدل نادى بوضع الاقتصاد في المقدمة، حيث أن الاقتصاد الصيني قد تخلف و أصبح أمام الصين أكثر من نصف قرن لكي تلحق بركب الدول المتقدمة، في الوقت الذي أصبحت فيه اليابان و النمور الآسيوية،و دول الآسيان يشكلون قوة اقتصادية في المنطقة، و بات من الصعب على الاقتصاد الصيني تلبية كافة الاحتياجات في المرحلة القادمة لشعب المليار نسمة في ظل العزلة و الانغلاق،

و من الأهمية بمكان ن فكانت هناك ضرورة حتمية للإصلاح و التحديث لتحقيق النمو و التقدم بهدف ارتفاع مستوى الإشباع و الرفاهية لشعب يعيش غالبيته تحت مستوى حد الكفاف.

المطلب الأول : واقع الاقتصاد الصيني ما قبل الانفتاح

عرفت الصين في منتصف القرن التاسع عشر حقبة تميزت بتدهور كبير على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و حملات الاستعمار، و لكن منذ وصول الشيوعيين إلى السلطة عرف الاقتصاد الصيني جملة من الإصلاحات، فقد قدمت الصين للعالم نموذجا فريدا في التحول الداخلي إلى اقتصاد السوق و الذي رسم صورة جديدة لسلوك الدولة الصاعدة على سلم القوة العالمية.

أولا: الاقتصاد الصيني ما قبل ثورة 1849 م:

شهد القرن التاسع عشر تحولا مهما في تاريخ الصين اتسم بالاضطرابات الاجتماعية و التوغل الأجنبي فيها، و في الفترة ذاتها اتسع نطاق التجارة مع الغرب اتساعا لم يكن من السهل على شخص بمفرده الإشراف على تنظيمها، فقام مراقب الجمارك الصيني مع مجموعة من التجار بتكوين شبه نقابة تدعى "كوهنج" لغرض الاحتفاظ باحتكار التجارة الخارجية في أيديها ، و ظل هذا النظام ساريا حتى عام 1842.

نشا صراع بين الصين و انجلترا في السنوات 1839 – 1842 سمي بحرب " الأفيون" و ذلك لمنع الصين دخول الأفيون القادم من المستعمرات البريطانية إلى أراضيها. و انتهت هذه الحرب بهزيمة الصين، و توقيعها سلسلة من المعاهدات غير المتكافئة، أجبرت الصين على الانفتاح: موانئ مفتوحة أمام التجارة مع العالم الخارجي، و إلغاء نظام " الكوهنج" و دفع تعويضات الحرب و الديون من قبل الصين لانجلترا " 21 مليون دولار "، و تنازلت الصين لانجلترا عن جزيرة هونغ كونغ عام 1841، و عن قسم من منشوريا لروسيا عام 1860، و عن تايوان إلى اليابان عام 1895، و أدى الوجود الأجنبي في الصين إلى انهيار الاقتصاد الصيني و انزلقت تدريجيا إلى مجتمع شبه مستعمر و شبه إقطاعي بفعل الاضطرابات الداخلية و العدوان الخارجي، و لم تستطع الحكومة السيطرة على الوضع القائم، مما أدى إلى الفوضى و التمرد في أنحاء البلاد، حتى انتهى الأمر بثورة عام 1911 التي وضعت نهاية للنظام الملكي الدكتاتوري الذي عاشته الصين لآلاف السنين، و تم قيام الجمهورية عام 1912.[1]

و في نهاية الأربعينات اندلعت الحرب الأهلية و الإشتباكات المسلحة مجددا بين الحكومة الصينية و الحزب الشيوعي انتهت بسيطرة الجيش الأحمر و هو تنظيم للحزب الشيوعي على السلطة عام 1949 ، و أعلنت ماوتسيتونغ قيام جمهورية الصين الشعبية على أراضي الصين، و أعلن نفسه

[1] محمد عطي محمد ريحان، التجربة الاقتصادية و تحرياتها المستقبلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة ، ص 47.

رئيسا للبلاد، الأمر الذي حقق الاستقلال الوطني و التحرر الشعبي مبشرا بعهد جديد في تاريخ الصين[1].

ثانيا : الاقتصاد الصيني في مرحلة البناء الاشتراكي (1949 – 1978)

اتسمت بداية المرحلة السابقة للمخطط الخماسي الأول و الممتدة من 1949 – 1953 بوضعية متردية للبنى التحتية و قوى الإنتاج، و بالتضخم الجامح، دفعت الحكومة إلى العمل على اتخاذ إصلاحات سريعة، و كان البدء باستهداف الوصول إلى بناء اشتراكي تحت إشراف قيادة مركزية و اعتماد نظام التخطيط الشامل، و حددت الدولة مدة 15 سنة لتحويل الصين إلى دولة اشتراكية، تحت شعار رفعه ماوتسيتونغ آنذاك و هو " السير على قدمين" الذي يعني الاهتمام بالقطاعين الزراعي و الصناعي في ان واحد، مع إعطاء أهمية أكبر لقطاع الصناعات الثقيلة.

و قد تميزت هذه المرحلة بتحقيق انجازات كبيرة في القطاع الزراعي، حيث كان أول الإصلاحات بإصدار قانون 1950/06/28 القاضي بإلغاء الملكيات الإقطاعية و إعادة توزيع الأراضي على المواطنين بطريقة تضمن حصول كل شاب على سدس هكتار على الأقل، كما شجعت الدولة المواطنين على إنشاء التعاونيات للمحافظة على أسعار المنتجات الزراعية، و كونت "فرق المساعدة المتبادلة" التي تسعى أيضا فرق العمل لمساعدة الفلاحين.

و في سنة 1952 تجاوزت حصص المنتجات الرئيسية أحسن قيمها المسجلة في السنوات السابقة للثورة، و ارتفع إنتاج الحبوب من 113.2 مليون من عام 1949 إلى 163.9 مليون طن عام 1952 ، كما ارتفع إنتاج القطن من 445 ألف إلى 1.3 مليون طن في الفترة نفسها[2].

[1] محمد عطية محمد ريحان، " التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية، مرجع سابق، ص 49.
[2] حسين غازي رشيد، محددات الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الصين و العراق، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة و الاقتصادية بجامعة بغداد ، 2010، ص 41 .42.س

1.الخطة الخماسية الأولى : 1953 – 1957 " المشي على القدمين"

كان الهدف من الخطة الخماسية الأولى للصين (1953 – 1957) هو السعي للحصول على نسبة عالية من النمو الاقتصادي، مع التركيز بشكل أساسي على التنمية الصناعية بمتلف مستوياتها، و التركيز بشكل خاص على الصناعات الثقيلة، و التكنولوجيا كثيفة رأس المال، مع التأكيد على الزراعة[1].

قبل وضع أول مخطط خماسي (1953 – 1957) : قادت حكومة " قاو" بجملة من الإصلاحات يمكن تلخيصها في مايلي :

- تأميم التجارة الخارجية و إلغاء الامتيازات الأجنبية على بعض المشاريع الصينية في الصين .
- المراقبة الصارمة على المؤسسات المالية
- تفكيك الاقتطاعات الكبيرة و توزيعها إلى ملكيات صغيرة
- ضبط التضخم من خلال استبدال العملة و إلغاء الديون الخارجية و تثبيت المستوى العام للأسعار
- تشجيع اعتماد الحرفيين الصناعيين و ضمهم إلى جمعيات تعاونية تخضع لتشريعات اتحاد العمال[2].

- و من ثم توجهت القيادة الصينية إلى تبني النموذج السوفياتي في التنمية، و ثم وضع اول مخطط خماسي (1953 – 1957) الذي من خلاله شددت الحكومة الصينية على التصنيع السريع و الاستثمار في الصناعات الثقيلة[3]فكان الهدف الأول من هذه المرحلة هو إقامة الاقتصاد صناعي متطور يحول الصين من بلد زراعي إلى قوة عظمى تعتمد أسلوبا إنتاجيا يتميز بكثافة العمل و ندرة رأس المال لامتصاص البطالة و التكيف مع نقص الموارد[4].

---

[1] فراز سوان لوموان، ترجمة : د صباح ممدوح كعدان، الاقتصاد الصيني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص 6.

[2] سعد محمد عثمان و سامرة نعمة التامر ، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني و آفاق تطوره المستقبلي، دار الوائل للنشر، عمان ن الأردن، ط 1 ، 2001، ص 30.

[3] http://chineseculture.about com/ad /history of chine/a /chinese- history- first – year- plan- 1953-57.htm

[4] سعد محمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 52.

أدت نهاية الخطة الخماسية الأولى إلى بدء فترة طويلة من عدم استقرار الاقتصاد الصيني، إذ دخلت الاهتمامات الإيديولوجية في النقاش الاقتصادي، و بدءا من عام 1958 ، حاولت طموحات الحكم الثورية الخلاص من التباطؤ الاقتصادي و الاجتماعي[1].

2. المخطط الخماسي الثاني 1958 – 1962 و مشروع القفزة العظمى:

إن المخطط الخماسي الأول أوصل الصين في نهايته إلى مأزق تنموي، حيث لم ينجح في تحقيق تطور الصناعة التي لم تستطع بدورها امتصاص سوى قسم ضعيف من اليد العاملة، كما أن تنصيب المجمعات الصناعية الكبرى كشف ضعف البنية التحتية ووسائل الاتصالات في الصين، و استخفت الأفضلية الممنوحة للصناعات الثقيلة بشح رؤوس الأموال و ضخامة اليد العاملة.

لكن في عام 1958، عكست القفزة الكبرى إلى الأمام و إنشاء الكومونات الشعبية إرادة صرف النظر عن الضغوط الاجتماعية و التقنية و الاقتصادية و المالية[2].هذه التجربة سعت لزيادة الإنتاج الصيني في مختلف المجالات، و خاصة إنتاج الحديد من اجل البناء، و التي أدت في الوقت نفسه إلى وقوع خلل في توازن قطاعات الإنتاج، كما نجم عنها تأثير سلبي على الموارد الطاقوية و على الوضع البيئي[3].

و ركزت الخطة على الصناعة الثقيلة و تحويلها من خلال زيادة نسبة التراكم من الإنتاج المحلي، و معنى ذلك زيادة الفائض المطلوب من الزراعة و الصناعة، من خلال تكثيف استغلال العمال و الفلاحين، و في ظل غياب رأس المال الزائد تم بدء في حملات جماهيرية لفرض الأهداف الجديدة و النظام و الطاعة و العمل، و أرغم مديرو المصانع عمالهم بالتهديد على محاولة تحقيق هذه الأهداف ، و ذلك من خلال إلغاء راحات الغداء، و التخلي عن كل ممارسات الأمن الصناعي[4] .

[1] فرانسوازلوموان، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[2] فرانسوازلوموان، مرجع سابق، ص 12.
[3] سامر خير احمد، العرب و مستقبل الصين من النموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، بيروت، 2009، ص 49.
[4] شارلي هور، الصين ثورة من؟ مصرن مركز الدراسات الاشتراكية، سنة 1995، ص 11، 12.

عن النتائج المنتظرة من " القفزة العظمى" كانت مخيبة، حيث اتسمت باختلالات كارثية في الهيكل الإنتاجي.

أدت كارثة السنوات السوداء (1959 – 1961) إلى ظهور سياسة جديدة مما أدى إلى إعادة بناء الزراعة و العودة إلى نظام التخطيط و استعاد الإنتاج الزراعي في عام 1965 مستواه و في عام 1966 سددت الصين كامل ديونها إلى الاتحاد السوفياتي[1].

المطلب الثاني تقييم وضعية الاقتصاد الصيني نهاية السبعينات:

لقد تميزت الحقبة السابقة للإصلاحات في الصين و الممتدة من تاريخ قيام الصين الشعبية عام 1949 إلى عام 1978 بتبني الصين للنموذج السوفياتي في التنمية. فقد ركزت الصين في فترة الستينات على صناعة المواد الزراعية، و هذا ما أدى إلى تطور الإنتاج في القطاع الزراعي، و أصبح أكثر من 98% من مجموع الأسر (الفلاحين) منضمين إلى التعاونيات الزراعية و انخرط الفلاحون يتبادلون الخدمات، و أسهم هذا في اتجاه الحكومة لزيادة الإنتاج الزراعي لتوفير الغداء لهذا الحكم من السكان، مع الأخذ في الاعتبار أن الصين تمتلك اقل من 8% من الأراضي الزراعية القابلة للزراعة في العالم.و كانت الثورة الثقافية تعد بمثابة البداية للعودة للتخلف، و اجمع اغلب الخبراء على أنها من أهم أخطاء الزعيم الثوري الصيني " صاو" لان هذه الثورة قد استخدمت الصراع الطبقي محل البناء الاقتصادي، حيث أنها عملت على انهيار نظرية القوة الإنتاجية.

[1] فرانسواز لومان، مرجع سابق، ص 13.

و في النهاية يمكن القول أن مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي في الصين قد حققت معدل نمو معتدل خلال الفترة (1952 – 1978) حيث بلغ معدل النمو للناتج الإجمالي 6% ، كما أن ميزان المدفوعات ناذرا ما كان يحقق عجزا كبيرا، و لقد كان الميزان التجاري يحقق فائضا في معظم سنوات الفترة المذكورة عدا عام 1974، حيث حقق عجزا بنحو 0.7%من الناتج القومي، و ربما يرجع ذلك إلى عزل الاقتصاد الصيني عن التقلبات في الاقتصاد العالمي.[1].

[1] إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها ؟ط1 ، مصر، ايتراك للنشر و التوزيع، سنة 2005، ص 40، ص 41.

المبحث الثالث : مرحلة الانفتاح على العالم (اقتصاد السوق)

بعد موت " هاو" أصبح المسرح خاليا أمام المتحدثين بقيادة " دينغشياوبينغ" لفرض سيطرتهم على الطبقة الحاكمة و بحلول 1978، أدرك " دينغ" مهندس الإصلاحات الاقتصادية في الصين، أن النهوض بالاقتصاد الصيني لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية تقود الصين إلى الانفتاح على العالم الخارجي.

و حيث أن " التجربة الصينية " هي رؤية جديدة تختلف عن الرؤية الماوية شرع " دينغ" بطريقة منظمة في هدم إستراتيجية "هاو" الاقتصادية، كذلك أعلنت الصين عن رغبتها في إجراء تحولات و إصلاحات اقتصادية جذرية[1].

المطلب الأول :إستراتيجية التنمية الصينية

بعد أن مرت الصين بفترة صعبة، باتت الأوضاع مستقرة في نهاية السبعينات، الأمر الذي هيا للقيادة السياسية للبلاد، و في القلب منها دينغشياو و بينغ، أن تتطلع لتحرير العقول و إطلاق المبادرات المبدعة لبناء صين جديدة، لذلك كان لابد من تحرير الاقتصاد المخطط شديد المركزية الذي تتولى الحكومة فيه التخطيط و التنفيذ و التدبير و المسؤولية عن كل شيء تقريبا في هذا البلد.

في تلك الفترة، و في نوفمبر 1978 تحديدا تهيأت لـ " بينغ " فرصة السفر إلى 3 دول آسيوية مجاورة هي تايلاندا، ماليزيا و سنغفورة، بضرورة التطوير و الإصلاح و الانفتاح من اجل إنهاض الصين من كبوتها مهما كلف الأمر، و رأى أن الإصلاح و الانفتاح هما السبيل الوحيد لضخ حيوية في الصين سياسيا و اجتماعيا و إنهاضها اقتصاديا.و رغم التجارب و الخلافات و التناقضات التي ظهرت في الاتحاد السوفياتي سابقا، إلا أنه كان حريصا على انتهاج اشتراكية بخصائص صينية،و معالجة المشكلات ، و لهذا نجحت الصين بقيادته أكثر من نجاح الاتحاد السوفياتي [2].

[1]JoneGollez and ligong song, chinese economic reform and development :achievmentsenerging challenges, 2010, p 64 .

[2] عباس جواد كديمي، دينغشياوينغ...مهندس نهضة الصين الحديثة، صحيفة الشعب اليومية، 2012/02/23 على الموقع: -arabic.people daily.com.an/3166417738177/html

بدأت مسيرة " بينغ" الإصلاحية عندما طرح الإستراتيجية التنموية الملائمة لواقع الصين، من 3 خطوات[1]، ووضع فترة 70 سنة لتحقيق أهدافها:

الخطوة الأولى : هي مضاعفة مجمل الناتج الوطني مرتين كان في عام 1980، من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية، و رفع مستوى الشعب سواء عن طريق رأس المال الوطني أو الأجنبي، و بالتالي تحل مسالة الغذاء و الكساد و الشعب ،و قد تحقق هذا الهدف في نهاية الثمانينات من القرن العشرين.

الخطوة الثانية : هي مضاعفة مجمل الناتج الوطني أربع مرات من عام 1980، و ذلك من خلال الاستمرار في التعليم و التثقيف لجميع أفراد فريق الإدارة و الإنتاج و التسويق ن و قد تحقق هذا الهدف أيضا عام 1995قبل موعده المقرر .

الخطوة الثالثة: هي تحقيق التحديث بصورة أساسية ، ووصول معدل نصيب الفرد من مجمل الناتج الوطني إلى مستوى البلدان المتطورة و المتوسطة، و بلوغ مستوى معيشة الشعب مستوى نسبيا من الرخاء بحلول منتصف القرن الواحد و العشرون، و ذلك من خلال وضع فلسفة الإصلاح الاقتصادي على أساس أهمية دراسة الجدوى الحقيقية للمشروع وفقا للمعطيات الصحيحة و الكاملة قبل بدء العمل، ووضع الإطار القانوني و الإداري له قبل التشغيل، و على أساس التجديد المستمر للإنتاج شكلا و موضوعان وفقا لمنهج البحث و التطوير ن و من اجل ذلك قام في عام 1978 عام انطلاق مسيرة الإصلاح و الانفتاح بالصين.

المطلب الثاني : مرحلة الإصلاحات

بدءا من عام 1980 تخلى النظام الاقتصادي الصيني تدريجيا من التخطيط، ففي البداية اقتصرت طموحات الإصلاحات على تنشيط الإنتاج و الإنتاجية، و بعد مضي ربع قرن على بداية الاقتصاد تغير الاقتصاد الصيني تغيرا جذريا، بدا الإصلاح رسميا مع دور الانعقاد الثالث للجنة المركزية الحادية

[1] احمد بشارة، دينغشياوينغ– قصة القطة الكفء " تغير العالم، 24 أغسطس 2015 على الموقع :www.masralarabia.com

عشر للحزب الشيوعي، التي انعقدت أواخر عام 1978 ، عندما تقرر إصلاح النظام الاقتصادي الصيني و انفتاح الصين على العالم الخارجي.

و سوف نستعرض فيمايلي الإصلاح الاقتصادي في الصين إذ يرتكز على ثلاثة عناصر مرتبطة ببعضها البعض، و هي الإصلاح في المناطق الريفية، و الإصلاح في المناطق الحضرية ، و سياسة الانفتاح.

أولا: الإصلاحات في الريف

بدا الإصلاح في المناطق الريفية أواخر السبعينات، و قدم الحزب الشيوعي خلال دور انعقاده الثالث عام 1987 قدرا اكبر من الحوافز المادية، كما خفف الرقابة التي كانت تمارس في عهد " حاو"، و التي أعادت النمو في مجال الزراعة ناما نظام الكوميونات أو الوحدات الإدارية الصغيرة التي تقوم على مبدأ " الجماعية" ، فقد حلت محله بالتدريج أشكال مختلفة من نظام ط المسؤولية التعاقدية" الذي ابتكره بعض الفلاحين الفقراء. و في هذا النظام بقيت الأرض ملكية عامة، و من خلال هذا النظام يستطيع الفلاحون الاحتفاظ بالمنتجات التي تزيد عن حصتهم المتعاقد عليها، أو بيعها في السوق الحرة، و كان يتم أيضا تمديد آجال تلك العقود، بهدف تشجيع التخطيط طويل المدى، و الاستثمار في مجال الزراعة.

كانت النجاحات الباهرة للإصلاح الريفي هي المحرك الأول للاقتصاد الصيني، إذ شجعت زيادة دخول الفلاحين في الصين على التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية، و أرست أساسا للنمو السريع في الصناعة و التجارة الخارجية[1] و هذا راجع إلى وجود عدد من السياسات الدافعة في هذا المجال، و التي كان من أهمها:

- السماح برفع أسعار المنتجات الزراعية

- تخفيض الرقابة على الأسواق الريفية

[1] وي زانجن دراسات عالمية للإصلاح الاقتصادي في الصين و دلالته السياسية، العدد 11، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص 11.

– إدخال نظام الحوافز الفردية و الاحتفاظ بقدر من الأرباح للمشروعات[1].

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية في المدن

إن النجاح النسبي للإصلاح الريفي كان حافزا لدعاة الإصلاح للتوسع الإقليمي في المدن و إجراء إصلاحات في نظام الأسعار، الأجور، و الغدارة و إصلاح الجهاز المصرفي تمهيدا لإنشاء البنك المركزي الصيني و افتتاح المدن و المناطق الاقتصادية الخاصة و الداخلية أمام التجارة الدولية[2].

دخل الإصلاح الاقتصادي في الصين مرحلته الثانية، عندما قررت الحكومة الصينية تعد عملية الإصلاح إلى داخل مؤسسات الدولة و منشآتها للنهوض بالإنتاج الصناعي، و ذلك بعد أن قطعت الصين شوطا من الإصلاحات الجذرية و التغيرات الجوهرية في القطاع الزراعي و التي بدأت عام 1978، و أحرزت نتائج كبيرة في مضاعفة الإنتاج الزراعي ن و رفع مستوى معيشة الفلاحين[3].

و يشمل إصلاح النظام الاقتصادي في المدن كالاتي:

1. إصلاح القطاع الصناعي و مؤسسات الدولة و نشوء القطاع الخاص.
2. إصلاح السياسة المالية و النقدية
3. إصلاح نظام الأجور
4. إصلاح نظام الأسعار
5. إقامة و تطوير منظومة الانفتاح على العالم الخارجي[4]

كان أداء الإصلاح في المرحلة الثانية متألق لكنه اقل من النجاح المتوقع أو المخطط له، و ذلك يرجع الى ارتفاع معدلات التضخم منذ عام 1988 و حتى عام 1990.

و لكن هذه المرحلة من مراحل الإصلاح أظهرت نتائج ايجابية كان من أهمها:

- بروز أسس علمية يتم الاعتماد عليها في عملية صنع القرار في مختلف المجالات.

[1] إبراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص 169.
[2] إبراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص 185.
[3] سعد محمد عثمان، ساحرة نعمة ناصر، مرجع سابق، ص 90.
[4] سعد محمد عثمان، سامرة نعمة ثامر، مرجع سابق ، ص 90.

- زيادة مساحة التخصصية و إعطاء القطاع الخاص دورا مكملا بجانب قطاع الحكومة.
- زيادة إجمالي الناتج المحلي الصيني ثلاثة أمثال منذ عام 1988 و أصبح لذيها إمكانيات يمكن من خلالها أن تصبح الأعلى نموا في المرحلة الثالثة[1].

ثالثا : الانفتاح على الخارج

بعد نهاية الثورة الثقافية، أدركت القيادة السياسية الصينية أن الفجوة بين الصين و الدول المتقدمة نمن ناحية، و بينها و بين بعض الدول النامية من ناحية أخرى، قد زادت اتساعا، فقد كانت الصين – في عصر حاو– تعيش بمعزل عن العالم الخارجي، بينها أصبح جيرانها، تحت قيادة اليابان و النمو الآسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية و تايوان و هونج كونج و سنغفورة)، يشكلون قوة اقتصادية في المنطقة. لذلك فان دعاة الإصلاح في الصين اجمعوا على أن الصين لا يمكنها أن تتطور بمعزل عن العالم، و إنما يجب آن تستورد العلوم التقنية و رؤوس الأموال و الإيرادات الإدارية من الخارج، أن هي أرادت لبرنامجها التحديث ان ينجح[2].

و قد قامت سياسة الانفتاح الصينية في البداية على أساس المواقع، و تم تنفيذها على مراحل:

المرحلة الأولى:

استندت المرحلة الأولى على التجربة التي نجحت في الدول الأخرى، و هي تجربة " مناطق التصنيع المخصص للتصدير" إذ نشأت الصين عام 1979 أربع مناطق اقتصادية خاصة في مقاطعتي جوانج هونج و فوجيان، القريبتين من هونج كونج و في تايوان و مالكاو[3]، و كانت أهداف إقامة هذه المناطق هي :

1.اجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

2.جلب التكنولوجيا المتقدمة و الخبرات الإدارية المتطورة.

[1] إبراهيم الأخرس، مرجع سابقن ص 202 –204 .

[2] وي ويزايج، مرجع سابق ، ص 14.
[3] وي زانج، مرجع سابق، ص 14

3.معرفة أخبار و معلومات عن أحوال السوق الدولية.

4.توسيع الصادرات و زيادة دخول العملات الصعبة إلى داخل البلد.

5.الاشتراك في القانون الدولي الاقتصادي و التكنولوجي[1].

و قد نجحت هذه المناطق نجاحا نسبيا في جذب رأس المال الأجنبي، و القيام بتجارب إصلاحية رائدة، و خلق اقتصاد يقوم على التصدير، و لكنها لم تنجح بالقدر نفسه في جدب التقنية المتقدمة[2].

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة تم إنشاء 14 مدينة ساحلية عام 1984 ، و سمح للسلطات المحلية بإنشاء مناطق التنمية الاقتصادية و التطوير التقني و الترتيب لعدد معين من الاستثمارات الأجنبية دون الحاجة للحصول على موافقة الحكومة المركزية.

إضافة إلى ذلك، تقرر في عام 1985، إنشاء مناطق ساحلية اقتصادية مفتوحة في " دلتا" نهر يانغستي و نهر منج يانج ، و في شبه جزيرة شاندونج في عام 1987، و كانت ضريبة الأرباح تلقى قبولا في هذه المناطق أكثر من المناطق الأخرى، لكنها لم تجد نفس القبول في المناطق الاقتصادية الخاصة و مناطق التنمية الاقتصادية و التطوير التقني.

و قد تم في هذه المرحلة وضع " إستراتيجية التنمية الساحلية" و طبقا لتلك الإستراتيجية كان على الصين – ذات العمالة الوفيرة– أن تستفيد من الاتجاهات السائدة في العالم، إذ تحولت دول كثيرة من الصناعات المعتمدة على العمالة الوفيرة، إلى الصناعات المعتمدة على المعرفة العميقة ، و كان على الصين أن تسعى لنقل هذه الصناعات الإنتاجية من تلك الدول إلى مناطقها الساحلية، و

[1] محمد محمد عثمان، سامرة نعمة تامر، مرجع سابقن ص 108.
[2] ي زانج، مرجع سابق، ص 15.

استلزمت تلك الإستراتيجية امتداد طرفي الاقتصاد- الاستيراد و التصدير- إلى خارج البلاد، من حيث استيراد قدر كبير من المواد الخام لتصنيعها، ثم تصدير المنتجات المصنعة.

و قد وضعت هذه الإستراتيجية للأهداف التالية:

1. امتصاص الفائض الهائل من العمالة الزراعية
2. تعويض النقص النسبي في المواد الخام.
3. زيادة الصادرات للحصول على النقد الأجنبي، الأمر الذي يوفر التمويل و التقنية لتطوير الصناعة و الزراعة و الخدمات.

و نتيجة لهذه الإستراتيجية تم انتقال ما يزيد على 80% من الصناعات الإنتاجية في غضون بضع سنوات من هونج كون غالى جنوب الصين، كما دعمت هذه الإستراتيجية تجارة الصين الخارجية و دمجت الاقتصاد الصيني إلى حد كبير مع الاقتصاد العالمي[1]

المرحلة الثالثة:[2]

بدأت هذه المرحلة مع قرار الحكومة 1990 بإحياء مدينة شنغجهاي التي تعد قلب التجارة و الصناعة في الصين، و إقامة منطقة بودونج الجديدة (شرق شنغجهاي) و تتيح هذه المنطقة معاملة تفضيلية للاستثمار الأجنبي يعادل أو يفوق ما قدمته المناطق الاقتصادية الخاصة .

و قد تميزت المرحلتان السابقتان بالعملة الكثيفة و التكيف مع آليات السوق، بينما جاءت تجربة شنغجهاي باتجاه جديد في إستراتيجية الانفتاح الصيني سوف نستعرضه فيمايلي :

أولا : تقوم هذه الإستراتيجية على مفهوم " المدينة العالمية" و هذا المفهوم بطبيعته يميل إلى تجميع الثروة و توليدها بأقل تكلفة ممكنة. و هو أمر يتضح من تاريخ شنغجهاي نفسها، و من تجارب " المدن العالمية" الأخرى مثل لندن و نيويورك و طوكيو، غذ تقع جميعها في قلب مناطق النمو الديناميكي في بلادها. و المعروف أن شنغجهاي هي أول " مدينة عالمية" في شرق آسيا خلال

[1] سعد محمد عثمان – سامرة نعمة ثامر، مرجع سابق، ص 109 – 110.
[2] وي وي زانج، مرجع سابق، ص 16 – 17.

العشرينات و الثلاثينات و كانت بها قاعدة صناعية و قطاعات مالية و تجارية و خدمية متقدمة نسبيا.

ثانيا: ترمي هذه الإستراتيجية إلى رفع المستوى التقني للاقتصاد الصيني. و حتى زمن قريب كان مصدر النمو الصيني هو رجال الصناعة الذين استفادوا من وفرة العمالة الرخيصة في البلاد حتى كان النمو يعتمد على وفرة الأيدي أكثر من اعتماده على العقول.

ثالثا : تستهدف هذه الإستراتيجية تحويل المدينة إلى اكبر مركز مالي في المنطقة الأسيوية الواقعة قرب المحيط الهادي، و تضم المدينة أهم أسواق الصين، مثل سوق الأسهم و السندات و السلع و العملات، و يتوقع بحلول عام 2000 أن تكون شنجهاي اكبر مركز للعمليات المالية المحلية و الأجنبية.

رابعا: تستهدف هذه الإستراتيجية أساسا إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي في المنطقة الداخلية في الصين.

خامسا: تمثل هذه الإستراتيجية اكبر تجربة صينية في مجال ما يسمى ب "اقتصاد السوق الاشتراكي"، و تستخدم الحكومة المحلية آليات السوق لدعم الاقتصاد السوق الموجه من قبل الدولة.

و قد نتجت عن تلك الإستراتيجية نتائج كبيرة ، فقد تم في الفترة ما بين 199& - 1995 إنشاء 12 ألف مشروع برأس مال مشترك أو أجنبي، و بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية 32 مليار دولار، مقابل 700 مشروع برأس مال مشترك، و إجمالي استثمارات أجنبية ب 2,5 مليار دولار في الفترة من 1979 – 1989.

و في عام 1991 بلغ معدل النمو في شنغهاي 14% سنويا، لذا تعتبر في الوقت الحاضر اكبر موقع تنمية في العالم.

مما سبق نلاحظ انه نتيجة لسياسة الانفتاح وصل الاقتصاد الصيني إلى مستوى غير مسبوق من الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: تقييم نتائج سياسة الإصلاح الاقتصادي في الصين

أسفرت سياسة الاصلاح الاقتصادي في الصين عن نتائج كبيرة أدت إلى ازدهار كبير فيها، فقد شهد تكوين الهيكل الاقتصادي و الآلية الاقتصادية تغيرات جذرية و تطورات جوهرية أسفرت عن نتائج في معدلات النمو الإقتصادي و التجارة الخارجية و التي يمكن أن نبين أهمها بالآتي:

1.معدلات النمو الاقتصادي:

من ابرز نتائج سياسات الإصلاح و استراتيجيات التنمية في الصين هو ما حققه الناتج المحلي الإجمالي من معدل نمو بلغ في المتوسط 9.9% خلال الفترة من 1981-1988 ، و قد ارتفع هذا المعدل من 9.2% في عام 1991 الى 14.2 %في عام 1992، كما هو المبين في الجدول رقم (04)

جدول رقم (04) :معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين من 1981– 1958

السنة	معدل نمو GDP
1988 - 1981	%9.9
1989	% 4.3
1990	%3.9
1991	%9.2
1992	%14.2
1993	%13.4
1994	%12.6
1995	%10.5
1996	%9.6
1997	%8.8
1998	%7.8
نسبة النمو من 1989 - 1998	%9.4

تم إعداد الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على:

1. شبكة الصين www.chine.org.com

2.احمد عبد الأمير الانباري، دراسة في التجربة الصينية للفترة من 1978 – 2005 ، شبكة النبأ المعلوماتية.

3 سعد محمد عثمان، سامرة نعمة تامر ، مرجع سابق ص 136.

شكل رقم (02) : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين من 1981 –1998.

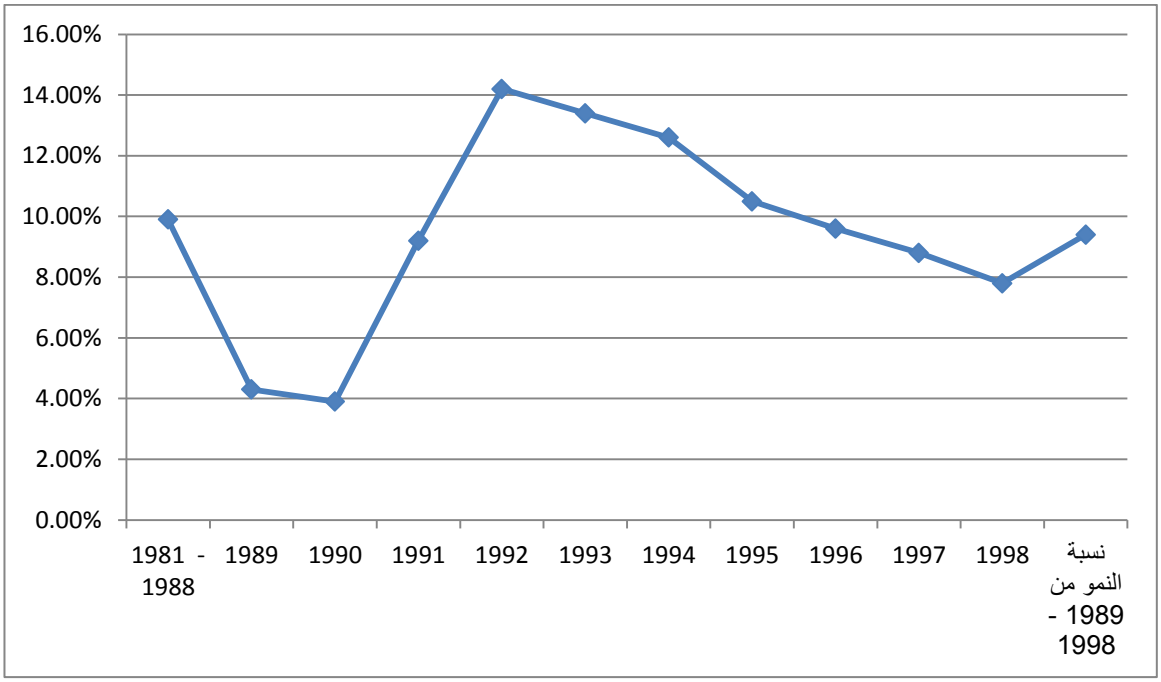

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول

و قد ادت زيادة الناتج القومي للصين من (253 مليار دولار) في عام 1983 الى (658 مليار دولار) في عام 1993 الى جعل نسبته من الناتج الاجمالي العالمي تساوي 3.1% ، و قد واصل هذا الناتج ارتفاعه في عام 1996 ليصل الى المرتبة التاسعة عالميا. و في عام 1997 احتل هذا الناتج المركز السابع عالميا و تبوات سرعة زيادته المركز الأول في العالم.

و ترى المنظمات الإقتصادية العالمية ان الصين إذا ما استمر اقتصادها على معدلاته الحالية نفسها، فإن الناتج القومي الإجمالي للصين سيصل في عام 2020 الى أضعاف حجم الإقتصاد الأمريكي.

اما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد ازداد من (243 دولار) في عام 1983 الى (546) في عام 1993. و بذلك حقق متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الغجمالي معدلا للنمو 8.4% خلال المدة من عام 1984 الى عام 1994، و لكن مع هذا مازال نصيب الفرد من الناتج المحلي لا يتعدى(آلاف دولار).

2. التجارة الخارجية:[1]

نتيجة لتطبيق سياسة الإصلاح و الانفتاح نمت التجارة الخارجية الصينية نموا سريعا فقد وصل معدل نموها السنوي الى 16% للفترة من 1978 – 1994.فقد ارتفع حجم التجارة الخارجية من (21.11 مليار دولار) في عام 1978 الى (51.78 مليار دولار) في عام 1974. و في عام 1991 كان حجم التجارة الخارجية للصين حوالي (107.6 مليار دولار) حيث ارتفعت قيمة الصادرات الى (75.1 مليار دولار) و قيمة الواردات الى (62. مليار دولار) و قد حقق الميزان التجاري الصيني في تلك السنة فائضا قدره (12.6 مليار دولار).

اما في عام 1994 بلغ مجموع التجارة الخارجيةالصينية (236.7 مليار دولار) مع زيادة في حجم الصادرات بلغت (121 مليار دولار) و زيادة في حجم الاستيرادات بلغت (115.7 مليار دولار). و هذا يعني ان الصين تقدمت من المركز الثاني و الثلاثين في عام 1978 الى المركز الحادي عشر في عام 1993، قد حافظت الصين على هذا المركز في عام 1994، و احتلت الصين مكانها في قائمة اكبر الدول حجما في التجارة، حيث وصلت نسبة تجارتها الخارجية حوالي 40% من انتاجها القومي. و هذه النسبة اكبر من نسبة التجارة الخارجية من الإنتاج القومي للولايات المتحدة.

و قد احتلت الصين المركز الأول عالميا في عام 1994 في قائمة أكبر ادول التي شهدت زيادة في صادراتها و المركز الثاني عالميا في حجم الزيادة الحاصلة في تجارتها الخارجية مما يعني هذا ان تجارتها شكلت الخارجية مما يعني هذا ان تجارتها شكلت 3% من اجمالي التجارة العالمية.

[1] سعد محمد عثمان، سامرة نعمة ثامر، التحولات الهيكلية في بنية الإقتصاد الصيني و آفاق تطوره المستقبلي، مرجع سبق دكره، ص 146-149.

و في عام 1995 بلغ حجم تجارة الصين الخارجية(280.9 مليار دولار)بزيادة قدرها خمسة اضعاف عن عام 1980، و في ذات الوقت ارتفعت قيمة الصادرات من (60 مليار دولار) اواخر الثمانينات الى (184.4 مليار دولار) في عام 1995.

كما حافظت الصين على المركز الحادي عشر عالميا في قائمة الدول الاكبر حجما في تجارتها الخارجية و التي بلغت (289.9 مليار دولار) في عام 1996.

و تعد هونغ كونغ و الولايات المتحدة الامريكية و اليابان اهم الدول المستوردة من الصين في عام 1997، و قد شكلت الصادرات منها 24% و 18% و 17% على التوالي من مجموع صادرات الصين، اما اهم الدول المصدرة الى الصين فهي اليابان و الولايات المتحدة و كوريا، حيث شكلت استيرادها من تلك الدول نسبة 20% و 12% و 11 % على التوالي من مجموع الاستيراد الكلي للصين.

و في عام 1997 وصل مجمل قيمة التجارة الخارجية للصين الى 225.1 مليار دولار منها 182.7 مليار دولار، قيمة الصادرات و 142.4 مليار دولار قيمة الوارداتن هذا يعني ان التجارة الخارجية للصين قد ازدادت بمقدار 14.8 ضعفا عن عام 1978 و قد احتلت الصين بذلك المركز العاشر عالميا.

خلاصة:

تعد تجربة الإصلاح الاقتصادي في الصين بدءا من سنة 1978 نموذج مثالي للنجاح، و من خلال هذه الإصلاحات استطاعت الصين أن تحقق معدلات مرتفعة و مستمرة خلال السنوات، و قد لعبت التجارة الخارجية الدور الرئيسي من خلال استيراد المواد الأولية و استغلالها في عملية التصنيع، مردُّها إلى اليد العاملة الرخيصة التي قامت بإنتاجها، و هو ما مكنها من غزو مختلف الأسواق العالمية، و قد انعكس هذا الإصلاح على مختلف المؤشرات الاقتصادية للصين.

تمهيد:

افرز التحول في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، بروز أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، و هذا الأخير أدى إلى بروز قوى اقتصادية، أصبح لها وزن كبير في الساحة الدولية، و من أهمها الصين، فبعد النمو الاقتصادي الذي عرفته أيقض لديها طموحات للنفوذ العالمي، و من ابرز توجهاتها في العقد الأخير نحو إفريقيا.

ففي هذا الفصل سيتم التطرق إلى العلاقات الصينية و دول من شمال إفريقيا، على هذا الأساس فقد تناول ثلاث مباحث أساسية و هي بروز الصين كقوة عالمية، أما المبحث الثاني : فقد تناول مكانة الصين الدولية، أما المبحث الثالث، فقد خصصناه إلى تطور العلاقات الصينية و دول من شمال إفريقيا.

المبحث الأول: بروز الصين كقوة عالمية

لقد تزايد الصعود الصيني على الساحة الدولية حتى أضحى البعض أن يتحدث عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام العالمي و أطلق البعض على القرن الحالي " القرن الصيني"[1] لذا سوف نحاول التعرف في هذا المبحث عن الاقتصاد الصيني و كدا الصين الدولية.

المطلب الأول: صعود القطب الصيني

تعتبر الصين من بين الدول الاقتصادية الكبرى في العالم، حيث شهد الاقتصاد الصيني نموا متسارعا منذ النصف الثاني من القرن 20 م.

إن الاقتصاد الصيني ضد سياسة الإصلاح و الانفتاح التي أطلقها الزعيم الصيني السابق " دينغشياوبينغ" عام 1978، اعتمد على ثلاث ركائز هي اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار، اجتذاب المعرفة و التكنولوجيا الأجنبية لإنشاء مراكز صناعية حديثة، و اعتماد التجارة الخارجية و على الأخص التصدير كأداة لتحريك عملية التنمية.

لقد قام الاقتصاد الصيني تقليديا و مازال على عناصر كبيرة من الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي و الإنتاج الصناعي و الخدمات و ساعدته على ذلك عدة عوامل منها طبيعة النظام الشيوعي القائم على الضبط و المراقبة، و كذلك على محدودية الاحتياجات، و طبيعة الشعب الصيني الذي يرضى في معظمه بالحد الادنى من الاحتياجات.

لم يعتمد الاقتصاد الصيني نظرية آدم سميث في وجود يد خفية تحدث التوازن بين العرض و الطلب، و لكنه اقترب من نظريتين اخريتين، أولهما: نظريات النمو الاقتصاد المخطط كما عبر عنها جوزيف شومبيتر و غيره من دعاة التنمية الاشتراكية المنتظمة، و لكنها مرنة، و عملية المرونة أصبحت من سمات سياسة الانفتاح الاقتصادي، و ثانيها نظرية كينز في خلق وظائف من خلال الخدمات و البنية

[1] محمود خليفة جودة محمد، " أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي و تداعياته، 1991 – 2010 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، (مقال).

الأساسية و ذلك لاختصاص العمالة الزائدة و هو المنهج الذي اتبعه رئيس وزراء الصين السابق جورونجي[1].

أن نمو الاقتصاد الصيني المتسارع خلال العقود الثلاثة الأخيرة، أي منذ عام 1979، يعود في قدر منه إلى زيادة الإنتاجية بالتكامل مع الاستثمار في رأس المال البشري و النمو في نوعية العمالة، مقارنة مع الفترة من 1952 إلى 1980.

لقد حققت التجربة الاقتصادية في الصين تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني ،و لنا أن نستدل على نجاح هذه التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية المتحققة و الذي انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الصين.

مما أدى بالنتيجة غالى تحسن ملحوظ في دخل الفرد ي الصين، و من نتائج هذه التجربة ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في الصين، و كذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية[2].

و من خلال هذا الفرع سنقوم بالتطرق إلى مختلف الإحصائيات المتعلقة بأهم المؤشرات الاقتصادية خلال تطور الاقتصاد الصيني.

1.الناتج المحلي الإجمالي و معدلات النمو:يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في تقييم وضعية الأداء الاقتصادي للبلاد، فهو يقيس مجمل قيمة السلع و الخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها[3]. و يمكن عرض الإحصائيات الخاصة بهذه المؤشرات من خلال الجدول التالي:

[1]منصور فالح إسماعيلالحيصة، " الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى(1990 – 2008) " ، رسالة مقدمة الى عمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2009.

[2] احمد عبد الأمير الانداري، دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة من 1978 – 2005 ، سبتمبر 2012، https://readxx .wordpress.com

[3]مهند بن عبد الملك سلمانن احمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي (دراسة وصفية)، فبراير 2016، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود.

جدول رقم (05): تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو للصين من 1978 إلى2016 .

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (يوان)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي(يوان)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
1978	365.0	11.7	1996	7157.2	9.9
1979	406.8	7.6	1997	7943.0	9.2
1980	455.2	7.9	1998	8488.4	7.8
1981	489.8	5.1	1999	9018.8	7.6
1982	533.3	9.2	2000	9977.6	8.4
1983	597.6	10.8	2001	11027.0	8.3
1984	722.6	15.2	2002	12100.0	9.1
1985	904.0	13.5	2003	13656.5	10.0
1986	1030.9	8.9	2004	16071.4	10.1
1987	1210.2	11.6	2005	18433.7	11.3

1988	1510.1	11.3	2006	21756.7	12.7
1989	1709.0	4.2	2007	26801.9	14.2
1990	1877.4	3.9	2008	31675.2	9.6
1991	2189.6	9.3	2009	34562.9	9.2
1992	2706.8	14.3	2010	40890.3	10.6
1993	3552.4	13.9	2011	48412.4	9.6
1994	4846.0	13.1	2012	53412.3	7.7
1995	6113.0	11.0	2013	5952.44.4	7.7
2014	643974.0	7.3			
2015	689052.1	6.9			
2016	74410	6.3			

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات

National bureau of statistics of china

من خلال الجدول ، يمكن أن نلاحظ أن معدل النمو شهد تراجع كبير سنة 1990 مقارنة بالسنوات التي سبقتها، و قد قدرت القيمة حينها ب 3.9 % ليشهد بعددها تحسنا ملحوظا، حيث بلغت نسبته سنة 1992 حوالي 14.22% ، و هذا لسبب الإصلاحات التي آتى بها الرئيس " دينج"، بالإضافة إلى أن الامتيازات التي حصل عليها الفلاحين من خلال تلك الفترة.

بعد ذلك شهد معدل النمو قذرة نوعية، حيث بلغ سنة 1994 13.15% و كان ذلك نتيجة الجولة التي قادها " دينج" إلى جنوب الصين سنة 1992 و التي ساهمت في امتصاص التشنج السياسي الذي تكون عند بعض الفلاحين ليعود بعدها معدل النمو بالتذبذب البسيط خلال السنوات المتبقية.

و يرى خبراء الاقتصاد أن التحدي الذي يواجه الصين من الآن فصاعدا هو الانتقال من النمو الفائق السرعة الذي عرفته خلال السنوات الأخيرة إلى تنمية متوازنة، و من اجل ذلك عليها تقليص خطوط الانكسار التي تجتاز الاقتصاد و المجتمع ، و إعادة مركزة النمو على الاستهلاك المحلي و جعله اقل تبعية للأسواق العالمية، و إبطاء استهلاك الطاقة و صيانة بيئة متدهورة.

و تشير السيناريوهات طويلة الأجل إلى انه قد يتوجب على الصين مواصلة النمو بأسرع من نمو الاقتصاد العالمي و على أن تصبح محرك تطور الاقتصاد العالمي النسبي لمكانة البلدان الغنية التي ستحافظ رغم ذلك على مستواه في سلم الدخول[1].

2. الاستثمار:

تعتبر تجربة الصين في جذب الاستثمارات الأجنبية من أغنى التجارب، إذ حققت الصين في ظلها انجازات باهرة لم تقتصر آثارها على الانفتاح الصيني الكبير على الخارج، بل أسفرت عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير على الصين[2] حيث أصبحت حسب المصادر الرسمية الصينية دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

[1] فرانسواز لومان، " الاقتصاد الصيني" ص 7، مرجع سابق
[2] مركز دراسات الصين و آسيا
www .chinaasia-Rc.org/index-php ?=328id=178/01/02L2017
[3] https://www.yemenforex.com/22/02/2016
الاستثمارات الأجنبية في الصين اكبر من أمريكا.

الجدول رقم (06) : قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة (10.000 دولار)	6032459	6302053	7476789	9239544	9003300	10573524
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	
قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (10.000 دولار)	11601100	11171614	11758600	11956156	12626660	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات

National Bureau of statistics of chine

و يمكن تمثيل الاستثمارات الأجنبية في الصين من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04) : تطور الاستثمارات الأجنبية في الصين

الاستثمارات الأجنبية المباشرة (10000 دولار)

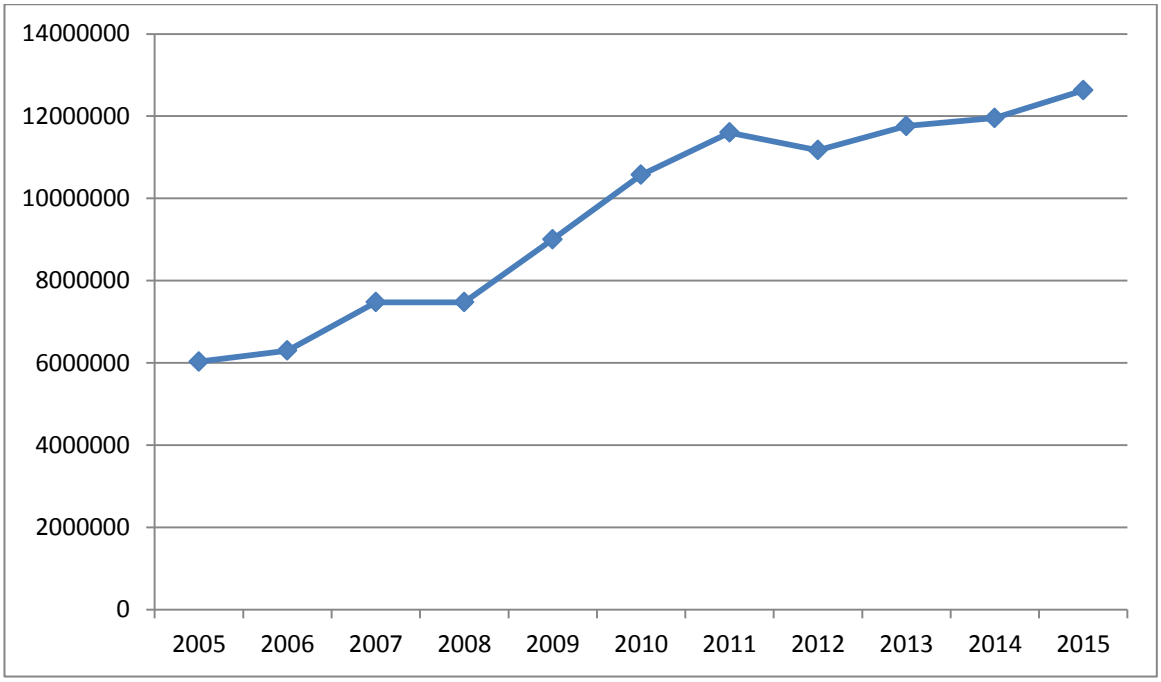

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات

National bureau of staistics of china

من خلال الجدول و الشكل البياني نلاحظ أن قيمة الاستثمارات الأجنبية في الصين في تزايد رغم أنها شهدت تراجعا طفيفا سنتي 2008 و 2009، و يرجع ذلك إلى الأزمة المالية التي ضربت العالم ،و حددت ما تحقق استثمارات مختلف الشركاء الاقتصاديين للصين من خلال تلك الفترة ، و من المؤكد أن خفض سعر الفائدة يستهدف تشجيع الاستثمار و تتيح للمستثمرين الأجانب التسهيلات و المزايا لممارسة النشاط الاستثماري.

1.الاحتياطي الأجنبي:

يعتبر الاحتياطي الأجنبي سواء من العملة الصعبة أو الذهب إحدى الوسائل التي يحتفظ بها البنك المركزي للدولة، فالاحتياطي هو مقياس هام على قدرة الدولة على تسديد الديون الخارجية و الدفاع عن العملة المحلية، و يستخدم لتحديد التصفيات الائتمانية للبلاد، و يمكن عرض الإحصائيات الخاصة بالصين لهذين المؤشرين من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم :(07) تطور احتياطي الذهب و العملة الأجنبية للصين من 1975 – 2015.

السنوات	احتياطي العملة الأجنبية (100 مليون دولار)	احتياطي الذهب (10000 أوقية)
1978	2	1.280
1979	8	1.280
1980	13	1.280
1981	27	1.267
1982	70	1.267
1983	89	1.267
1984	82	1.267
1985	26	1.267
1986	21	1.267
1987	29	1.267
1988	34	1.267
1989	56	1.267
1990	111	1.267

1.267	217	1991
1.267	154	1992
1.267	212	1993
1.267	516	1994
1.267	736	1995
1.267	1050	1996
1.267	1399	1997
1.267	1450	1998
1.267	1547	1999
1.267	1656	2000
1.608	2122	2001
1.929	2864	2002
1.929	4033	2003
1.929	6099	2004
1.929	8189	2005

2006	10663	1.929
2007	15282	1.929
2008	19460	1.929
2009	23992	3.389
2010	28473	3.389
2011	31811	3.389
2012	33116	3.389
2013	38213	3.389
2014	38430	3.389
2015	33304	5.666

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات

National Bureau Statistics of china

من خلال الجدول يتضح لنا أن الصين حافظت على احتياطي الذهب لديها خلال السنوات الأولى، بعدها شهد احتياطي الذهب ارتفاعا و في المقابل نلاحظ احتياطي العملة الأجنبية كان ضئيلا و متذبذبا في السنوات الأولى لفترة الدراسة بينما شهد ارتفاعا متزايدا بدءا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 لينخفض بعدها في سنة 2015.

المطلب الثاني : التجارة الخارجية للصين

تعتبر التجارة الخارجية للصين من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد عليها في تحقيق النمو، من خلال الدور الذي تلعبه الصادرات في تمويل الميزان التجاري.

1.إحصائيات التجارة الخارجية للصين خلال فترة الدراسة:

يمكن عرض الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية للصين في الجدول التالي :

الجدول رقم (08) إحصائيات التجارة الخارجية للصين (الوحدة مليون دولار $)

السنوات	الصادرات	الواردات
1978	167.6	187.4
1979	211.7	242.9
1980	271.2	298.8
1981	367.6	367.7
1982	413.8	357.5
1983	438.3	421.8
1984	580.5	620.5
1985	808.9	1257.8
1986	1082.1	1498.3
1987	1470	1614.2

2055.1	1766.7	1988
2199.9	1956	1989
2574.3	2385.8	1990
3898.7	3827.1	1991
443.3	4676.3	1992
5986.2	5284.8	1993
9960.1	10421.8	1994
11048.1	12451.8	1995
11557.4	12576.4	1996
11806.5	15160.7	1997
11626.1	15223.6	1998
13736.4	16159.8	1999
18638.8	20634.4	2000
20159.2	22024.4	2001
24430.3	26947.9	2002
34195.6	36287.9	2003

2004	49103.3	46435.8
2005	62648.1	54273.1
2006	77597.2	63376.9
2007	93563.6	73300.1
2008	100394.5	75526.5
2009	82029.7	68618.4
2010	107022.8	94699.3
2011	123240.6	113161.4
2012	129359.3	114801
2013	137131.5	121037.5
2014	143883.7	120358
2015	141167	104336
2016	138455	104932

المصدر : من إعداد الباحثةبالاعتمادعلى الإحصائيات

National Bureau statistics of chine

http:/ /data.stats.gov.com/english/easyquery.htm ?cn=c01

و يمكن توضيح الإحصائيات من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (05) تطور قيمة الصادرات و الواردات الصينية من سنة 1978 الى 2016 .

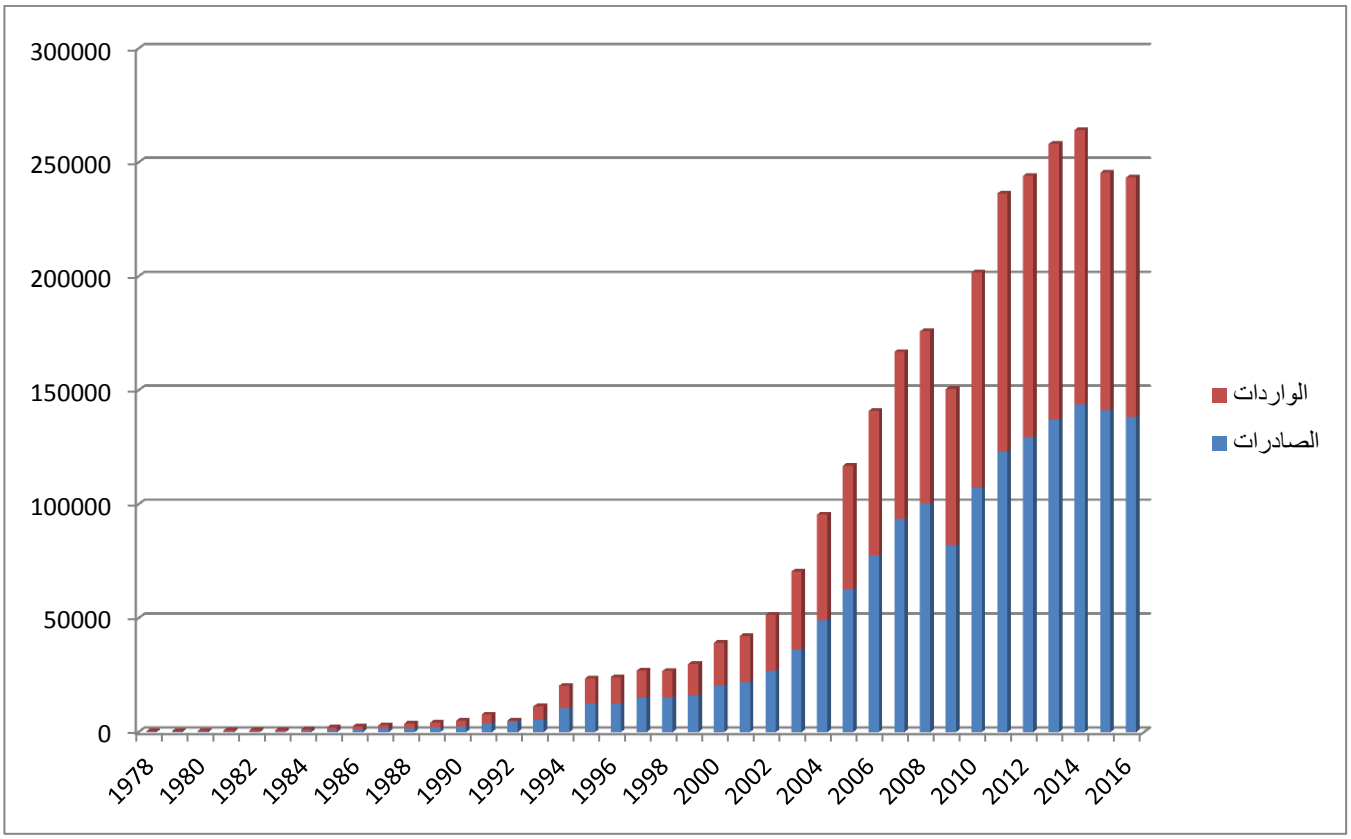

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول

من خلال الجدول و الشكل البياني لإحصائيات الصادرات و الواردات خلال الفترة الممتدة من 1978 إلى 2016، يمكن التميز بين 4 مراحل:

فالمرحلة الأولى كانت من 1978 إلى غاية 1990، حيث تميزت هذه الفترة في ارتفاع في قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات، و قد اعتبرت هذه المرحلة مرحلة دخول الصين إلى العصر الحديث، أما المرحلة الثانية فكانت من سنة 1990 إلى غاية سنة 2002، حيث تميزت هذه المرحلة بارتفاع في قيمة كلا من الصادرات و الواردات الصينية و قد اعتبرت هذه المرحلة بتبني الصين لعمليات اقتصاد السوق و التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني، أما المرحلة الثالثة فكانت من سنة 2002 إلى سنة 2014، و هي المرحلة التي تميزت بالنمو الكبير في قيمة كلا من الصادرات و الواردات مع اتساع الفارق بينهما لصالح الصادرات، و هو الأمر الذي تحقق بعد

انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة (VTO) سنة 2001[1] . أما المرحلة الأخيرة من 2014 إلى سنة 2016 فعرفت انخفاض في الواردات و الصادرات الصينية و ذلك لعدم انتعاش الاقتصاد الأمريكي و الأوروبي بعد الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2008 ، فظل معدل زيادة استهلاكها متواضعا[2].

2.مكونات التجارة الخارجية:

لقد وضعت الصين إستراتيجية لسياستها الخارجية، مفادها إعطاء الأولوية للصناعات القائمة على التصدير ،مع وضعها لقيود على الواردات الصناعية من الخارج، و يمكن عرض أهم مكونات التجارة الخارجية لسنة 2015 كمايلي:

أ الصادرات: لقد تنوعت الصادرات الصينية لسنة 2015 و تفاوتت قيمها بين مختلف السلع، و يمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

[1] وودي لي سوي فومين تشنغ لي، " الاقتصاد الصيني" الذاكرة للنشر و التوزيع بالاشتراك مع دار النشر الصينية عبر القارات، ط1، 2012، ص 38.

[2] لين يي فو، "الصين ستظل محرك نمو الاقتصاد العالمي" مقال الكتروني نشر على الرابط:
WWW.chinatochay.com.cn/ctarabic/lianghui/2016-03-08/content_715955.htm
تاريخ التصفح(09/08/2017)

الجدول رقم (09) قيمة الصادرات الصينية لسنة 2015

السلعة	القيمة(مليون دولار $)
قيمة الصادرات من السلع الأولية	103927.11
قيمة الصادرات الغذائية و الحيوانات الحية التي تستخدم أساس لغرض الأغذية	58154.36
قيمة الصادرات من المشروبات و التبغ	3309.29
قيمة الصادرات من المواد الخام	13917.14
قيمة الصادرات المواد الوقودية المعدنية و الشحومات و المواد ذات الصلة	27901,51
قيمة الصادرات من الزيوت الحيوانية و النباتية	644.82
قيمة الصادرات من السلع المصنعة	2169541.11
قيمة الصادرات من الكيماويات و المنتجات ذات الصلة	129579.57
قيمة الصادرات من المنتجات الصناعية الخفيفة و المنسوجات و منتجات المطاط و المعادن و المنتجات المعدنية	391017.71
قيمة الصادرات من الآلات و معدات النقل	1059118.22
قيمة الصادرات من المنتجات المتنوعة	587444.66
قيمة الصادرات من المنتجات غير المصنفة	2380.94

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات:

National Bureau of statistics of china

(https://data.stats.gov.com/english/easyquery.htm?cn=c01)

China statistical year book

(www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2016/indexch.htm)

و يمكن توضيح هذه البيانات من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (06): الهيكل السلعي للصادرات الصينية 2015.

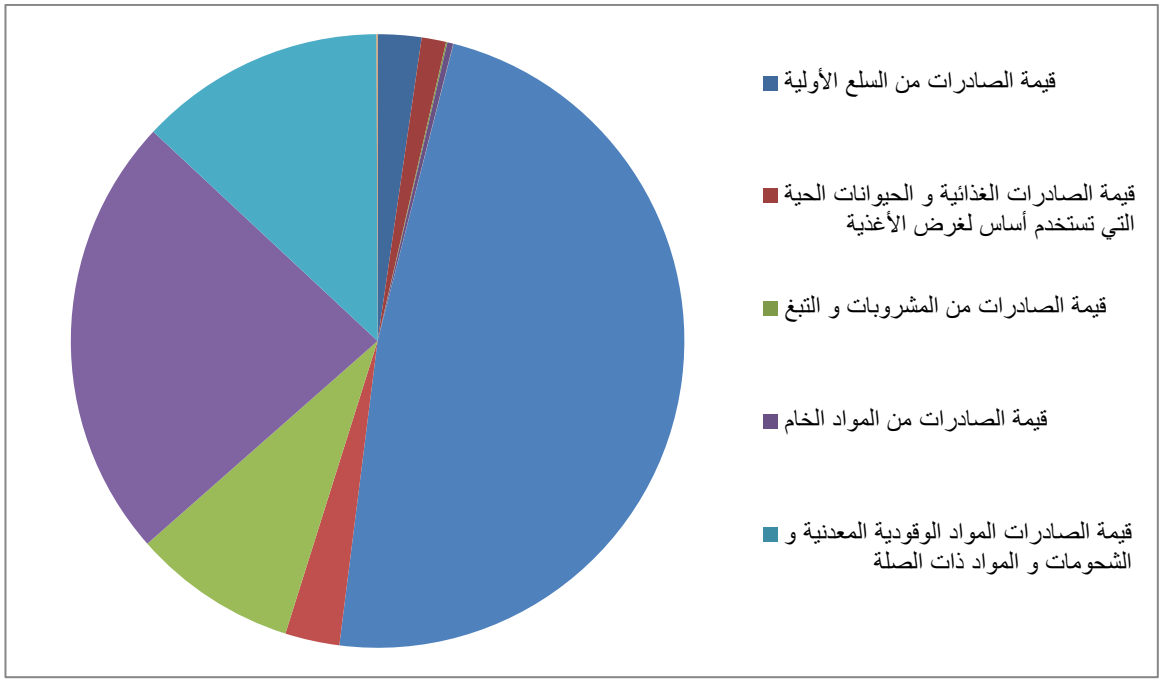

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول

من خلال الشكل البياني يتضح جليا سيطرة السلع المصنعة على باقي الصادرات الصينية لسنة 2015، حيث بلغت نسبتها حوالي 48% من إجمالي قيمة الصادرات الصينية لنفس السنة و تأتي في المركز الثاني الصادرات من الآلات و معدات النقل، حيث بلغت نسبتها حوالي 2% من إجمالي

الصادرات، و تأتي في المركز الثالث الصادرات من المنتجات المتنوعة بنسبة 13% و بعدها سجلت المنتجات الصناعية الخفيفة و المنسوجات نسبة 9% ، و جاءت باقي السلع بنسب ضئيلة انحصر بين 0 و 3% من إجمالي الصادرات.

ب.الواردات : عرت الواردات الصينية خلال سنة 2015 تنوعا بين مختلف السلع، و يمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (10) قيمة الواردات الصينية لسنة 2015

السلعة	القيمة (مليون $)
قيمة الواردات من السلع الأولية	472057.17
قيمة الواردات الغذائية و الحيوانات الحية التي تستخدم أساس لأغراض الأغذية	50500.98
قيمة الواردات من المشروبات و التبغ	5774.42
قيمة الواردات من المواد الخام	209709.88
قيمة واردات المواد الوقودية المعدنية و الشحومات و المواد ذات الصلة	198589.03
قيمة الواردات من الزيوت الحيوانية و النباتية	7482.85
قيمة الواردات من السلع المصنعة	1207507.33
قيمة الواردات من الكيماويات و المنتجات ذات الصلة	171265.82

قيمة الواردات من المنتجات الصناعية الخفيفة و المنسوجات و منتوجات المطاط و المعادن و المنتجات المعدنية	133011.03
قيمة الواردات من الآلات و معدات النقل	682418.06
قيمة الواردات من المنتجات المتنوعة	134692.50
قيمة الواردات من المنتجات غير مصنعة	86115.92

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات

National bureau of statistics of china

(http://data.stats.gov.com/english/easyquery.htm?cn=c01)

China statistical year book

(www.stats.gov.cn/tjsj:ndsj/2016/indexch.htm)

و يمكن توضيح هذه البيانات من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (07): الهيكل السلعي للواردات الصينية لسنة 2015

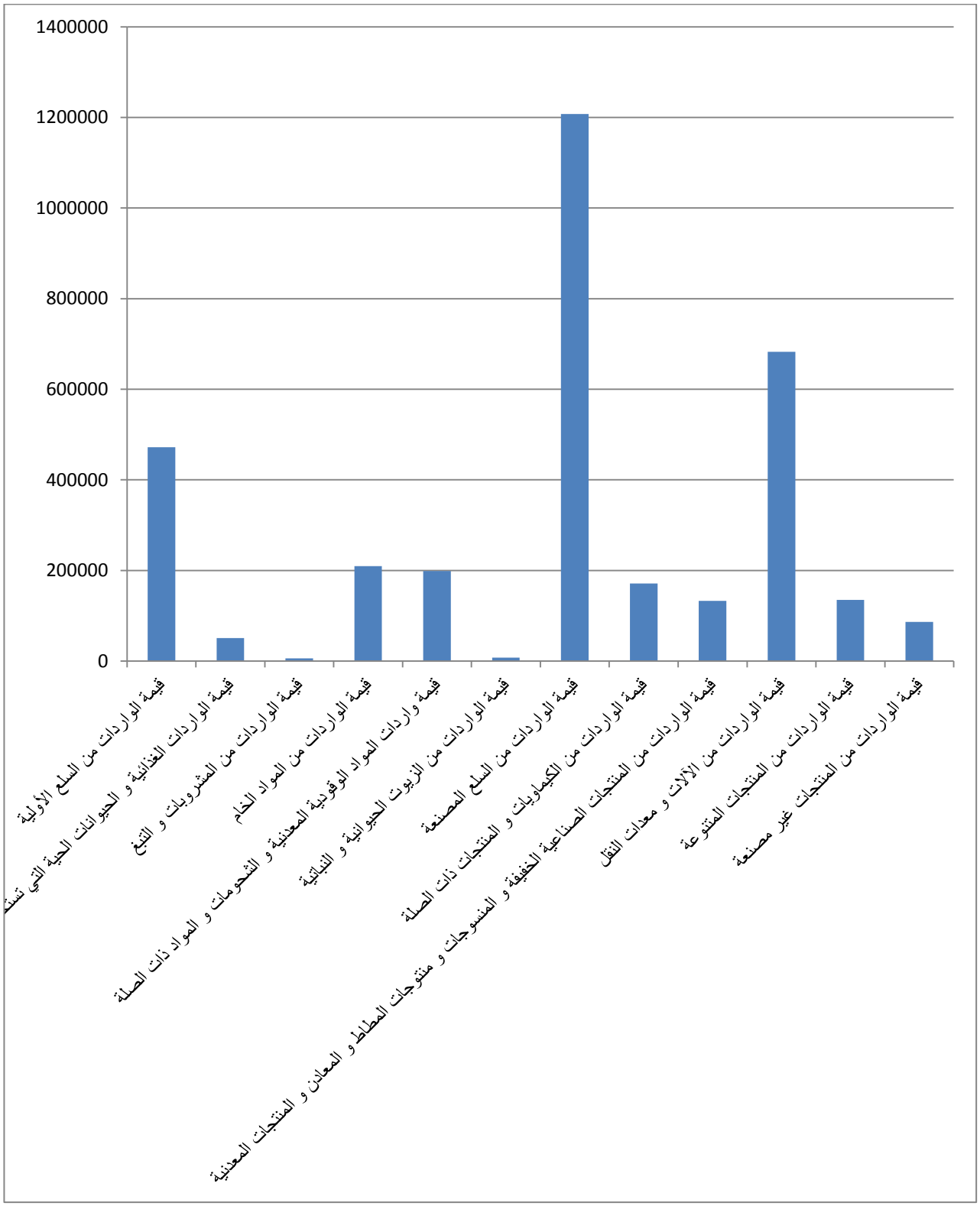

من خلال الشكل البياني يتضح لنا أيضا أن السلع المصنعة تسيطر على هيكل الواردات الصينية لسنة 2015، حيث بلغت نسبتها حوالي 36% من إجمالي قيمة الواردات الصينية لنفس السنة، كما يلاحظ أيضا انخفاض نسبة كلا من الآلات و معدات نقل، المنتجات المتنوعة، المنتجات الصناعية الخفيفة و المنسوجات مقارنة بنسبة كلا منهم في الهيكل السلعي للصادرات، و بلغت نسبة كلا من هذه السلع على التوالي 20% ، 4% ، 4% ، في حين يلاحظ ارتفاع نسبة كلا من السلع الأولية، المواد الخام و المواد الوقودية المعدنية مقارنة بنسبة كلا منهم 14%، 6% ، 6% على التوالي مما يؤكد اعتماد الصين على استيراد المواد الأولية و المنتجات النصف المصنعة لاستغلالها في عملية التصنيع ، تم إعادة تصديرها في شكل منتجات تامة ، أما باقي النسب فتوزعت بقيم ضئيلة انحصرت ما بين 0 و 5 % على باقي السلع المكونة لهيكل الواردات.

المبحث الثاني: مكانة الصين الدولية

لقد امتد النشاط التجاري الصيني عبر مختلف العالم، ففي هذا المبحث سوف نتناول مختلف العلاقات الاقتصادية الصينية و يمكن توضيحها على النحو التالي:

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية

ارتفعت التجارة بين الولايات المتحدة و الصين بشكل سريع بعد إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين رسميا في جانفي عام 1979 أين وقعت اتفاقية للتجارة الثنائية[1]، و في الوقت نفسه، هناك عدد كبير من الصادرات الصينية إلى أمريكا ، ساهمت كثيرا في دعم القوة الشرائية للشعب الأمريكي[2].

و تعتبر الصين ثاني اكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت بتوسيع علاقاتها الاقتصادية بشكل كبير مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الثلاثة الماضية، و تعزز الاستثمار التجارة بين البلدين، كشريكين تجاريين بشكل ملحوظ في عام 2011[3].

و حافظت الصين على مكانتها كقوة جاذبة للشركات الأمريكية، و تقود الولايات المتحدة الاستثمار المباشر في الصينمن قبل قطاعي الصناعات التحويلية و الخدمات المصرفية بينما الاستثمارات كانت الأسرع في الزيادة بمعدل سنوي قدره 53% في الفترة من 2005 إلى 2008.

و يرى رئيس غرفة التجارة الصينية الأمريكية " دي ان هوا " أن الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة تعود بالنفع على الاقتصاد الأمريكي،و تفضي إلى تعميق العلاقات الاقتصادية و التجارية بين البلدين، و تساعد أيضا على تعزيز التفاهم بين شركات البلدين[4] .

و الجدول الموالي يبين تطور الميزان التجاري البيني الأمريكي الصيني 1979 – 2016

[1] wayne M .Morrison.china'seconomic conditions.24 /june/2011.p1

[2] صحيفة الشعب اليومية – الطبعة الخارجية – الصادرة يوم 4 يناير 2011, الصفحة رقم " 6" ، " العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الصين و أمريكا تدفع بالعلاقات الثنائية "على الموقع الثاني :
Arabic.people.com.cn/31660/7261556.htm

[3] wayneM.Morrison.opcit.p1/

[4] http://arabic.news.cn/word/2011-01/R/c_13687598.htm

الجدول رقم (11) تطور الميزان التجاري البيني الأمريكي الصيني (1878 – 2017) (مليار دولار)

السنوات	الميزان التجاري البيني (الامريكي الصيني)
1978	0.4967
1979	1.1317
1980	2.6961
1981	1.7374
1982	0.6284
1983	0.0680 -
1984	0.0608 -
1985	0.0100 -
1986	1.6647 -
1987	2.7963 -
1988	3.4893 -
1989	6.2343 -

10.4310 -	1990
12.6910 -	1991
18.3090 -	1992
22.7770 -	1993
29.5051 -	1994
33.7895 -	1995
39.5202 -	1996
49.6955 -	1997
56.9274 -	1998
68.6771 -	1999
83.8330 -	2000
83.0961 -	2001
103.0649 -	2002
124.0682 -	2003
162.2543 -	2004

2005	202.2781 -
2006	234.1013 -
2007	258.5060 -
2008	268.0398 -
2009	226.8772 -
2010	273.0632 -
2011	295.4560 -
2012	315.1025 -
2013	318.6838 -
2014	344.8177 -
2015	367.2567 -
2016	347.0160 -
2017	170.6710 -

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات:

United states census bureau (www.census.gov/foreign-trade/balance(cs700.htm

عرف الميزان التجاري البيني سنة 1979 مع بداية الإصلاح الاقتصادي في الصين أول فائض تجاري لصالح أمريكا يتجاوز المليار دولار، ليرتفع إلى أكثر من 2.6 مليار دولار سنة 1980 و استمر في التزايد طيلة فترة الدراسة، كما شهد العجز الأمريكي نحو الصين انخفاضا سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية، و تزامنا مع ارتفاع اليوان ليعاود العجز ارتفاعه في باقي السنوات.

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية الصينية مع الاتحاد الأوروبي

العلاقات الصينية الأوروبية ليست وليدة اليوم بل تعود إلى عهود تاريخية قديمة، و في 1978 تم التوقيع على اتفاقية تجارية بين الجانبين و إنشاء لجنة مشتركة لتنظيم العلاقات التجارية[1].

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر للصين، و آن الصين هي ثاني اكبر شريك تجاري للاتحاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية[2]. و حسب بيانات المفوضية الأوروبية للتجارة لعام 2012 شكلت الصادرات الصينية إلى الاتحاد الأوروبي 250.46 مليار دولار أمريكي، بانخفاض بلغت نسبته 5.6%على أساس سنوي، و ازدادت واردات الصين من الاتحاد الأوروبي بنسبة 2.1%على أساس سنوي، و بلغت 160.53 مليار دولار أمريكي. في الوقت نفسه وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى 46 مليار يورو أي اقل من حجم التبادل التجاري بين الاتحاد و الولايات المتحدة الأمريكية، أما في سنة 2014، تجاوز حجم التبادل 60 مليار دولار أمريكي بزيادة نحو 50 % مقارنة بعام 2010.

و بعد الجولة الثامنة من مفاوضات معاهدة الاستثمار الثنائية بين الصين و الاتحاد الأوروبي التي عقدت في بروكسل بين 30 نوفمبر و 4 ديسمبر من عام 2015 ، حقق الطرفان تقدما كبيرا في القضية، و اتفقا على التأكيد على التوافق و السعي لتحقيقي أهداف المفاوضات.

و الشكل الموالي يمثل التبادل التجاري السلعي للاتحاد الأوروبي مع الصين من عام 2009 إلى 2016.

[1] المركز العربي للمعلومات (AIC)ن العلاقات بين الصين و الاتحاد الاوروبي بتاريخ 2013/04/06
[2] www.arabisino.com/articles/13-06/21/991s.htm

الشكل رقم (08) التبادل التجاري السلعي للاتحاد الأوروبي مع الصين (2014 – 2016)

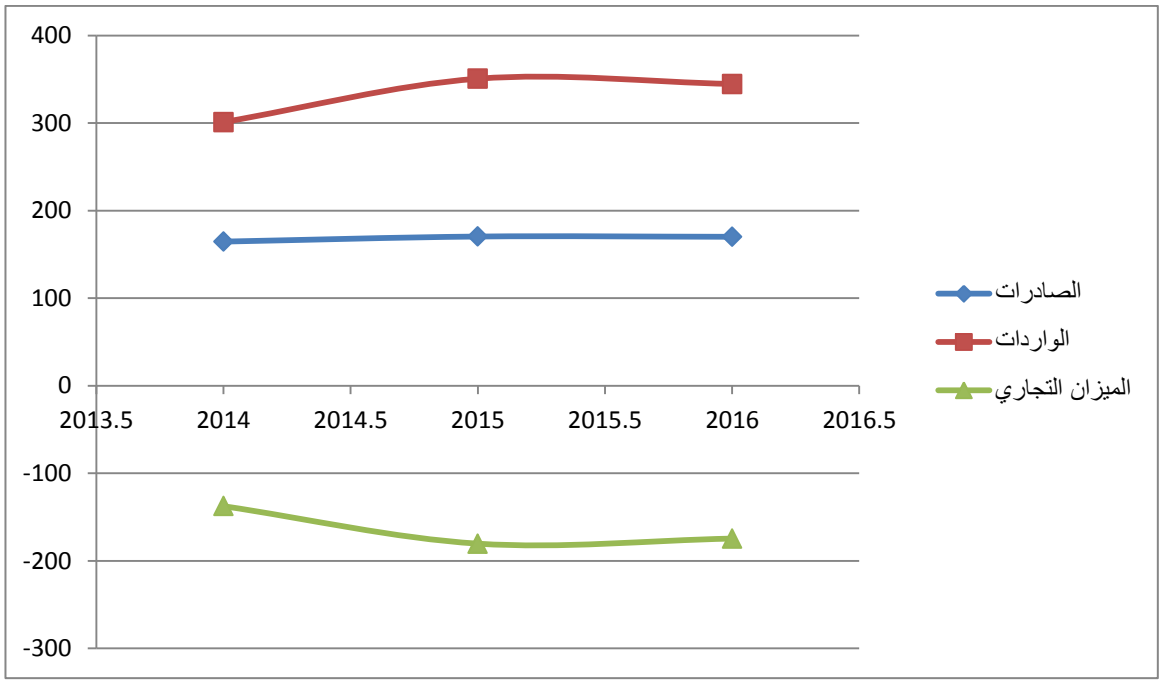

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات المفوضية الاوروبية للتجارة

http://ec.europa.eu/trade

و تمثلت أهم الصادرات الصينية لأوروبا في المنتجات الأولية و المنتجات الزراعية، بما في ذلك الأسماك، الأحذية، الملابس، الأجهزة الكهربائية و الالكترونية و صناعات أخرى، بينما أهم المنتجات التي تستوردها الصين من أوروبا تتمثل في الآلات و الأجهزة و معدات النقل و مواد كيمائية.

إن حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي و الصين في الخدمات تصل إلى أكثر من 10 % من إجمالي التجارة في السلع، و تشكل صادرات الاتحاد الأوروبي من الخدمات 19% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع كما هو الموضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(12): التبادل التجاري الخدماتي للاتحاد الأوروبي مع الصين (2013 – 2015)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان
2013	27.5	21.0	6.4
2014	29.6	22.9	6.8
2015	37.3	26.4	10.9

المصدر : بيانات المفوضية الأوروبية للتجارة

https://ec.europa.eu/trade

الشكل الموالي رقم (09) يمثل التبادل التجاري الخدماتي للاتحاد الأوروبي مع الصين للفترة (2013 – 2015).

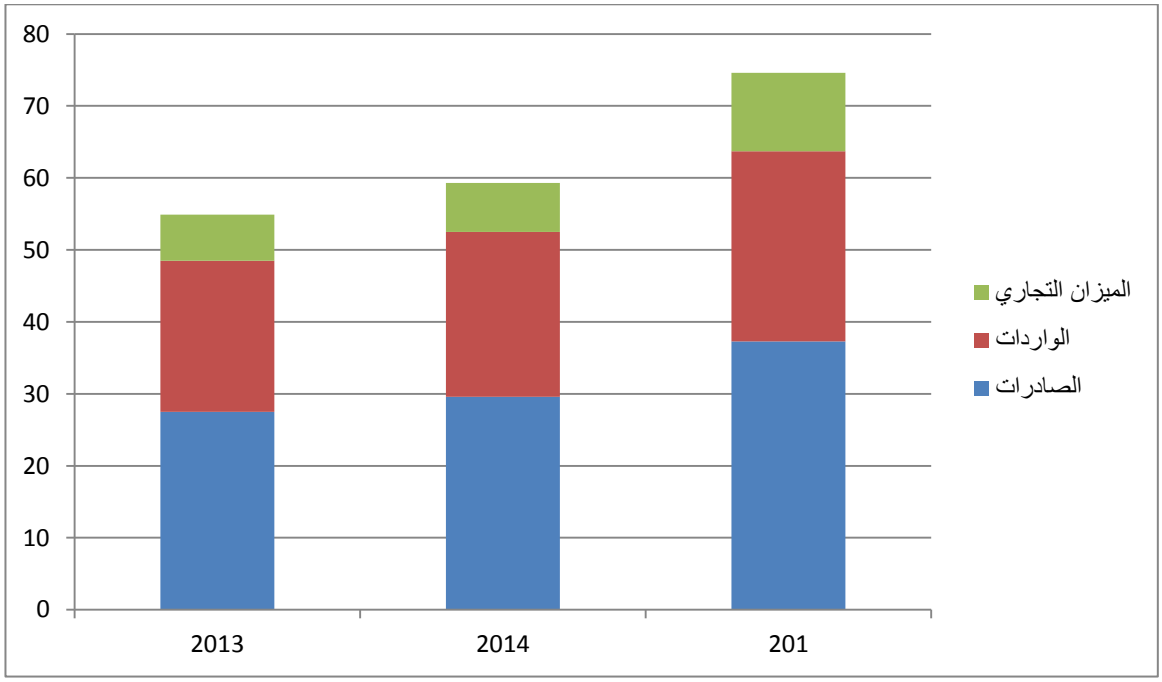

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول

أما على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2012، فنجد أن التدفقات الأوروبية للصين بلغت 5.236 مليارات دولار أمريكي بانخفاض 4.95 من عام 2011.

و مما سبق يتبين لنا أن أهمية العلاقات بين الصين و دول الاتحاد الأوروبي، حيث تسعى الصين إلى وجود علاقات شراكة كبيرة مع الاتحاد الأوروبي، تعمل على المنفعة المتبادلة و التقدم المربح للجانبين، و التكامل الاقتصادي، و تعمل الصين جاهدة من اجل تقدم الدعم و العون للاتحاد الأوروبي نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية، من خلال تنشيط اقتصاديات دول الاتحاد[1].

المطلب الثالث :العلاقات الاقتصادية الصينية اليابانية

تعد التجارة الثنائية و الاستثمار المتبادل ركنين من ركائن العلاقات الاقتصادية الصينية اليابانية، هذه الأخيرة سجلت نموا سريعا منذ أن تبنت الصين سياسة الإصلاح و الانفتاح في عام 1978. و منذ تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1972، بلغ حجم التجارة الثنائية من 1 مليار دولار إلى 266.1 مليار دولار عام 2008[2] .

و أدى نمو حجم التجارة الثنائية إلى تغيير نمط التجارة بين الصين و اليابان، و أخذت المنتجات الميكانيكية و الكهربائية ذات المحتوى التكنولوجي الفائق تدريجيا مكان المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة، مثل المواد الخام و المنسوجات[3].

و على الرغم من الاختلافات بين البلدين إلا أن حجم الأرقام و البيانات الاقتصادية يشير إلى وجود علاقات و تبادلات تجارية لا يستهان بها، إذ أصبحت الصين اكبر شريك تجاري لليابان، كما أن الأخيرة تعد ثالث اكبر شريك تجاري للصين بعد الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية[4].

---

[1]Bensaid Mohammed, Leila Zekraoui, effect of trqderelqtionchip on exchqnge goods and services between China and European Union,journal of Baghdad College of Economic Sciences University,the second forty issue November 2014, Baghdad.

[2]Zhargziang,Sino – japon, trade boost bilakrals Ties, article,updated.28/08/2010 . www.chinadaily.com.cn/bizchina/2010-08/28/content_11218743.htm

[3]http://arabic.cri.cn/S12008/05/05/82@95538/htm

[4]محمد نجيب السعد، باحث اكاديمي عراقين مقالة بعنوان : من سيقود آسيا : الصين ام اليابان؟ العلاقات الصينية اليابانية بين دفء الاقتصاد و برودة السياسة ، 16 – 05- 2015, http://alwatan.com/detail/60772.

و من خلال إلقاء نظرة تحليلية للأرقام و المؤشرات نرى انه على سبيل المثال ارتفع حجم التجارة الثنائية بين البلدين عام 2007 إلى 236.6 مليار دولار أمريكي أو 17.7 % من إجمالي التجارة الخارجية اليابانية، المرة الأولى، و تجاوز حجم التجارة بين الصين و اليابان حجم التبادل التجاري الياباني الأمريكي نفسه و من ثم أصبحت الصين اكبر شريك تجاري لليابان، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2013 حوالي 312.5 مليار دولار.

و من اجل تعزيز و تطوير الاستثمار المتبادل بين البلدين تم إنشاء منظمات تشجيع الاستثمار في كلا البلدين. فقد ارتفع حجم الاستثمار الياباني في الصين لمدة 2002 _ 2012 إلى 13.4 مليار دولار ، فضلا عن استثمارات مباشرة يابانية في هونج كونغ بلغت 2.3 مليارن أما حجم الاستثمار الياباني لعام 2013. فقد أشارت صحيفة أخبار اليابان في الصين بنحو 7.1 مليار دولار ا حوالي 4.3% عام 2013 مقارنة بالسنوات السابقة.بسبب ضعف العملة اليابانية(الين)، و زيادة تكاليف العمل.

و بشكل عام يمكن القول أن العلاقات الصينية اليابانية قائمة على حقيقة إستراتيجية ثابتة، ألا و هي أن الثابت الاقتصادي و التجاري (حجم التبادلات التجارية و الاستثمارية) بين البلدين يستمران باتجاه الاعتمادية و التعاون و الشراكة لتحقيق المصلحة المتبادلة.

المطلب الرابع : الصين و المنظمة العالمية للتجارة

في عام 2001 دخلت الصين إلى مرحلة جديدة من إنتاجها على العالم ، بدخولها إلى منظمة التجارة العالمية (wto): فمن الانفتاح الذي يتخذ من نقاط التجارب سمة له إلى انفتاح نظامي في إطار القانون، و من سوق الانفتاح الشخصي الأحادي الاتجاه إلى سوق الانفتاح ثنائي الاتجاه بين الصين و أعضاء منظمة التجارة العالمية، و من الانفتاح المحرك لتقبل قوانين التجارة الدولية إلى الانفتاح الذي يبادر بالمشاركة في وضع القوانين الدولة، و من الانفتاح الذي يعتمد على آلية

المناقشات الثنائية لضبط علاقات التجارة، إلى الانفتاح الذي يمكنه تبادل التداخل بين الآليات الثنائية و المتعددة و الذي يتبادل الدفع[1].

أن عضوية الصين أثارت جدلا واسعا على الساحة العالمية منذ أكثر من 15 عاما، و خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك بسبب المزايا التي من المتوقع آن يحصل عليها الاقتصاد الصيني، حيث شكلت عضوية المنظمة[2] فرصة لتحسين مستويات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية غالى الصين، و التمتع بعلاقات اقتصادية مستقرة مع أعضاء المنظمة، الأمر الذي أعطى مساحة اكبر للمستثمر الأجنبي لدخول السوق الصينيين و استغلال طاقاته المعطلة بشكل أفضل.

[1] وودي لي سوي فومين تشنغ لي، الاقتصاد الصينين مرجع سبق ذكره، ص 78.
[2] نيرمين السعدنين الصين و عضوية منظمة التجارة العالمية – التحديات و الآثار ، مجلة السياسة الدولية، يوليو 2002، العدد رقم149.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية بين الصين و دول من شمال إفريقيا

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تاريخ العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية ثم إلى حجم المبادلات التجارية بين الصين و دول من شمال إفريقيا ماعدا الجزائر لأن هذه الأخيرة سوف نتحدث عنها بالتفصيل في الفصل الرابع.

المطلب الأول:تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الصين و إفريقيا

إن العلاقات الصينية الإفريقية لها تاريخطويل.فمنذ انتصار الثورة الصينية و قامت جمهورية الصين الشعبية عام 1949 كما تخلصت الدول الإفريقية من نير الاستعمار منذ الخمسينات في القرن الماضي، دخلت العلاقات الصينية الإفريقية إلى المرحلة الجديدة.

كان لانتهاء الحرب الباردة انعكاسات هامة على العلاقات الدولية، من ابرز مهامها التطور المعمق و المتواصل للتعددية القطبية العالمية و العولمة الاقتصادية، الأمر الذي فرض على الدول النامية المهام و التحديات التاريخية الجديدة المتمثلة في تنمية الاقتصاد.فبفضل السياسة التي وضعها الحزب الشيوعي الصيني بزعامة السيد " دينغشياوبينغ" لإطلاق عملية الإصلاح و الانفتاح و الاتخاذ في تنمية الاقتصاد كمحور أعمال الحزب و الدولة، تمكن الشعب الصيني من تسجيل معدل نمو اقتصادي سريع على مدى السنوات المتتالية، و إيجاد نمط صيني فريد للتنمية يحظى بتقدير واسع في العالم[1].

في عام 2000 دخلت العلاقات الصينية الإفريقية إلى مرحلة تاريخية جديدة، تم تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي بالمبادرة المشتركة من الجانبين حرصا منهما على تعزيز الصداقة التقليدية و تفعيل التعاون المشترك بما يمكنهما من اقتناص الفرص المتاحة و مواجهة التحديات في ظل الظروف الجديدة. و في مؤتمر قمة بكين للمنتدى عام 2006 تم الاتفاق بين الجانبين على إقامة علاقات شراكة إستراتيجية من نوع جديد تتميز بالمساواة و الثقة المتبادلة سياسيا، و المنفعة المتبادلة و

[1] السفير وانغ واتغشيننغن الصين و إفريقيا – نموذج ايجابي في العلاقات الدولية – 06 -01 – 2011، على الموقع التالي:
Ly-cbineseembassy.org/ara/dsxx/E7840/8-htm

المكاسب المشتركة اقتصاديا، مما أعطى حيوية جديدة للعلاقات الصينية الإفريقية و التي يمكن تلخيص تطوراتها في النقاط التالية:

أولا:تتعمق الثقة السياسية المتبادلة بين الجانبين على الصعيد الثنائي، تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين و الدول الإفريقية، و من بينها ارتقى البعض إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية مع الصين.

ثانيا: يشهد التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري بين الجانبين نموا متسارعا.فيما يتعلق بالتجارة، فكان حجم التبادل التجاري الإجمالي بين الصين و دول إفريقيا مليار دولار أمريكي لأول مرة في عام 1980، ثم ارتقى ما فوق 10 مليار دولار أمريكي في عام 2000، فأصبحت الصين اكبر شريك تجارة لإفريقيا في عام 2009، أما من شهر يناير إلى نوفمبر عام 2010، وصل إلى ما يقارب 115 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 43.5% بالمقارنة مع نفس الفترة في عام 2009. و ارتفعت التجارة الثنائية إلى 166.3 مليار دولار أمريكي في 2011[1] تماشيا مع ارتفاع حجم التجارة أصبحت أنواع البضائع في قوائم التجارة الصينية الإفريقية أكثر فأكثر.

فيما يتعلق بالاستثمار المتبادل، فنجده في نمو متسارع أيضا، قد تضاعف حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا 20 ضعفا من عام 2003 إلى عام 2009، فبلغت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا التي تغطي 49 دولة 9.33 مليار دولار أمريكي سنة 2009 و أصبحت إفريقيا رابع اكبر مقتصد استثمار صيني في الخارج.

المطلب الثاني:المبادلات التجارية بين الصين و دول من شمال إفريقيا

شهد التعاون الاقتصادي و التجاري بين الصين و دول من شمال إفريقيا نموا سريعا في السنوات الأخيرة، و لكن الاضطرابات التي اكتسحت تونس، مصر و ليبيا في عام 2011، ألقت بضلال على العلاقات الاقتصادية و التجارية المتعمقة بين الجانبين، و الجذير بالذكر أن حجم التبادل التجاري بين الصين و دول من شمال إفريقيا، و هي السودان، مصر ، الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا،

[1] صحيفة الشعب اليومية، ملامح جديدة لعلاقات الصينية الإفريقية 2012 على الموقع التالي :
Arabic.people .com.cn/31660 /7880920.html

شهد ارتفاعا سريعا في عام 2011 بصورة عامة. و من جهة أخرى شكل حجم التجارة بين الصين و منطقة شمال إفريقيا 21% من الإجمالي بين الصين و إفريقيا بتراجع طفيف مقارنة مع النسبة 24.7% في عام 2010ن كما احتلت السودان و مصر مركزين من بين اكبر خمسة شركاء تجاريين للصين في القارة الإفريقية[1].

و فيمايلي سوف نتطرق إلى حجم المبادلات التجارية بين الصين و خمسة دول من شمال إفريقيا.

أولا: الصين و السودان

تعتبر الصين شريك اقتصادي و تجاري مهم بالنسبة للسودان، حيث تطورت العلاقات بينهما منذ ان تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين في 04 فبراير1959.

و يعتبر التبادل التجاري بين البلدين أحد المرتكزات الهامة للعلاقات الاقتصادية بين السودان و الصين[2].

ففي سنة 2015 وصل حجم التبادل التجاري إلى 3 مليارات دولار، و قبل تراجع أسعار النفط عالميا و توقف إنتاج السودان للخام، كان القطاع النفطي الأكثر جذبا للاستثمارات الصينية، و تسعى السودان حاليا لجذب الاستثمار الصين نحو قطاع الزراعة.

ثانيا: الصين و المغرب:

وصلت العلاقات بين المغرب و الصين الى مرحلة جديدة من النمو الشامل، بعد مرور 50 عاما إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

[1] صحيفة الشعب اليومية، الاضطرابات في منطقة شمال إفريقيا لم تؤثر على التعاون ....بين الصين و افريقيا، 2012، على الموقع التالي: Arabic.people.com.cn/31660/7880895.html.

[2] محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي:
Evaluation of economic relations betweensudan and the peoples rebublic of china 1990 – 2013 ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، أكتوبر 2015، ص 1.

يشغل التعاون التجاري حيزا مهما في العلاقات الثنائية بين البلدين، فقد بلغت القيمة المالية للمبادلات التجارية بين البلدين 15 مليار درهم في سنة 2011، بينما كانت 18 مليار درهم في سنة 2010، أما سنة 2013 عرفت تسجيل 3.36 مليارات دولار من المبادلات بين البلدين[1].

و تتمثل الصادرات الصينية إلى المغرب أساسا في النسيج و التجهيزات المنزلية و الصناعية و الشاي، بينما يمثل الفوسفات و المنتوجات البحرية المغربية أهم الصادرات إلى الصين.

ثالثا الصين و تونس:

شهد التعاون الاقتصادي مع الصين خلال الثالث و الخمسين سنة الماضية تطورا ملحوظا من خلال إقامة مشاريع تنموية في إطار هذا التعاون.

تونس هي البلد الذي لا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية و بالخصوص موارد الطاقة، و التبادلات التجارية بين الصين و العالم العربي خاصة على مستوى الصادرات تركز أساسا على موارد الطاقة و بالخصوص النفط و الغاز،الذين يعتبران من أهم الموارد التي تستوردها الصين من العالم العربي.

و من هذا المنظور، تسجل تونس مقارنة بالبلدان العربية الأخرى، حجم تبادل متواضعا في هذا المجال، و قد سجل حجم التبادل التجاري بين تونس و الصين أكثر من مليار دولار أمريكي سنة 2012، لكن مازال هناك عجز في الميزان التجاري إذ تغطي الصادرات التونسية نسبة ضئيلة من التبادل التجاري، حيث تتمثل أساسا في بعض المنتجات الغذائية، و خاصة الزيت ، الزيتون و كذلك الفوسفات. أما الصادرات الصينية إلى تونس فتتركز بشكل رئيسي في التجهيزات و المواد الالكترونية في هذا الإطار تقوم تونس ب مع الصين للنهوض بالتبادل التجاري و فتح آفاق اكبر للمنتوجات التونسية لدخول السوق الصينية[2].

[1] ايمن بن التهامي، المغرب و الصين: علاقة خمس عقود تتوج بشراكة إستراتيجية، أفريل 2014 على الموقع التالي:
Elaph.com/web/economics/2014/04/898340 .html.

[2] الصين اليوم، ماهي أهم المراحل و المحطات الدبلوماسية التي مرت بها العلاقات الصينية_ التونسية؟ 2013 على الموقع التالي:
Arabic.chinatoday.com.cn/se/2013/12/24/contents86615.html

رابعا: الصين و ليبيا

بدأت العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الصين و ليبيا سنة 1978، حيث وقع البلدان على أول اتفاق تجاري، و الذي تعزز أكثر في 1982، و بدأت علاقات التعاون التجاري تؤتي ثمارها في عام 1981، حيث دخلت الشركات الصينية بنجاح الى ليبيا من اجل تنفيذ عقود عمل و تسويق في مجال البناء و مشاريع البنى التحتية[1]، و قد ارتفع حجم التبادل التجاري من عشرات ملايين دولار في أواخر ثمانينات القرن الماضي إلى 8.8 مليارات دولار في 2012[2].

خامسا : الصين و مصر:

تسعى الصين إلى الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها مصر، و من بينها السوق الضخمة التي تضم حوالي 90 مليون مستهلك فضلا عن أنها تعد بوابة لأكثر من مليار مستهلك يقطنون في الدول التي تتمتع فيها السلع المنتجة في مصر.

و من الفوائد الإستراتيجية لمصر من توثيق علاقاتها مع الصين إقامة شراكة إستراتيجية بين مصر و ثاني اكبر اقتصاد في العالم ستمهد الطريق لكثير من المشاريع لتضع مصر أقدامها كدولة محورية فاعلة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و كذلك الإسراع في إقامة مشاريع لوجيستية و مناطق لخدمات السفن و الصناعات المتعلقة بالنقل البحري على طول محور قناة السويس لتعظيم الاستفادة من طريق الحرير الصيني و قناة السويس الجديدة في تنشيط حركة التجارة مع دول العالم[3].

[1] معمر عطوي، الصين الجماهيرية: المصلحة أولا، 2011، على الموقع التالي:
www.al-alkhar.com/node/7044.
[2] عبد السلام محمد المهدي، العلاقات الصينية الليبية، 2013/10/01 على الرابط التالي:
Ly.china-embasy.org/ara/sbgx/t1083762.html
[3] المعرفة، العلاقات الصينية المصرية على الموقع:/https://marefa,org

تعد الصين اكبر شريك تجاري كمصر، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين، و الذي يميل بشكل كبير لصالح الصين، حوالي 11 مليار دولار خلال عام 2016، و تعتبر مصر ثالث أكبر شريك تجاري للصين في إفريقيا[1].

[1] مصراوي، العلاقات الإقتصادية بين مصر و الصين في أرقام على الموقع: www.masrawy.com/news/economy يوم 04 سبتمبر 2017.

خلاصة:

تعد التجربة الصينية من النماذج الدولية المميزة و الفريدة من نوعها، و ذلك بفضل المعجزة الاقتصادية التي تم تحقيقها في وقت قصير، حيث نجح الاقتصاد الصيني في أن يصبح ثاني اكبر اقتصاد عالمي.

تحتل الصين مكانة تجارية بارزة في كافة دول الشمال الإفريقي، فالعلاقات الاقتصادية و التجارية بين هذه الدول مبنية على أساس من التعاون المتبادل و المنفعة.

تمهيد :

عرف الاقتصاد الجزائري عدة تغيرات ساهمت بشكل كبير في تغير الإستراتيجية و القرارات بغية إيجاد مكانة لها في خضم ما يشهده العالم من تحولات. و بما أنها تعد من بين الدول الغنية بالمواد الأولية و الطاقوية، فكانت الصين وجهتها الجزائر، و لقد شهدت العلاقات الاقتصادية و التجارية بين البلدين تطورا سريعا و هذا ما سوف نتطرق عليه من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية المتعلقة بالتجارة الخارجية

عرفت الأعمال التجارية تغيرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية خاصة الاقتصادية منها،فقد حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع قطاع التجارة الخارجية احتكارا إداريا و تنظيميا؛ و مع المشاكل التي عرفتها الجزائر منذ 1986 و لجوءها الى المؤسسات الدولية فرض عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية مست جميع القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف هذه الأخير تحريرا في إطار الانفتاح الاقتصادي.

المطلب الأول: أسباب و دوافع و ركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

نتطرق في هذا المطلب إلى أسباب و دوافع قيام الجزائر بالإصلاحات و تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية و الركائز التي تقوم عليها لضمان نجاح العملية.

1.أسباب التحرير:

إن التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي ، أدت إلى تغيير الهيكل الاقتصادي و التجاري الجزائري ، إذ تم تطبيق إصلاحات اقتصادية مست كل القطاعات ، و الحقيقة يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي أجريت عليها التحولات و لقد ساءت حالة الاقتصاد الوطني في سنوات الثمانيات نتيجة المراقبة الكلية للدولة على العملية الإنتاجية ، التوزيع ، و المعاملات الخارجية. حيث كانت الظروف العامة السائدة آنذاك تنذر بخطر وشيك يهدد كيان الهيكل الاقتصادي القائم آنذاك ، حيث تميزت تلك المرحلة بتدهور الحسابات الخارجية ، تآكل الاحتياطات الأجنبية ، بطء النمو ، ضعف معدلات الادخار ، و تصاعد معدلات التضخم ، و من ثم لم تجد بلادنا سبيلا إلى اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي و إمضاء اتفاق الاستعداد الائتماني الأول سنة 1989.[1]

1 خالدي الهادي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة ، الجزائر ، 1986 ، ص 34.

2.دوافع الإصلاحات

دخلت الجزائر كبقية الدول المصدرة للنفط في الثمانينات في أزمة اقتصادية حادة تجلت في مجموعة من المؤشرات ، أبرزها على وجه الخصوص اقتصاد هش يعاني من المديونية الخارجية و مؤسسات وطنية مفلسة تحقق في الغالب خسائر و عجز في ميزانيتها و كذا في حاجة إلى الموارد الحالية الأجنبية إضافية.[1]

إضافة إلى دوافع أخرى أهمها :

- اعتماد برامج الإصلاح الهيكلي بدعم من مؤسسات المال الدولية.

- انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية و التي من خصائصها سيادة آليات السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية و زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول المختلفة.[2]

المطلب الثاني : الإصلاحات في مجال تحرير التجارة الخارجية في الجزائر :

عرفت الساحة الجزائرية منذ 1990 ، و لا تزال تعرف لحد الآن إصلاحات جذرية تهدف من خلالها إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية ، و التي يمكن تقسيمها إلى 3 مراحل هي :

أولا : مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990-1993 :

عرفت سنة 1990 أولى العلاقات لبروز نظام تجاري جديد حيث يعتبر قانون المالية لسنة 1990 أولى خطوة باتجاه إلغاء النظام القديم، و التي كانت تتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد و ميزانية العملة الصعبة. و بدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 الصادر في 13 فيفري 1991 المرتبطة أساسا بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية و التعليمة 91-03 لبنك الجزائر المتعاقدة بشروط و قواعد تحويل عمليات الاستيراد.[3]

[1] ضياء مجيد الموسوي ، الخوصصة و التصحيحات الهيكلة : آراء و اتجاهات ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998 ، ص 79

[2] أ. موسوس مغنية ، أثر تحرير التجارة الخارجية على جدول التغطية في الفترة 2000-2013 ، دراسة المقارنة بين الجزائر و مصر، محلية اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 11 ، ص من 134-136.

[3] خالدي الهادي ، المرجع السابق ، ص 195.

أما التعليمة الحكومية الصادرة في 28 أوت 1992 جاءت لتأطير سياسة التجارة الخارجية و تحقيق المراقبة لعمليات الاستيراد.

فعملية الإصلاح التي اعتمدتها السلطة الجزائرية باستعمال الموارد الوطنية برهنت فشلها ، و هذا ما أدى بها إلى اللجوء إلى الخارج عن طريق إعادة جدولة الديون ، و تبني إصلاحات هيكلية عميقة من خلال مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي ، و توصلت حينها إلى عقد اتفاقية ستاندباي فيأفريل 1994.

ثانيا : مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994-2000

في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي و اتخاذ اجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط الصندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع و الخدمات الأجنبية و كذلك رؤوس الأموال.

لقد كان من نتيجة تحرير التجارة الخارجية ارتفاع قيمة الواردات ارتفاعا كبيرا في 1994 و استمر هذا الارتفاع في 1995 ، كما يشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في حصولها على التمويل الأجنبي [1] ،و اعتمدت بعض السياسات أهمها : إصلاح السياسة النقدية لحد من معدات التضخم ، تحرير الأسعار ، تحرير التجارة الخارجية و التحكم في نظام الصرف بإلغاء رخص التصدير و بعض الواردات ، تنمية القطاع الخاص من خلال مخطط إعادة الهيكلة و البرامج الخصوصية.[2]

المطلب الثالث : نماذج من الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بقطاع التجارة الخارجية

عملت الجزائر على اتخاذ العديد من الإصلاحات في المجال المالي الجبائي و الجمركي أهمها :

أ.النظام المالي: يضم كل البنوك ، شركات التأمين و السوق المالية.

[1] عبد الرشيد بن ديب ، تنظيم و تطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر ، (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الدولة ، في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2002-2003.

[2] مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل في الجزائر ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، 2009 ،ط1 ، ص 146.

ب.القطاع البنكي : تم الشروع في إصلاح القطاع البنكي مع صدور النقد و القرض سنة 1990 و تم تدعيم الدور الرقابي للبنك المركزي و تعزيزه بإصلاحات واسعة ، و جاء الآخر رقم 19/03 المؤرخ في 2003/08/26 يؤكد أكثر على القواعد الاحترازية المطلوبة من البنوك اعتمادها حينها ثم رفع رأس المال المطلوب لتأسيس البنوك.

كما شرع البنك الجزائري في عصرنة أنظمة الدفع و الطرح منتجات جديدة أكد هذا التوجه استحداث آلية جديدة لمتابعة البنوك ، و مع نهاية 2007 أصبح النظام البنكي يتشكل من 25 مصرف و مؤسسة مالية معتمدة.[1]

1.قطاع التأمين : يرجع تاريخ انفتاح سوق التأمينات الجزائر إلى الأمر رقم 1995/07 المتعلق بالتأمينات ، و بالتالي فتح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة ، محلية كانت أم أجنبية بإنشاء شركات التأمين.

في سنة 2005 جاء القانون المعدل و المتمم رقم 04/06 ليضيف موجة ثانية من الإصلاحات تهدف بالأساس إلى تحرير القطاع و توفير ظروف ملائمة للتحكم في نشاطه ، لكن ضيق السوق المالي و ضعفه لم يسمح لشركات التأمين بتوظيف فوائضها بفعالية ، مما جعل التأمين يفقد ميزته الاقتصادية ، و يتحول إلى مجرد التزام قانوني .[2]

1.السوق المالي : جاء المرسوم التشريعي رقم 10/93 المتعلق بالأسواق المالية ليؤسس بورصة الجزائر ، على هذا الأساس تم إنشاء لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة سنة 1996. و نظرا لأهميتها في الاقتصاد الوطني من حيث التمويل و المنافسة عملت السلطات على تعزيز القطاع التشريعي لها و صياغة برنامج لقيد عدد معتبر من المؤسسات العمومية ، فضلا عن إزالة العراقيل أمام الخواص.

[1] حمشة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2012-2013 ، ص 94.
[2] عواطف مطرف ، تحرير القطاع التأمين في الجزائر : عرض للمسار ووقوف عند النتائج ، مجلة التواصل في اقتصاد و الإدارة و القانون ، العدد 35 ، سبتمبر 2013 ، ص 47.

ت. **النظام الجبائي** :

جاء الإصلاح الجبائي كنتيجة حتمية للتغيرات الجذرية في البيئة للواقع الاقتصادي و الاجتماعي ، و يقوم هذا الإصلاح على عقلنة الأداء الاقتصادي ، إذ طرح الإصلاح الجبائي في الجزائر على أساس مبدأين هما :

- مبدأ حياد بالنسبة للرسم على القيمة المضافة (TVA)
- مبدأ الدخل متساوي ضريبة متساوية بالنسبة للضريبة على الدخل القومي IRG. [1]

لقد لجأت الدولة إلى إدخال تعديلات عديدة ساعدت إلى حد بعيد في تبسيط و تطوير النظام الجبائي.

- الضريبة على مداخل الأشخاص : تم تبسيطها في الضريبة على الدخل الإجمالي.
- الضريبة على مداخل الشركات: حيث تم إدراج الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 25 % تخفض إلى 12.5
- الضريبة على الإنفاق:تم تبسيطها من خلال الرسم على القيمة المضافة التي كانت تتراوح بين0 – 80 % انتقلت إلى معدلين بنسبة 17 % ، 7 % .

ث. النظام الجمركي : لقد مست الإصلاحات جوانب عديدة من النظام الجمركي الجزائري و خاصة الجوانب المتعلقة بطبيعة القيود الجمركية و الأنظمة الجمركية الاقتصادية ، و هذا طبعا في إطار دخول الجزائر اقتصاد السوق الحر و تحرير تجارتها الخارجية [2] ، و لقد انحصرت هذه الإصلاحات في أربع معدلات :

- المعدل الاعفاء 0% – المعدل المنخفض 30 %
- المعدل الوسيط 15% – المعدل المرتفع 30 %

[1] منتدى تنمية المهارات و التكوين ، الإصلاح الجبائي في الجزائر و آثاره على التنمية الإقتصادية، www.mouwazaf-dz.com
[2] بلغانمي نبيلة ، سحنون جمال الدين ، اصلاح نظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة ، العدد 09 ، جانفي 2017 ، ص 44

كما استجاب النظام الجمركي الجزائري إلى كل القواعد التي نصت عليها اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث أصبح 1/3 التعريفة الجمركية موضوع تفكيك تعريفي شامل ابتداء من 2005 كمرحلة أولى و في سبتمبر 2007 كمرحلة ثانية .[1]

بالإضافة إلى ذلك تم وضع مخطط آخر ما بين الفترة (2011-2015) و الذي يعد البرنامج السابق بمثابة أرضية له ؛ بحيث يتضمن عمليات إصلاحية جديدة أخرى من شأنها أن تجعل من إدارة الجمارك مواكبة لمختلف التطورات الحاصلة على المستوى العالمي بالإضافة إلى تسهيل و زيادة في تحرير التجارة الخارجية.[2]

[1] حمشة عبد الحميد ، دور التحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2012-2013 ، بسكرة ، ص 96.
[2] بلغانمي نبيلة ، سحنون جمال الدين ، المرجع السابق ، ص 45.

المبحث الثاني : الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية العالمية .

انطلاقا من فكرة كون أن النظام العالمي للتجارة الدولية يتشكل من تلك المبادلات التجارية للسلع و الخدمات التي تقوم بها مختلف دول العالم ؛ فالجزائر ككل الدول النامية تبنت شروط المبادلات الخارجية بانتهاجها نظام التوجيه المركزي للاقتصاد الوطني ؛ و لدراسة هذه الشروط فان الاقتصاديين يستعملون العديد من المؤشرات في قياس التجارة الخارجية و التي تعكس لنا نسبا حقيقة تطور حالة أو وضعية المبادلات الخارجية لبلد معين اتحاد باقي دول العالم الاخرى .

المطلب الأول : تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي في الجزائر للفترة 1990-2016.

سيتم في هذا المطلب عرض تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية في الجزائر و التي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و تحقيق النمو الاقتصادي أو كذلك معدلات التضخم و البطالة.

1.الناتج المحلي الإجمالي:

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة و من خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي يكمن أحد صوره في القوة الاقتصادية و الجدول الموالي يستعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من (1990-2016).

الجدول رقم (13) :تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
PNB	62.045	45.75	48.003	49.94	42.54	41.76	46.94
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل النمو	48.17	48.18	48.64	54.79	55.18	57.07	86.01
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	85.01	102.33	117.16	135.80	171	137.21	161.21
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل النمو	198.8	207.8	210.5	213.5	172.5	166	

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات .

يبين الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي عرف تذبذب في الفترة (1990-1996) و هذا راجع إلى الظروف الاقتصادية البيئية التي كانت تسود الجزائر في تلك الفترة مع تراكم المديونية و انخفاض أسعار البترول حيث باشرت الجزائر مرحلة التصحيح الهيكلي (1995-1998) و بالتحول نحو اقتصاد السوق.

كما شهدت السنوات (1997-1998-1999) شبه استقرار في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 48 مليون دولار أمريكي و ذلك بسبب عودة للاستقرار الأمني و السياسي بعد سنة 1997 و شروع الجزائر في تطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي.

أما في الفترة (2000-2003) عرفت الجزائر نمطا تصاعديا في قيم الناتج المحلي الإجمالي ؛ بسبب تحسن أسعار المحروقات ؛ مما أدى إلى القيام بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2001) ؛ حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج الخام في الجزائر؛ و في الفترة (2015-2016) انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة البترولية.

2. النمو الاقتصادي: إن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في حالة تذبذب مستمر و يتضح ذلك من خلال الجدول خلال الفترة (1990-2016).

الجدول رقم (14) تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) الوحدة(%).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل النمو	2.2	0.3	2.0	2.5	0.3	3.9	3.8
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل النمو	1.2	5.0	3.2	2.4	2.1	4.1	6.9
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4	2.1
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	

معدل النمو	2.8	3.3	2.8	3.8	2.9	3.4	

المصدر :من إعداد الباحثة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن خلال الفترة (1994-2000) تراجع معدل النمو نتيجة لتقلبات الإصلاحات الاقتصادية ؛ و الذي تزامن مع تراجع نسبة القروض الاقتصادية كما عرفت معدلات النمو نتائج مرضية و خاصة سنة 1998 أين و صل إلى5%و هذا نتيجة لانطلاق قطاع الصناعة و الموسم الفلاحي في تلك الفترة.[1]

ثم تراجع معدل النمو في سنة 2000 بنسبة 2.4 % و ذلك في سنة 2001 بنسبة 2.1 % رغم تحسن الأداء القطاع الفلاحي نتيجة تحسن الظروف المناخية و اعتماد الجزائر على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

تعتبر نسبة 6.5 % أعلى نسبة سجلها معدل النمو في طول فترة الدراسة و هذا بفضل القطاع الفلاحي الذي سجل نمو قدره 17 %سنة 2003.

فنستنتج من خلال الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي كانت في خالة تذبذب من سنة إلى أخرى ؛ أما الفترة ما بين (2010إلى 2014) فهناك ارتفاع طفيف في معدل النمو الاقتصادي من خلال البرنامج الخماسي لهذه الفترة ؛ ثم انخفض من جديد في سنة 2015 بنسبة 2.9 % ليرتفع من جديد في سنة 2016 بنسبة 3.4 % و ذلك بسبب التراجع المسجل في قطاعات الفلاحة و المياه و الصناعات الأخرى[2].

3. معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 :

إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى فساد البنية الاستثمارية من خلال تدني الثقة في العملة المحلية؛ و الجدول الموالي يوضح معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

[1] أحمد نصير ، أثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2013-2014 ، ص296.

[2] الخبر ، البنك الدولي يتوقع انخفاض نمو الاقتصادي الجزائري في 2017 ، 17 أفريل 2017 ، على الموقع : www.elkhabar.com

الجدول رقم (15) تطور معدل التضخم في الجزائر في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدلالتضخم	20.2	25.2	31	21.6	29.4	21.7	18.7
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدلالتضخم	7	5	2.6	0.34	4.2	1.4	2.58
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدلالتضخم	3.6	7.6	2.5	3.5	3	4.2	3.9
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدلالتضخم	4	8.9	3.3	3.2	4.8	5.9	

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماد على مصدر صندوق النقد الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول في الفترة 1990 غلى 1994 ارتفاع في معدلات التضخم بسبب قيام الجزائر للحد من الفجوة التضخمية في تلك الفترة نتيجة العرض المتزايد في النقود و مع ذلك فإن الكتلة النقدية استمرت في الارتفاع مما يفسر ارتفاع الأسعار سنة 1992 ؛ حيث و صل معدل التضخم 31 % .

أما الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 1998 حيث انخفض خلالها معدل التضخم من 29.4 % سنة 1994 غلى 0.34 % سنة 2000 أي بمتوسط قدرة 38 % ؛ و ذلك نتيجة توصيات صندوق النقد الدولي التي ألزمت السلطات بتخفيض الطلب الكلي[1] من أجل التحكم في التضخم كما نلاحظ من خلالها الجدول في الفترة 2000-2009 بدأ التحكم في المعدلات التضخم حيث نلمس انخفاضا ظاهرا ؛ إلا أنه لم يتجاوز 5 %طيلة هذه الفترة و ترجع هذه النتائج إلى التحكم في السيولة الاقتصادية.

ثم تباطأ من جديد المستوى العام للأسعار في سنة 2010 بنسبة 3.9 % بسبب إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات ,وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية و الأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن ,وانكماش مستويات الطلب المحلي ,و عاودت وتيرة التضخم للارتفاع بشكل طفيف عام 2011 إلى حدود 4 % لسببين هما : النمو السريع لارتفاع الكتلة النقدية إضافة إلى المستوى العالي لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة[2] ,ثم ارتفع معدل التضخم سنة 2012 وهذا إلى 8.9 %بشكل كبير ثم انخفض سنة 2013و 2014 وهذا راجع لعدم استقرار مستوى الأسعار ,ثم ارتفع بعد ذلك في سنتي 2015و2016 بنسبة 4.5 % و5.9 %على التوالي

4.معدل البطالة :

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها.عانت الجزائر هي الأخرى, ولاتزال تعاني نسب مرتفعة للبطالة ,فقد عرف معدل

[1] وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الاتفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية – مكتبة حسين العصرية- الطباعة و النشر و التوزيع – بيروت – لبنان سنة 2010 ، ص 243.

[2] طارق قندوز ، رصيد ميزان التجارة الخارجية في مفترق الطرق (معدل التضخم ، سعر الصرف الفساد الاداري) ، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية ، 6 ماي 2015 ، ص 2و3.

البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد ,والجدول الموالي بوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2016.

الجدول رقم (16) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 (الوحدة %)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدلالبطالة	19.2	20.2	21.3	29.5	24.36	28	28
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة	28.2	28	29	23.7	13.7	17.3	15.6
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدلالبطالة	9.8	9.7	9.3	9	11.2	9.9	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفترة (1990-1999) تميزت بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض السنوات إلى 29 % بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة إلى كانت نتائجها غلق مئات مؤسسات وتسريح ألاف العمال ,ثم انخفضت معدلات البطالة بعد هذه

الفترة حيث انتقلت من 23.7 % سنة 2000 إلى 10 % سنة 2010 لتصل إلى 9 % سنة 2014وهو مؤشر إيجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية [1] ثم بعد ذلك وصلت معدلات البطالة في سنة 2015 إلى 11.2 % و في سنة 2016 إلى 9.9 %.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2016)

سيتم في هذا المطلب عرض تحليل المؤشرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر ، و التي تتمثل في الميزان التجاري ، احتياطات الصرف الأجنبي ، و الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.الميزان التجاري : هو الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات (Exports) و إجمالي الواردات (Imports) فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي ، و يلعب الميزان التجاري دورا مهما للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية ، و الجدول الموالي يمثل تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2016).

[1] در الطاهر جليط ، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2014، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد السادس ، ديسمبر 2016، ص 209 .

الجدول رقم (17) : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1991-2016)، (الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات	7680	8406	8789	9365	10761	9098	8687	8403	9164
الصادرات	13720	10838	10091	8340	10240	13375	13889	10213	12522
الميزان التجاري	6040	2432	1302	-1025	-521	4277	5202	1810	3358
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27439	39470
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	59518	79290
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32079	39820
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الواردات	39100	40472	47247	46801	54852	33058	22450	19360	
الصادرات	43650	57053	73489	73981	65917	95662	28710	31830	
الميزان التجاري	4550	16581	26242	27180	11065	-6264	-6260	12470	

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري في الجزائر كان في حالة فائض خلال الفترة (1990-1993) ، ثم بعد ذلك دخلت الجزائر في حالة عجز في رصيد ميزانيتها التجاري خلال السنتين 1994-1995 السبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول ، ثم رجع الفائض في السنوات الموالية (1996-1999) و هذا راجع إلى تغيرات حاصلة في قيمة الصادرات و الواردات.

أما خلال الفترة (2000-2009) يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري عرف قيم مرتفعة ، كما عرف تزايدا مستمرا ، حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى قيمة 39820 مليون دولار سنة 2008 ، و هذا التطور يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول.

أما في سنة 2011 تطور الميزان التجاري و حقق فائضا بقيمة 26242 مليون دولار مقابل 16381 مليون دولار في 2010 ، حيث بلغت الصادرات قيمة 73487 مليون دولار مقابل 57053 مليون دولار سنة 2010 أي بارتفاع 28.63 % و بلغت الواردات 47247 مليون دولار مقابل 40472 مليون دولار سنة 2010 أي زيادة قدرها 14.78 % ، و يرجع ذلك إلى ارتفاع صادرات المحروقات بزيادة 41% ، و حقق كذلك في سنة 2012 ، و هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى الاستقرار النسبي لتدفق الواردات و الصادرات [1] ، و في سنتي 2014 و 2015 حدث أمر غير متوقع و هو انخفاض أو عجز الميزان التجاري و الذي كان ذو قيمة 6264 مليون دولار و 6260 على التوالي ، ثم ارتفع رصيد الميزان التجاري سنة 2016 بقيمة 12470 مليون دولار نتيجة زيادة في صادرات الجزائر بقيمة 31830 مليون دولار ، و انخفضت وارداتها بقيمة 19360 مليون دولار.

2.احتياطات الصرف الأجنبي :

يقصد بها هي تلك الأصول التي ترغب الحكومات في الاحتفاظ بها حيث ان حكومات الدول الأخرى تقبلها في تسوية الديون و المعاملات الدولية و بناءا على قابلية هذه الأصول للقبول في

[1] زايدي بلقاسم ، انعكاسات و تحديات لدور الاقتصاد الجزائري في ظل الشركة الأورو-متوسطية ، الملتقى حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة البليدة ، 21-22 ماي 2002.

تسوية الديون و المعاملات الدولية ، فقد شهدت الاحتياطات الدولية في الجزائر العديد من التغيرات لذا سنقوم بتوضيح ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم (18) تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ،

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل الاحتياطات	0.7	1.6	1.5	1.5	2.7	2.0	4.4	6.0	6.8
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الاحتياطات	4.4	11.9	17.98	23.94	32.94	32.11	43.11	56.18	110.03
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الاحتياطات	143.1	147.2	162.2	182.2	190.6	194.0	179.9	144.1	114.13

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول نلاحظ أن الاحتياطات الدولية عرفت تحسنا و ذلك للعوامل الخارجية المساعدة تمثلت في إعادة الجدولة و تحسين أسعار المحروقات و هذا خلال الفترة (1990-1997) ، أما من الفترة (1998-2000) فإن قرار الجزائر الدخول في الإصلاحات الاقتصادية ، و انخفاض

أسعار البترول من 13.18 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 9.97 سنة 1998 ، كان له أثر على حجم احتياطات الصرف الأجنبي لتصل إلى 6.8 مليون دولار سنة 1998 و 4.4 مليون دولار سنة 1999، بعدما كانت تحقق 8.0 مليون دولار سنة 1997، لتعود إلى ارتفاع بعد هذا الانهيار الذي كان نتيجة انهيار أسعار البترول إلى 11.9 مليون دولار سنة 2000.

و نلاحظ من الجدول كذلك أن احتياطي الصرف في تزايد مستمر خلال الفترة (2000-2009) حيث قفزت من 11.9 مليون دولار إلى 110.3 سنة 2007 حيث تضاعف بشكل كبير خلال السنوات الموالية إلى غاية 2009 و هو الأمر الذي عزز الملائمة المالية و دعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج،

و في الفترة (2010-2013) ، هنالك تزايد مستمر في احتياطات الصرف الأجنبي نتيجة تحسن الميزان التجاري ، أما من سنة 2014 إلى 2016 فقد شهد انخفاض ملحوظ بسبب الأوضاع الاقتصادية الجزائرية ، تمثلت في عجز في الميزان المدفوعات و زيادة نسبة التضخم التي بلغن 5.4 %.

3.**الاستثمار الأجنبي المباشر**:لقد خطت الجزائر خطوات مهمة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم ، و يتضح ذلك خلال الإحصائيات التالية :

الجدول رقم (19) : الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990-2015) ، الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0.3349	11.635	30	-	-	-	270	260	606.6
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	291.6	438	1196	1065	633.7	881.3	1081.3	1795.4	1667.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	2593	2746.4	2264	2571	1484	1681	1506.73	587.31	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات التالية :

1.ناجي بن حسين : تحليل و تقديم مناخ الاستثمارات في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 31 ، 2009 ، ص 58.

2.الديوان الوطني للإحصائيات.

يمثل الجدول تدفق الإستثمار الأجنبي في الجزائر ، حيث حقق خلال الفترة (1990-1993) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للإستثمار الأجنبي ، و يرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر و على جميع الأصعدة (الجوانب السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية) ، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية و ارتفاع خدمات الدين الخارجي مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة مديونية الخارجية ، و ما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها الصندوق النقد الدولي، و كان لتدهور الأوضاع السياسية و عدم الاستقرار الاقتصادي و ارتفاع درجات المخاطرة ، أثر سلبيا على جذب الإستثمار الأجنبي أما الفترة (1996-2000) فتميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر التي تراوحت قيمتها بين 260 و 606 مليون دولار توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات.

أما الفترة (2001-2009) فتميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر ، و يشير تقرير " الأنكستاد" حول الاستثمار في العالم إلى احتلال الجزائر المرتبة الثالثة إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2002 ، و يرجع ذلك إلى الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات.[1]

أما الفترة (2010-2015) فتميزت هذه الفترة بتذبذبات في حجم الاستثمار و هذا راجع لسياسة الانتعاش المنتهجة للسلطات الجزائرية من خلال ترقية الاستثمار.

[1] ناجي بن حسين ، تحليل و تقييم مناخ الاشهارات في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 31 ، 2009 ، ص 60.

المطلب الثالث الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة:

تعد المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية يقع مقرها في جنيف عاصمة سويسرا, و قد تأسست في 01/01/ 1995 نتيجة مفاوضات دورة أورغواي الممتدة من 1986 إلى 1994 مهمتها الأساسية الاهتمام بالقواعد التي تحكم التجارة بين الدول و تتكفل بتسوية النزاعات التي اتخذتها بين أعضائها و تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من جميع القيود[1].

و من اجل الاندماج في الاقتصاد العالمي و الاستفادة من التطورات التي بلغها قررت الجزائر أن تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تهدف إلى خلق بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحا و تحررا إذ أنها تقوم على مبادئ و اتفاقيات تجارية تهدف أساسا إلى إلغاء القيود الكمية التعريفية من جهة و إلى تخفيض الرسوم الجمركية إلى مستويات محفزة و مشجعة على المبادلات التجارية من جهة أخرى لذا فإنها تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي.

إن قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية، ذلك لأنه يسمح بتصحيح الاقتصاد الوطني من خلال إرساء قواعد و أسس النظام الاقتصادي العالمي، و هو نظام اقتصاد السوق و عليه فان النتائج الإيجابية التي تهدف إلى تحقيقها من وراء هذا الانضمام قد تكون أكثر من السلبية خاصة على المدى الطويل ، لما تتوفر عليه من مقومات للتطور و التحسن الاقتصادي إذا يتم استغلالها بالشكل المناسب.

و بما أن اكتساب عضوية المنظمة العالمية للتجارة يتم عن طريق المفاوضات فان الدول النامية التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة تواجهها عدة صعوبات و عراقيل من قبل الدول المتقدمة، و في إطار مشروع انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، فقط قطعت عدة أشواط و هي الآن في المراحل الأخيرة لإتمام العملية، فقد انتهت من مرحلة توجيه الأسئلة و المفاوضات متعددة الأطراف و

[1] عباس قويدر، براهيمي عبد الله ، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، ص 56.

لم يبق أمامها إلا إنهاء المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء المهتمة بالاقتصاد الجزائري[1].

إن هذا الانضمام قد ينجر عنه عدة آثار و انعكاسات على الاقتصاد الوطني، و بسبب أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات اقتصادية و التي بدأت تعطي ثمارها فمثلا في المجال الصناعي تحصلت 30 مؤسسة عمومية و خاصة على شهادة الجودة" ISO 9000" و تمكنت من إبرام عقود شراكة مع عدة دول، أما في المجال الفلاحي ، فإن بوادر إنعاش هذا القطاع تبدو جلية، وذلك نتيجة للسياسة التي تم إتباعها ، حيث تم تسجيل نتائج جد مرضية خلال سنة 2002، لذا فان الآثار المرتقبة على الاقتصاد الجزائري قد تكون ايجابية أكثر منها سلبية ، إذا تم استغلال الفرص المتاحة بشكل جيد ، بحيث يجب العمل على حماية النسيج الصناعي من خلال تحسين طرق التسيير و الاستفادة من التكنولوجيا و التقنيات الحديثة عن طريق الاحتكاك بالشركات الأجنبية ، و كذا الاستفادة من خبرتها بإبرام عقود الشراكة ، إلا أن الوقت يبقى هو الحكم ، حيث لا يمكن التأكد من هذه الجوانب إلا بعد الدخول في المراحل الحاسمة من تطبيق إجراءات و قواعد المنظمة العالمية للتجارة ، و التفاعل مع مختلف الأطراف فيها.

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الاهداف و العراقيل، مجلة الباحث، العدد 03، 2004،ص76،ص77.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية بين الصين و الجزائر

يدخل اهتمام الصين بالجزائر ضمن نطاق دبلوماسيتها الموجهة نحو إفريقيا و الدول العربية ، وقد كانت الصين من أولى الدول التي اعترفت بالجزائر و أقامت علاقات معها منذ تأسيس حكومتها المؤقتة ، مما فتح المجال أمام نسج شبكة علاقات كبيرة بين البلدين إذ تمكن البلدين توقيع على جملة من الاتفاقيات التي تغطي كامل المجالات الاقتصادية.

المطلب الأول : موجز عن تاريخ العلاقات الصينية –الجزائرية و مجالات الشراكة بين الطرفين

تتميز العلاقات الجزائرية الصينية عن مثيلتها من الدول الإفريقية الأخرى بأنها نشأت أثناء الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي و ما قدمته الصين من الدعم الثابت للجزائر في عملية نيل الاستقلال الوطني[1] ،ومن جهتها قدمت الجزائر إسهاما هاما لاستعادة الصين مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة ، كما قدمت دعما كبيرا للصين في قضايا حقوق الإنسان بعد انتهاء الحرب الباردة كما قدمت الجزائر خلال رئاستها الدورية لمنظمة الوحدة الأفريقية من 1999 إلى 2000 ، مساعدات كبيرة للأعمال التحضيرية "منتدى التعاون الصيني الإفريقي "، مما أسهم في تأمين إقامة المنتدى في بكين بنجاح في أكتوبر عام 2000[2].

و تولي الصين أهمية كبيرة للمكانة و الدور الذي تلعبه الجزائر ، خاصة أن الصين تبقى "شريكا هاما "، فبعدما كانت أهم ثاني مصدر للجزائر منذ 2012 ب 3.31 مليار دولار ن صنفت الصين كأول مصدر للجزائر للمرة الثانية على التوالي في 2014 بواقع 8.2 مليار دولار أمريكي متجاوزة بذلك فرنسا التي كانت تستحوذ على المركز الأول لعشرات السنين ، وهو تحول تاريخي لوضع التبادلات التجارية بين الجزائر و الصين . وعليه فإن زيارة رئيس الوزراء للصين دليل على تقوية

[1] د فايزة كاب، باحثة جزائرية في الشؤون الصينية، العربية، العلاقات الجزائرية – الصينية على ضوء الزيارة التاريخية المرتقبة لرئيس الوزراء الجزائري، صحيفة الشعب اليومية اونلاين،2015 على الموقع :
Arabic.people.com.cn/n/2015/0427/c31660-8884115.html

[2] مجلة الصين اليوم، العلاقات الصينية الجزائرية، العدد 3، مارس 2004، متاح على الموقع:
Egyptianshark-blogspot.com/2012_12_01_archise.html.

العلاقات الاقتصادية و تحقيق التوازن التجاري بين البلدين . وفي ظل عمل الحكومة الجزائرية الجاد للتنمية الاقتصادية و تحسن مستوى معيشة الشعب ، و تسعى لتشجيع الاستثمارات على المستويين المحلي و الأجنبي من خلال تطوير التشريعات و إقرار الحوافز و الامتيازات ، وفرض تدابير جيدة لتوجيهه بما يخدم رقي و تطور الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى.

إن الجزائر ترغب في تطوير العلاقات الاقتصادية بينها وبين الصين إلى علاقة رابح رابح و لا تقتصر على الشقالتجاري فقط، فالجزائر تتطلع للاستفادة من تحويل التكنولوجيا و الاستثمارات الأجنبية الصينية كما تحاول استقطاب المؤسسات الصينية إلى الجزائر بغية تحفيزها على الإنتاج لتلبية السوق الداخلية و اكتساح أسواق الدول المجاورة و كذا دول البحر المتوسط ، هذه العوامل كفيلة بإعطاء دفع للعلاقات الجزائرية الصينية[1] .

وقد أكد وزير الصناعة و المناجم " عبد السلام بوشوارب" أن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الصين تعرف قفزة نوعية خاصة في المجال الصناعي ، حيث سيتم انجاز عدة مشاريع شراكة لاسيما في قطاع المناجم و تعد الصين أول ممون للجزائر سنة 2014 بقيمة 8.2 مليار دولار و زبونها ال 10 بقيمة 1.8 مليار دولار ، حيث عرف حجم الإجمالي للتبادلات تزايد مستمرا إذ انتقل من 200 مليون دولار سنة 2000 إلى 10 مليار دولار سنة 2014 مع تحقيق ربح هام لفائدة الطرف الصيني و يوجد حوالي 790 مؤسسة صينية في الجزائر لاسيما في قطاعات البناء و الأشغال العمومية و الاستيراد و التصدير[2].

و قد قررت الصين زيادة حجم استثماراتها بالجزائر ، حيث وقعا كلا البلدين في 16 اكتوبر 2016 على اتفاقية إطار لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي و التي ستسمح بخلق مشاريع مشتركة في عدة مجالات و تهدف لجلب استثمارات صينية إلى الجزائر ، هذه الاتفاقية أطلق عليها اسم " اتفاقية تعزيز

[1] الإذاعة الجزائرية، العلاقات الجزائرية الصينية: نحو إقامة علاقة رابح رابح و تجاوز العلاقة التجارية المحضة، 2015/04/27 على الرابط التالي:
www.radioalgrie.dz/news/ar/article/20150427/38461.html

[2] الإذاعة الجزائرية، العلاقات الجزائرية ستعرف قفزة نوعية، 2015/04/11 على الرابط التالي:
www.radioalgerie.dz

القدرات الإنتاجية بين الجزائر و الصين " إذ تنص الاتفاقية على إنشاء آلية تهدف إلى إنشاء قاعدة لتبادل الخبرات بين الطرفين و تشجيع الشركات و المؤسسات في البلدين لتطوير التعاون في بناء القدرات الإنتاجية تشمل مجالات الصناعة التحويلية و استغلال الموارد و الطاقات (الغاز و النفط) و الصناعة الميكانيكية و صناعة السكك الحديدية و الصناعة البتروكيماوية، و تهدف الجزائر و الصين من خلال هذا الاتفاق إلى تحسين و عصرنة القدرات الإنتاجية للمؤسسات لاسيما الجزائرية منها من خلال تمكينها من الحصول على التكنولوجيات الصناعية.

إن هذه الاتفاقية ستحدد المسار الجديد للتعاون الاقتصادي[1] بين الجزائر و الصين ، وذلك بالانتقال من الطابع التجاري للعلاقات و الصفقات العمومية للإنجاز إلى مرحلة جديدة تتمثل في الشراكة الصناعية و الإنتاج المشترك مع إطلاق العديد من المشاريع الصناعية و منها الآفاق الواعدة التي يمنحها الاستكشاف المنجمي و الاستغلال.

المطلب الثاني : مكانة الصين في التجارة الخارجية الجزائرية

تعتبر الجزائر دولة منتجة للطاقة لديها احتياطي من النفط يقدر ب 2.2 مليار برميل، بينما تمتلك احتياطا ضخما من الغاز يجعلها تحتل المرتبة التاسعة في العالم 450 مليار متر مكعب، هذا إلى جانب ثروات أخرى ما تزال في مرحلة الاستكشاف مثل الذهب و اليورانيوم و معادن أخرى في الصحراء . كما يبلغ حجم سوق استيراد السلع و المنتجات الصينية 35 مليون نسمة .و لعل أهم دلالة على ذلك المعطيات المتعلقة بحجم التبادل التجاري بين الجزائر و الصين ، إذ انتقل الحجم الإجمالي للتبادلات التجارية من 200 مليون دولار سنة 2000 إلى 10 ملايير دولار سنة 2014 مع تحقيق ربح هام لفائدة الطرف الصيني.

[1] عادل عبد الصمد ن الصين تقرر ضخ ملايير الدولارات في مشاريع شراكة بالجزائر، الجزائر اليوم، 17 اكتوبر 2016 على الرابط التالي: Aljazairialigum.com

وقد وقع الصين و الجزائر عام 2014 على مخطط يمتد لخمس سنوات للتعاون الاستراتيجي الشامل بينهما و يهدف المخطط إلى إعطاء دفع اكبر للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية سيما الاستثمارات المباشرة للصين في كافة القطاعات.

إن اتفاقية الشراكة للإستراتيجية و المخطط الخماسي تميزان بداية شراكة استثنائية بين الصين و الجزائر الأولى من نوعها التي تبرمها الصين مع بلد عربي، و أن الشركات التي تعمل في الجزائر و التي اكتسحت السوق الجزائري تسيطر حاليا على نصف المشاريع الهامة في الجزائر مثل الطريق السريع الذي يربط شرق الجزائر بغربها على مسافة 1216 كلم و التي بلغت كلفته 11 مليار دولار أمريكي . ويشار إلى أن حوالي 790 مؤسسة صينية تنشط في الجزائر ، سيما في قطاعات البناء و الأشغال العمومية و الاستيراد و التصدير ، كما أن نحو 30 ألف صيني يعملون حاليا في الجزائر في عدة مجالات بالخصوص مجال التجارة و هي اكبر عمالة أجنبية من حيث العدد.

و قد صنفت الصين في المركز الأول كأهم مصدر للجزائر في الشهور العشرة الأولى من سنة 2016 بحسب تقرير صادر عن المركز الجزائري للإعلام و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

و ذكر التقرير الذي نقلته وكالة شينخوا الصينية أن الصين صدرت الجزائر ما قيمته 6.86 مليارات دولار من السلع أي 17.81 ٪ من إجمالي واردات الجزائر التي بلغت 38.54 مليار دولار. وبلغت قيمة واردات الصين إلى الجزائر 8.22 مليارات دولار في 2015 من أصل 51.501 مليار دولار من إجمالي واردات الجزائر.

و كانت الصين صنفت كأول مصدر إلى الجزائر للمرة الثانية على التوالي بواقع 8.2 مليارات دولار في 2014 متقدمة على فرنسا التي كانت تستحوذ على المركز الأول لعشرات السنين، و هو تحول تاريخي لوضع المبادلات التجارية بين الصين و الجزائر و صنفت الصين لأول مرة في المركز الأول في عام 2013 بعلاقات تجارية خارج قطاع المحروقات فاقت 8 مليارات دولار[1].

[1] العربي الجديد، الصين اول مصدر للجزائر حتى اكتوبر 2016، 21 نوفمبر 2016 على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.ur/economy/2016/11/21/2016.

و من خلال الجدول سوف نتطرق إلى أهم صادرات وواردات الجزائر الصينية:

الجدول رقم (20) :صادرات وواردات الصين (من و إلى الجزائر)

الوحدة: 10000 دولار

السنوات	الصادرات Exports	الواردات Import	المجموع Total
2000	17292	2594	19886
2001	22235	6999	29234
2002	35191	8190	43381
2003	64594	9922	74515
2004	25808	98052	123960
2005	140442	36373	176815
2006	194751	14312	209064
2007	270548	116093	386641
2008	375191	84922	460113
2009	418084	94662	512746
2010	400000	117732	517732
2011	447188	196054	643242
2012	541666	231191	772856

2013	602390	216455	818844
2014	739518	131468	870986
2015	758335	76736	835071

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

National Bureau of Statistics of China

الجدول رقم (21) واردات الصين من الجزائر (2014 – 2016)

الوحدة: مليون دولار

رمز المنتوج	المنتوجات	واردات الصين من الجزائر		
		2014	2015	2016
المجموع	جميع المنتوجات	1314682	781572	333205
27	الوقود المعدنية، الزيوت العدنية و المنتوجات المقطرة، مواد البيتومين	1308344	774453	322763
29	المنتوجات الكيماوية العضوية	0	0	6479
41	الجلود (الفرو و الجلد)	236	5570	1304
45	الفلين و مصنوعاتة	1946	2424	908
84	المعدات و الآلات الميكانيكية، الصناعات النووية	16	90	419
51	الصوف، الشعر الناعم،الخشب، خيوط و أقمشة الفيل	0	121	405
87	السيارات الميكانيكية، الجرارات و مركبات أخرى	0	162	814
39	المواد البلاستيكية و مشتقاتها	2023	114	270

22	المشروبات، السوائل الكحولية و الخل	92	103	157
73	مواد الحديد أو الصلب المصهور	3	83	60
62	الملابس و الإكسسوارات	64	80	56
25	الملح، الكبريت، الأتربة و الحجارة، اللصقات، الجير و الأسمنت	7	10	31
38	الصناعات الكيماوية المتنوعة	0	0	11
85	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	577	7	9
90	أدوات وأجهزة فوتوغرافية أو سينمائية	2	0	4
48	الأوراق والورق المقوى، لب السيليلوز	5	3	4
61	الملابس الصوفية	10	0	3
21	مواد غذائية متنوعة	0	0	2
20	الخضر و الفواكه	0	0	3
69	مواد السيراميك	0	0	1
70	الزجاج ومشتقاته	0	1	1
71	الأحجار الكريمة، اللؤلؤ، المعادن الثمينة	0	0	0
72	الحديد و الصلب	2	0	0

86	مركبات و آلات السكك الحديدية، أدوات ميكانيكية	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على

Trade Map – Statistiques du commerce

pour le développement international des entreprises

الجدول رقم (22) :واردات الجزائر من الصين(2014–2016)

الوحدة: مليون دولار

رمز المنتوج	المنتوجات	واردات الجزائر من الصين		
		2014	2015	2016
المجموع	جميع المنتوجات	8243814	8259	/
01	الحيوانات الحية	0	0	/
02	اللحوم	0	83	/
03	الأسماك	28072	10742	/
04	الحليب و مشتقاته، البيض، العسل الطبيعي	4	5	/
05	مواد حيوانية	64	18	/
06	نباتات و منتجات الزهور	190	136	/
07	الخضر، النباتات و الجذور	11217	15549	/
08	الفواكه، قشور الحمضيات، البطيخ	168	236	/
09	القهوة و الشاي	32289	34377	/
10	الحبوب	94	47	/
11	منتجات الطحين، الخميرة، النشاء، النشويات،	31	39	/

			حبوب الغلوتين	
/	15374	12605	بذور الفاكهة، بذور الفولكة مختلفة، نباتات اصطناعية	12
/	1393	1422	العصائر و المركزات النباتية	13
/	185	47	مواد نباتية	14
/	1239	1506	شحوم و زيوت حيوانية، نباتية	15
/	726	582	أسماك و لحوم مجمدة	16
/	2728	3336	السكر و الحلويات	17
/	368	542	الكاكاو و مشتقاته	18
/	231	1773	منتوجات حبوب الحليب و المعجنات	19
/	69117	37162	منتوجات الخضر والفواكه و جزء آخر من النباتات	20
/	17912	22885	منتوجات غذائية مختلفة	21
/	48	75	المشروبات، السوائل الكحولية و الخل	22
/	2	68	مختلف الصناعات الغذائية و المنتوجات الخاصة بالحيوانات	23
/	11	1408	التبغ	24

المصدر: من إعداد الباحثة و بالاعتماد على: Trade Map مرجع سبق ذكره

من خلال الجداول يتبين لنا أن واردات الصين من الجزائر انخفضت في السنوات الثلاث الأخيرة، بحيث بلغت قيمة جميع المنتوجات خلال 2014 بـ1314682 مليون دولار ، بينما انخفضت بقيمة 781572 مليون دولار سنة 2015، في حين في 2016 انخفضت بدرجة كبيرة لتصل إلى 333205 مليون دولار، و هذا يعود إلى وجود حصة أكبر لواردات الصين من الجزائر للمنتوجات النفطية، حيث بلغت في 2014 ،1308344 مليون دولار، تلتها المواد البلاستيكية و مشتقاتها بقيمة 2023 مليون دولار، أما الآلات و المعدات الكهربائية فقد بلغت قيمتها 577 مليون دولار، أما فيما يخص باقي المنتوجات الأخرى ، فلم يكن لها حصة كبيرة في واردات الصين من الجزائر. كما يتبين لنا أن واردات الجزائر زادت قيمتها في 2015 إلى 8259682 مليون دولار مقارنة مع السنة التي قبلها (2014) بقيمة 8243814 مليون دولار، فقد سيطرت منتوجات الخضر و الفواكه و النباتات على الواردات الجزائرية من الصين بقيمة 37162 و هذا في سنة 2014، في نفس السنة تليها منتوجات القهوة و الشاي بقيمة 32289 مليون دولار، في حين المواد الغذائية انخفضت فقد بلغت قيمتها 22885 مليون دولار، و التي انخفضت قيمتها في سنة 2015 إلى 17912 مليون دولار.

المطلب الثالث: مكانة اليوان الصيني و دوره في المدفوعات الجزائرية

إن كلمة "اليوان" تعني العملة الصينية الرسمية الحالية، و إدراجه علامة مهمة على مسار اندماج الاقتصاد الصيني بالنظام المالي العالمي. إن دخول اليوان ضمن النادي الدولي للعملات له تأثيرات إيجابية كبيرة على التبادل التجاري للعالم مع الصين، و هذه التأثيرات تؤثر كذلك على الجزائر خاصة كون أن الصين أول بلد تستورد منه الجزائر.

1- تطور سعر صرف اليوان:

رغم الإنتعاش الكبير الذي عرفته الصين في مختلف المؤشرات الاقتصادية، إلا أن قيمة سعر صرف اليوان لم تكن بنفس المستوى مقارنة بقيمة عملات الدول الصناعية الكبرى، و فيما يلي يمكن عرض تطور سعر صرف اليوان من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(23) تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار

السنوات	قيمة اليوان مقابل الدولار	السنوات	قيمة اليوان مقابل الدولار	السنوات	قيمة اليوان مقابل الدولار
1978	1.68	1992	5.51	2006	7.97
1979	1.55	1993	5.76	2007	7.61
1980	1.50	1994	8.62	2008	6.95
1981	1.70	1995	8.35	2009	6.83
1982	1.89	1996	8.31	2010	6.77
1983	1.98	1997	8.29	2011	6.46
1984	2.32	1998	8.28	2012	6.31
1985	2.94	1999	8.28	2013	6.20
1986	3.45	2000	8.28	2014	6.14
1987	3.72	2001	8.28		

1988	3.72	2002	8.28	
1989	3.77	2003	8.28	
1990	4.78	2004	8.28	
1991	5.32	2005	8.19	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي

Worldbankgroup[us]/https//data.abankaldouli.org/indicator/PA.Nus.FCRF ?locations=cn

من خلال الجدول نرى أن قيمة صرف اليوان مقابل الدولار شهدت انتعاشا في السنوات الأولى لفترة الدراسة، لتشهد بعدها قفزة نوعية، حيث انتقل من 5.76 سنة 1993 إلى 8.35 سنة 1995، بعدها استقر سعر صرف اليوان نسبيا في حدود 8.28 إلى غاية سنة 2005، حيث أعلنت الحكومة الصينية إصلاح السياسات النقدية، حيث تبنت الصين آنذاك نظام التعويم الموجه ، بعد ذلك تراجعت قيمة اليوان في المراحل المتبقية من الدراسة إلى 6.14 سنة 2014.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن الصين تتحكم في سعر صرف اليوان من خلال متوسط السعر الرسمي الذي يمكن أن يتحرك بنسبة 2% يوميا[1] و مع ذلك واجهت الصين ضغوطا لإصلاح سياسة العملة في ظل سعيها لإدراج اليوان ضمن سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي.

كما أن هناك دوافع و تحديات تدفع باليوان الصيني إلى التحول إلى عملة دولية تتمثل في [2]:

[1] http://ar.insider.pro/investment/2015-08/18/Lunch-quit-Isyn-btkhfyd-qywn/

[2] المركز الوطني للأبحاث و استطلاع الراي، هل يهدد اليوان عرش الدولار؟ hero.sy/ ?p=434,2014/03

أ- الدوافع: يمكن عرض أهم الدوافع لتحول اليوان الصيني إلى عملة دولية كالتالي:

- تصاعد وزن الاقتصاد الصيني: بالرغم من حالة الركود التي يعانيها الاقتصاد العالمي، شهد الاقتصاد الصيني نموا كبيرا جعله يحتل المرتبة الثانية عالميا متغلبا على الاقتصاد الياباني بحيث يمثل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و يتوقع أن تتزايد معدلات نمو الاقتصاد الصيني مع نهاية العقد المقبل.
- تراكم احتياطات النقد الأجنبي: استطاعت الحكومة الصينية مراكمة احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي وصلت قيمتها إلى ما يعادل 3.2 تريليون دولار من العملة الصعبة 70% منها من الدولار الأمريكي، وهي السياسة التي اتبعتها بعض الدول منذ بداية الأزمة المالية العالمية، كمؤشر على تراجع الثقة بالدولار الأمريكي مما يساعد على التخفيف من وطأة الأزمات في حالة انهيار قيمة الدولار و على هذا النحو سعت الحكومة الصينية إلى توسيع المخزون من الذهب و التخلي التدريجي عن الدولار كمكون رئيسي للاحتياطي من النقد الأجنبي.
- التحرير التدريجي لقيمة اليوان: أعلنت الحكومة الصينية خلال عام 2005 عن تطبيقها لنظام تحرير سعر الصرف بشكل تدريجي و التخلي عن سياسة الربط الكامل لسعر صرف اليوان بالدولار الأمريكي، و الاعتماد بدلا من ذلك على ربط اليوان بسلسة من العملات المتغيرة.

و يقضي هذا النظام الجديد بالإبقاء على سعر صرف اليوان عند مستويات معقولة.

- زيادة المعروض النقدي من اليوان: صاحب التحرير الجزئي لسعر صرف اليوان زيادة كبيرة في الطلب على العملة لاغراض التجارة، الاستثمار و المعاملات المالية، الأمر الذي قابله توسع في الائتمان المصرفي، و هو ما كان مطلوبا أيضا لتمويل التوسع في الاستثمارات

الحكومية، وعليه يرى البعض أن زيادة استثمارات الصين المباشرة و قروضها في الخارج تساعد على استقرار مكانة الصين في التجارة العالمية.

ب– التحديات: هناك تحديات تعيق تحول اليوان الصيني إلى عملة دولي، و من بينها:

- عدم تطور أسواق المال الصينية، رغم كبر حجم الاقتصاد الصيني إلا أن أسواق المال في هذا الاقتصاد لم تصل إلى درجة نضج مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا، حيث تعاني الأسواق المالية في الصين من ضعف أعداد المتعاملين من مشترين و بائعين، خاصة ما يتعلق بالسندات الحكومية و بالتالي محدودية معدل التداول في هذه الأسواق بالإضافة إلى تقلب الأسهم في هذه الأسواق الصاعدة، بما يقلل من جاذبية هذه الأسواق للاستثمار و من ثم يقلل من حجم الطلب على اليوان الصيني لغرض الاستثمار.
- تمركز الاقتصاد حول التصدير: رغم أن ازدهار التبادل التجاري في الصين كان السبب الرئيسي في زيادة مستويات الطلب على اليوان الصيني من مختلف مناطق العالم، كون الصين أكبر دولة تجارية، إلا أن تركز الاقتصاد على جانب التصدير يعتبر أحد العوائق الأساسية أمام قدرة الحكومة على تحرير سعر صرف عملتها المحلية و الذي قد يِدي إلى رفع قيمة اليوان و من ثم رفع أسعار الصادرات الصينية مما يفقدها أحد أهم مميزاتها التنافسية في مواجهة صادرات الدول الأخرى، مع انخفاض القوة الشرائية للعملات الأخرى مقابل اليوان.
- تشوهات نمو الاقتصاد الصيني أدت الإنكماشات السابقة في معدلات الصادرات الصينية إلى التأثير السلبي على الاقتصاد، بحيث شهد تراجعا في معدلات النمو الحقيقي بلغ أقصى معدل له خلال عام 2013 ليصل إلى معدل نمو 8%، الأمر الذي تتبعه بالضرورة تشوهات في هيكل توزيع الثروة في الصين.

2- انضمام اليوان الصيني إلى سلة عملات صندوق النقد الدولي:

اتخذ قرار المجلس التنفيذي بإضافة اليوان الصيني في سياق مراجعة أسلوب تقييم حقوق السحب خاصة التي تتم كل خمس سنوات و عادة ما تجري في هذه المراجعات تقييم معايير اختيار العملات التي تدخل في السلة، و اختيار هذه العملات و منهجية ترجيح أوزانها و تكوين السلة، ولا تدخل في نطاق هذه المراجحات القضايا الأوسع المتعلقة بدور حقوق السحب الخاصة في النظام النقدي الدولي و توزيع حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء. ويهدف إطار التقييم إلى دعم حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي دولي.

و طبقا لنتائج مراجعة تقييم حقوق السحب الخاصة في عام 2010 و ما تلاها من مناقشات المجلس التنفيذي في 2011 ، حيث تمت المصادقة على بقاء معايير إدراج العملات في سلة حقوق السحب الخاصة دون تغيير. ونظرا للأهمية المتزايدة التي يكتسبها الاقتصاد الصيني تقرر أن مراجعة 2015 ينبغي أن تركز على المقومات الأساسية المطلوبة لتقرير ما إذا كان ينبغي إدراج اليوان في سلة العملات ، وبعد جهد كبير اشتركت فيه مختلف الإدارات لبحث القضايا المعقدة التي تنشا مع تطور الأسواق المالية . أتاح المجلس التنفيذي تقرير إمكانية اعتبار اليوان الصيني عملة قابلة للاستخدام و التداول على نطاق واسع (طبقا لتعريف العملة القابلة للاستخدام الحر في اتفاقية تأسيس الصندوق)[1].

و في 01 اكتوبر2016 دخلت العملة الصينية إلى نادي العملات المرجعية المعتمدة لدى صندوق النقد الدولي ، هذا التحرك يقر بتقدم الصين المستمر على مسار الإصلاح و يعمل على دعمه.

و حسب ما اقره مدير إدارة الاستراتيجيات و السياسات و المراجعة بالصندوق السيد"سيدارتتيواري" أن إدراج اليوان علامة مهمة على مسار اندماج الاقتصاد الصيني في النظام المالي العالمي . و يأتي قرار الصندوق باعتبار اليوان عملة قابلة للاستخدام الحر انعكاسا لتوسع الدور الذي تقوم به الصين في

[1] صندوق النقد الدولين مقال : الصندوق يضيف اليوان الصيني لبى سلة عملات حقوق السحب الخاصة، 30 سبتمبر 2016، على الرابط التالي: http://www.inf.org/ar/News/articles/2016/03/29/AM16-NA093016IMF-Adds-chinese-renmmbt-to-special-Drowing-Right-Basket.

التجارة العالمية و الزيادة الكبيرة في استخدام اليوان و تداوله على المستوى الدولي . ويقر هذا القرار بالتقدم الذي تحقق في الإصلاحات التي تجريها الصين في النظام النقدي و نظام سعر الصرف و النظام المالي ، و يعترف بإنجازاتها في تحرير الأسواق المالية و إدماجها في الاقتصاد العالمي و تحسين بنيتها التحتية.

إن إدراج اليوان في سلة حقوق السحب الخاصة يعزز عملية تحويله و يفرض تدويل العملات اشتراطات قوية على أسواقها و مؤسساتها . وتوضح التجربة أن من هده العوامل إنشاء أسواق مالية عميقة و سائلة، و تحقيق نتائج اقتصادية كلية يمكن التنبؤ بها و إيجاد مؤسسات قوية و موثوقة.

إن إدراج اليوان ليس علامة مهمة في مسيرة الصين فقط، بل في مسيرة حقوق السحب الخاصة ذاتها ، فهذه أول مرة تضاف فيها عملة جديدة إلى السلة منذ أن حل اليورو محل الفرنك الفرنسي و المارك الألماني سنة 1999 ، و ضم اليوان يزيد من تنوع سلة حقوق السحب الخاصة، و يجعل تكوينها أكثر تمثيل للعملات الرئيسية في العالم و لذلك تؤدي هذه الخطوة إلى زيادة جاذبية حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي دولي.

3- اثر إدراج اليوان الصيني في المعاملات التجارية الجزائرية مع الصين:

سيساهم إدراج العملة الصينية "اليوان" في تسوية فاتورات واردات الجزائر من الصين في التقليل من خطر تقلب سعر الصرف لصالح المستوردين الوطنيين حسبما صرح به مسؤول هيئة بنكية . وكان بنك الجزائر قد أرسل في نوفمبر 2015 تعليمة للبنوك تم من خلالها إبلاغهم بضرورة الاستعمال الحصري للعملة الصينية في تسوية فاتورات واردات الجزائر من الصين . و كان المستوردون الجزائريون مجبرين من قبل على دفع قيمة الفاتورات بالدولار الأمريكي في حين يحدد المونون الصينيون قيمة السلع باليوان ما يتسبب في وضع الجانب الجزائري أمام خطر مزدوج لتقلب سعر الصرف و هو سعر صرف الدولار مقابل اليوان و كذا سعر صرف الدولار مقابل الدينار . لكن و عقب تعليمة بنك الجزائر سيكون المستورد الجزائري للمواد الصينية أمام خطر واحد و هو سعر صرف الدينار مقابل

اليوان .في المقابل لن يكون لهذه التعليمة اثر كبير على قيمة الفاتورة الإجمالية للواردات الجزائرية من الخارج ، بما أن واردات الجزائر من الصين لا تمثل إلا نسبة14% من مجموع الواردات .

أصبحت الصين فاعل مهم في التجارة الدولية زيادة على احتلال عملتها المرتبة الرابعة عالميا في سلم العملات الأكثر رواجا في العالم ، و بالتالي يسعى هذا إلى توسيع رقعة استعمال اليوان بفضل تعاملاته التجارية الهامة عبر العالم .

وقال الخبير الاقتصادي ""محمد شريف بلميهوب": "اعتقد أن هذا القرار ممتاز نظرا لأهمية التبادلات التجارية بين الجزائر و الصين و بالتالي فبدل المرور عن طريق الدولار سيتمكن المستوردون الجزائريون من تحويل الدينار إلى اليوان لتسوية فواتيرهم و هذا ما يقلل من خطر تبادل العملة".و حسب هذا الخبير إن هذا الإجراء لديه بالتأكيد ميزة تجارية للمستوردين الذين سيستفيدون من التراجع الحالي لليوان مقابل الدولار و كذلك ربح فارق يمكن أن يصل إلى 15% من سعر الاستيراد ، و علاوة على ذلك أكد أن العملة الصينية ليست عملة احتياط دولية مثل الدولار و اليورو لذلك تخضع لتقلبات اقل مقارنة للعملات القوية مما يجعل خطر صرف الدينار–اليوان منخفض جدا[1].

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، التجارة الجزائرية الصينية: ادراج اليوان يقلل من خطر تقلب سعر الصرف،21-12-2015 على الرابط التالي: https://www.djazairess.com/aps/433745.

المطلب الرابع: آفاق و مستقبل العلاقات التجارية الجزائرية الصينية في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة

أكد الطرفان الجزائري و الصيني رغبتهما في تعزيز التعاون البيني و الانتقال نحو آفاق جديدة من خلال قفزة نوعية تنقله في المجالات التقليدية كالبناء و البنى التحتية و الاتصالات إلى مجالات أوسع تأخذ بعين الاعتبار القطاعات التي توليها الجزائر أولوية ضمن مخططها الخماسي للتنمية، منها الفلاحة و الصناعة و السياحة فحيوية الاقتصاد الصيني و انتهاجه الموفق ضمن الاقتصاد العالمي يفتح آفاق جديدة أمام توسيع العلاقات بين الجزائر و الصين في الميادين الاقتصادية و التجارية.

وقعت الجزائر و الصين يوم 16 اكتوبر2016 اتفاقية إطار لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي ، و التي ستسمح بخلق مشاريع مشتركة في عدة مجالات و تهدف لجلب استثمارات صينية إلى الجزائر .أطلق عليها اتفاقية تعزيز القدرات الإنتاجية بين الجزائر و الصين ، هذه الاتفاقية ستمكن من اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية البينية المبنية حاليا على التبادل التجاري و عقود الانجاز العمومي و توجيهها نحو ديناميكية استثمار و انتاج مشترك من خلال وضع إطار تنفيذي وقاعدة للشراكة الصناعية و التكنولوجية بين البلدين.

و قد أكد نائب وزير التجارة الصيني "كيان كيمينغ" أن هذه الاتفاقية ستسمح بزيادة حجم الاستثمارات الصينية في الجزائر المقدرة حاليا بحوالي 2.5 مليار دولار[1].

تضع الحكومة الجزائرية هذه العلاقة التجارية مع الصين في صلب اهتماماتها تسخر لذلك جميع الوسائل الضرورية لاسيما اشكال الحماية المستثمرين من خلال قانون الاستثمار الجديد الذي يمنح مزايا استثنائية ذات الأهمية، و من خلال مختلف المشاريع التي أقيمت بين البلدين يمكنهما أن يذهبا سويا نحو الأسواق الإفريقية أولا و أيضا كل أسواق منطقة الحوض الأبيض المتوسط و جنوب أوروبا و البلدان العربية و ذلك لامتلاك المؤسسات الصينية الخبرة اللازمة لذلك، كما يعد التعاون بين القوى

[1] عادل عبد الصمد، مفاوضات بين الجزائر و بكين لاستعمال اليوان في المبادلات التجارية (الصين تقرر ضخ ملايير الدولارات في مشاريع شراكة بالجزائر)، الجزائر اليوم،2016 على الرابط التالي: Aljazairalyoum.com

الإنتاجية بين البلدين الحل الأنجع لتحقيق الانتعاش الاقتصادي لاسيما بعد الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي.

إن البلدين يسعيان إلى الوصول إلى شراكة إستراتيجية و ذلك من خلال مفاوضات حول مشاريع مشتركة ستعرف تطورا في الميدان في مختلف المجالات[1].

[1] حنان ح ، الجزائر و الصين تطمحان لتحقيق شراكة استراتيجية اقتصادية، جريدة المساء، 17 اكتوبر 2015 .

الخلاصة:

رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال تحرير الاقتصاد إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو خارج المحروقات.

فالجزائر تربطها مبادلات متينة مع جمهورية الصين الشعبية و ذلك من خلال مختلف الشراكات الإستراتيجية التي قامت بها البلدين في شتى المجالات ، و لذلك كانت و ما زلت الصين تحتل الصدارة في قائمة الشركاء التجاريين للجزائر و كما تسعى هذه الثنائية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي و ذلك لأخذ مكانة في الاقتصاد العالمي و تطور كل من البلدين . كما أن دخول اليوان إلى سلة العملات انعكس ايجابيا على الاقتصاد العالمي و اقتصاديات الدول النامية المتعاملة مع الصين كالجزائر التي بدأت في أواخر السنة 2016 التعامل بهذه العملة في المدفوعات مما ينعكس عليها بالإيجاب ، كما يحد من خطر تقلب سعر الصرف.

تعتبر التجارة الخارجية المحرك الأساسي لاقتصاد دولة ما فهي تساهم في تسهيل المبادلات الاقتصادية و تنظيمها ، و تجمع بين الأمم و تلاقي بين المتعاملين و تقرب المسافات بين المتبادلين.

تعد تجربة الإصلاح الاقتصادي في الصين انطلاقا من 1978 نموذج مثالي للنجاح ، ومن خلال هذه الإصلاحات استطاعت الصين أن تحقق معدلات مرتفعة و مستمرة خلال السنوات و قد لعبت التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات و الواردات الدور الرئيسي في هذه الإصلاحات ، لذلك من خلال استيراد المواد الاولية و المنتجات النصف مصنعة و استغلالها في عملية التصنيع ، ثم اعادة تصديرها في شكل منتجات تامة تمتاز بتنافسية عالية ، مردُّها الى اليد العاملة الرخيصة التي قامت بإنتاجها ، وهو ما مكنها من غزو مختلف الأسواق العالمية.و قد انعكس هذا الإصلاح على مختلف المؤشرات الاقتصادية للصين ، فشهدت نموا ملحوظا و مستمر خلال السنوات الأخيرة ، رغم تراجع البعض من جراء الأزمة المالية سنة 2008، و مع انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة زاد عدد شركائها التجاريين و من ثم زادت قيمة مبادلاتها التجارية الخارجية من خلال اقتحامها لأسواق جديدة.

إن الجزائر في خضم العوامة المتسارعة و اللامساواة العميقة التي كشفت التباين الواضح بين مستويات النمو الاقتصادي و الاجتماعي تسير اتجاه الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي هذا الاندماج لم يعد خيارا بل واقع لا يمكن تجاوزه ، فلقد أبدت الجزائر مجهودات جبارة لتحسين اوضاعها الاقتصادية من اجل مواكبة التطورات العالمية.

ان مجمل الاصلاحات التي قامت بها الجزائر من اجل تحرير التجارة الخارجية من خلال تحسين المناخ الاستثماري. لقد مرت التجارة الخارجية الجزائرية بعدة تطورات بعد ما كانت تفرض قيود على التجارة الخارجية من رسوم جمركية و تراخيص استيراد تحولت الى احتكار للتجارة الخارجية و لقد ادى بها الى تحرير تجارتها الخارجية و محاولتها الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

قررت الجزائر ان تنظم الى المنظمة العالمية للتجارة التي تهدف الى خلق بيئة تجارية دولية أكثر انفتاحا و تحررا . وتضل الجزائر صاحبة الرقم القياسي في إجراء المفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، فرغم إجراء 11 جولات من المفاوضات لم تنجح الجزائر في الدخول الى المنظمة العالمية للتجارة .

تسعى الجزائر الى الاندماج العالمي وذلك عن طريق ربط اقتصادها بمختلف الاقتصاديات القوية خاصة الاقتصاد الصيني الذي يعتبر ثاني قوة اقتصادية عالمية و ذلك لمواكبة التطورات و التحولات على الصعيد الدولي.

النتائج:

- تعددت النظريات و الاتجاهات المؤشرة لقيام التجارة الخارجية، و انقسمت إلى عدة مدارس ، حيث اقتصرت النظرية الكلاسيكية إثر تحليلها لظاهرة التبادل الدولي في تباينها بأن الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة هو سبب قيام التجارة الخارجية ، ثم جاءت النظرية النيوكلاسيكية لتعميق و تكملة التحليل الكلاسيكي ببحثها في اسباب اختلاف النفقات النسبية و التي تتمثل في تفاوت الدول في مدي وفرتها على عناصر الانتاج المختلفة ، الا ان الواقع يخالف ما توصلت إليه هذه النظريات ، حيث نجد ان جانبا كبيرا من التجارة الخارجية يتم بين الدول المتقدمة.
- إن نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية مرهون بالقيود التي تقع على الدولة و بطبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة و الاستقرار على المستويات.
- و الجزائر بدأت في تحرير التجارة الخارجية و إرساء قواعد اقتصاد السوق في ظروف جد صعبة كانت بمثابة عائق حقيقي للقيام بعملية تحرير التجارة الخارجية و ضمان نجاحها.
- تدخل الصين إلى شمال إفريقيا عبر بوابة التعاون جنوب- جنوب و من خلال البعد التضامني، فالاقتصاد الصيني الذي يمثل وحده 10% من الاقتصاد العالمي ، من خلال توجيه الانشطة الصناعية نحو التصدير و جلب الاستثمارات الأجنبية ، فلقد نجحت الصين

في تحويل الفائض الاقتصادي إلى فاعل تنموي من خلال رفع معدل الاستثمار إلى 35% في ظرف زمني قصيرو هدا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- تتجلى قوة الصين في قدرتها على التأقلم مع خصائص البلد الاقتصادية ،و تنويع استثماراتها ، و يرجع نجاح الصين في شمال افريقيا الى مقاربتها الشمولية فهي المورد ، الموزع و الممول عبر مؤسستها الوطنية المالية .
- تستفيد الصين في شمال افريقيا من المواد الاولية و المنتوجات الفلاحية ، و تنقسم واردات الصين من شمال افريقيا الى مواد طبيعية ، مواد نفطية(سلع فلاحية و غذائية).
- تعتبر العلاقات الجزائرية الصينية نموذجية لكون أن الجزائر وجدت في الصين الدعم المعنوي و المادي لتحسين اقتصادها ،و تعزز التعاون الجزائري الصيني من خلال التوقيع على الخطة الخماسية للتعاون الاستراتيجي الشامل للفترة الممتدة من 2014 الى 2018.
- و لم يكن طلب الجزائر و اصرارها المستمر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و الذي مازالت تخوض مغامرة مفاوضاته الى يومنا هذا إلا تأكيدا منها على خيارها في التحرير التجاري و ازالة كل القيود في هذا المجال ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي الهادف الى اعداد الارضية المناسبة للاستثمار.
- استجاب التعاون الاقتصادي و التجاري بين الصين و الجزائر للتطلعات الحقيقة للجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال عقد العديد من الاتفاقيات ، كما تهدف اتفاقية تعزيز القدرات الانتاجية بين الجزائر و الصين الى انشاء قاعدة لتبادل الخبرات بين الطرفين و تشجيع الشركات في البلدينو هدا كاثبات لصحة الفرضية الثانية.
- إن الجزائر تطمح لان تصبح وجهة مميزة للمستثمرين الصينيين الذين يطمحون الى كسب المزيد من الاسواق الدولية لاسيما اسواق منطقة شمال افريقيا لذلك اكدت الحكومة الجزائرية بتدليل كل العقبات التي تعيق المشاريع الصينية بالجزائر ، و اشارت كذلك ان الاتفاقية لتعزيز القدرات الانتاجية تسمح بإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين الصينيين .

- تحتل الصين المرتبة الاولى في قائمة البلدان التي تستورد منها الجزائر مختلف السلع في حين يبقى آخر بلد في قائمة الدول التي تصدر لها منتوجاتها لهذا تم ادراج اليوان الصيني لتسوية الواردات الجزائرية ، حيث ان استعمال اليوان قد يقلل خطر تقلبات سعر صرف الدولار و اليورو و هذا بسبب انخفاض الطلب عليهما و لكن من جهة اخرى قد يؤدي ارتفاع خطر سعر صرف اليوان مقابل الدينار بسبب لجوء المستوردين الى السوق الموازية.
- وقد يؤدي استعمال اليوان الى استقرار نسبي لاسعار السلع الاساسية المستوردة من الصين مما يؤثر ايجابا على الميزان التجاري على المدى القصير و لكن قد يتحقق هذا اذا لجأ المستوردين الجزائريين الى البنوك عند طلب العملة الصينية من اجل تسوية وارداتهم.

الافاق المستقبلية :

و في الأخير و رغم الصعوبات التي واجهتها لاستكمال هذا العمل ، إلاأننا حاولنا و بتوفيق من الله تعالى ان نلم بأهم جوانب البحث أملين ان نكون قد استوفينا جوانب الدراسة و كأفاق يبقى المجال مفتوح ، حيث يمكننا طرح الاسئلة التالية:

افاق العلاقات التجارية الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية؟

تأثير سعر الصرف اليوان على التجارة الخارجية الصينية؟

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها ؟ط1 ، مصر، ايتراك للنشر و التوزيع، سنة 2005.
2. أسامة مجذوب : " الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش" ، دار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، سنة 1996.
3. إيمان ناصف عطية، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، الأزاريطة، 2008.
4. جون هدسون و آخرون؛ العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية 1987.
5. حمد عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة الزهراء الشرق، 1996.
6. خالدي الهادي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة ، الجزائر ، 1986
7. رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود و مصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2001.
8. رشاد عصار و آخرون، " التجارة الخارجية" طبعة (1) ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، سنة 2000.
9. رشيد ين ديب، نادية شطاب عباس، "اقتصاد جزئي، نظرية و تمارين"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003
10. رضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع،جمهورية مصر العربية، سنة 2007 .

11. رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار النشر ، عمان ، الأردن 2000.

12. سامر خير احمد، العرب و مستقبل الصين من النموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، بيروت، 2009.

13. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993.

14. سعد محمد عثمان و سامرة نعمة التامر ، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني و آفاق تطوره المستقبلي، دار الوائل للنشر، عمان ن الأردن، ط 1 ، 2001.

15. السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2009.

16. شارلي هور، الصين ثورة من؟ مصر، مركز الدراسات الاشتراكية، سنة 1995.

17. شيونقوانغ، جغرافيا الصين، ت : أبو جراد، ط1 ، دار النشر للغات الأجنبية، بكين، 1987.

18. ضياء مجيد الموسوي ، الخوصصة و التصحيحات الهيكلة : آراء و اتجاهات ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998.

19. طالب محمد عوض، التجارة الدولية، نظريات و سياسات ، الطبعة الاولى، 1995

20. عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدى محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، الإسكندرية، بدون ناشر.

21. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2000.

22. عبد المجيد محمد التكريتي، دراسة في سياسات التجارة الخارجية، مطبعة الإرشاد، بغداد سنة 1982.

23. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات ، ادر المسيرة، عمان، ط2 ، 2010.

24. فرانسوان لوموان، ترجمة : د صباح ممدوح كعدان، الاقتصاد الصيني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

25. فليح حست خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان- الأردن ، سنة 2001.

26. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، بيروت العربية، ص 193- 194.

27. محمد السيد عابد، "التجارة الدولية"، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

28. محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية، 2000.

29. محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

30. محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار المعارف العربية، القاهرة، 1999.

31. مهند بن عبد الملك سلمان، احمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (دراسة وصفية)، فبراير 2016، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود.

32. وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الاتفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية – مكتبة حسين العصرية- الطباعة و النشر و التوزيع – بيروت – لبنان سنة 2010 .

33. وودي لي سوي فومين تشنغ لي، " الاقتصاد الصيني" الذاكرة للنشر و التوزيع بالاشتراك مع دار النشر الصينية عبر القارات، ط1 ،2012.

34. وي زانج، دراسات عالمية للإصلاح الاقتصادي في الصين و دلالته السياسية، العدد 11، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1996.

الأطروحات، رسائل، مقالات و المجلات:

1. احمد عبد الأمير الانباري، دراسة في التجربة الصينية للفترة من 1978 – 2005 ، شبكة النبأ المعلوماتية.

2. أحمد نصير ، أثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2013-2014.

3. الإذاعة الجزائرية، العلاقات الجزائرية الصينية: نحو إقامة علاقة رابح رابح و تجاوز العلاقة التجارية المحضة، 2015/04/27.

4. أيمن بن التهامي، المغرب و الصين: علاقة خمس عقود تتوج بشراكة إستراتيجية، أفريل 2014

5. بلغانمي نبيلة ، سحنون جمال الدين ، إصلاح نظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة ، العدد 09 ، جانفي 2017.

6. الجريدة الرسمية – المادة 55 – العدد 13 – 1995 - ص 11

7. حسين غازي رشيد، محددات الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الصين و العراق، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة و الاقتصادية بجامعة بغداد ، 2010

8. حمشة عبد الحميد ، دور التحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2012-2013 ، بسكرة.

9. حنان ح ، الجزائر و الصين تطمحان لتحقيق شراكة استراتيجية اقتصادية، جريدة المساء، 17 اكتوبر 2015 .

10. الخبر ، البنك الدولي يتوقع انخفاض نمو الاقتصادي الجزائري في 2017 ، 17 أفريل 2017

11. زايدي بلقاسم ، انعكاسات و تحديات لدور الاقتصاد الجزائري في ظل الشركة الأورو-متوسطية ، الملتقى حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة البليدة ، 21-22 ماي 2002.

12. السفير وانغ واتغشيننغن الصين و إفريقيا – نموذج ايجابي في العلاقات الدولية – 06 – 01 – 2011.

13. صحيفة الشعب اليومية، الاضطرابات في منطقة شمال إفريقيا لم تؤثر على التعاون ....بين الصين و افريقيا، 2012.

14. صحيفة الشعب اليومية، ملامح جديدة لعلاقات الصينية الإفريقية 2012.

15. صندوق النقد الدولين مقال : الصندوق يضيف اليوان الصيني لبى سلة عملات حقوق السحب الخاصة، 30 سبتمبر 2016.

16. صواليلي نصر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، اطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير، جامعة الجزائر،2005- 2006.

17. الصين اليوم، ماهي أهم المراحل و المحطات الدبلوماسية التي مرت بها العلاقات الصينية_ التونسية؟ 2013.

18. طارق قندوز ، رصيد ميزان التجارة الخارجية في مفترق الطرق (معدل التضخم ، سعر الصرف الفساد الإداري) ، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية ، 6 ماي 2015 ، ص 2و3مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الطالبة بوكنة نورة " تحويل التجارة الخارجية في الجزائر" 2010-2012 .

19. الطاهر جليط ، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2014، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد السادس ، ديسمبر 2016.

20. عادل عبد الصمد، الصين تقرر ضخ ملايير الدولارات في مشاريع شراكة بالجزائر، الجزائر اليوم، 17 اكتوبر 2016 .

21. عادل عبد الصمد، مفاوضات بين الجزائر و بكين لاستعمال اليوان في المبادلات التجارية (الصين تقرر ضخ ملايير الدولارات في مشاريع شراكة بالجزائر)، الجزائر اليوم،2016.

22. عباس جواد كديمي، دينغشياوينغ...مهندس نهضة الصين الحديثة، صحيفة الشعب اليومية، 2012/02/23.

23. عباس قويدر، براهيمي عبد الله ، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2.

24. عبد الرحمان بن سانية، " الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصيفية" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص اقتصاد التنمية لسنة 2012 – 2013، ص 114.

25. عواطف مطرف ، تحرير القطاع التأمين في الجزائر : عرض للمسار ووقوف عند النتائج ، مجلة التواصل في اقتصاد و الإدارة و القانون ، العدد 35 ، سبتمبر 2013.

26. فايزة كاب، باحثة جزائرية في الشؤون الصينية، العربية، العلاقات الجزائرية – الصينية على ضوء الزيارة التاريخية المرتقبة لرئيس الوزراء الجزائري، صحيفة الشعب اليومية اونلاين،2015 .

27. لين يي فو، "الصين ستظل محرك نمو الاقتصاد العالمي" مقال الكتروني.

28. محمد عطية محمد ريحان، التجربة الاقتصادية و تحرياتها المستقبلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة ، ص 47.

29. محمد نجيب السعد، باحث أكاديمي عراقي، مقالة بعنوان : من سيقود آسيا : الصين ام اليابان؟ العلاقات الصينية اليابانية بين دفء الاقتصاد و برودة السياسة ، 16 – 05- 2015.

30. محمود خليفة جودة محمد، " أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي و تداعياته، 1991 – 2010 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، (مقال)

31. المركز العربي للمعلومات (AIC)ن العلاقات بين الصين و الاتحاد الأوروبي

32. المركز الوطني للأبحاث و استطلاع الراي، هل يهدد اليوان عرش الدولار؟.

33. مصراوي، العلاقات الإقتصادية بين مصر و الصين في أرقام ، يوم 04 سبتمبر 2017.

34. المعرفة، العلاقات الصينية المصرية.

35. معمر عطوي، الصين الجماهيرية: المصلحة أولا، 2011.

36. مقال إلكتروني: كيف تحول إقتصاد الصين إلى ثاني اكبر إقتصاد عالمي؟

37. مقال إلكتروني:الصين أكبر إقتصاد في العالم عام 2030

38. منتدى تنمية المهارات و التكوين ، الإصلاح الجبائي في الجزائر و آثاره على التنمية الاقتصادية

39. منصور فالح إسماعيل الحيصة، " الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى(1990 – 2008) " ، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2009.

40. موسوس مغنية ، أثر تحرير التجارة الخارجية على جدول التغطية في الفترة 2000-2013 ، دراسة المقارنة بين الجزائر و مصر، محلية اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 11 .

41. موسوس مغنية ، أثر تحرير التجارة الخارجية على جدول التغطية في الفترة 2000-2013 ، دراسة المقارنة بين الجزائر و مصر، محلية اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 11 .

42. ناجي بن حسين تحليل و تقديم مناخ الاستثمارات في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 31 ، 2009.

43. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل، مجلة الباحث، العدد 03، 2004.

44. نيرمين السعدني، الصين و عضوية منظمة التجارة العالمية – التحديات و الآثار ، مجلة السياسة الدولية، يوليو 2002، العدد رقم149

45. وكالة الأنباء الجزائرية، التجارة الجزائرية الصينية: ادراج اليوان يقلل من خطر تقلب سعر الصرف،21-12-2015 .

46. يوسفي رشيد، اطروحة دكتوراه، أساسيات التصدير كأداة للتقويم الهيكلي – حالة الجزائر- جامعة وهران، 2003.

47. الإذاعة الجزائرية، العلاقات الجزائرية ستعرف قفزة نوعية، 2015/04/11

48. مجلة الصين اليوم، عدد 6، حزيران، 1997.

49. مجلة الصين اليوم، العلاقات الصينية الجزائرية، العدد 3، مارس 2004.

50. صحيفة الشعب اليومية – الطبعة الخارجية – الصادرة يوم 4 يناير 2011, الصفحة رقم " 6" ، " العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الصين و أمريكا.

51. عبد السلام محمد المهدي، العلاقات الصينية الليبية، 2013/10/01.

52. محمد ، محمد،مقال حول أهمية التجارة الخارجية، يوم 4 يونيو 2015.

53. احمد بشارة، دينغشياوينغ – قصة القطة الكفء " تغير العالم، 24 أغسطس 2015.

54. العربي الجديد، الصين اول مصدر للجزائر حتى اكتوبر 2016، 21 نوفمبر 2016.

المراجع باللغة الاجنبية:

الكتب:

Bernard Guillochon, économie international, 2éme édition ,Paris,Dunod,1998.

Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, economic international, Dalloz, France, avril 2005

Jone Gollez and ligong song, Chinese economic reform and development :achievements energing challenges, 2010.

The oterseas chineses affairs office of the state concil, the office of chineses language concil international, « zhory guo dili cheng shi »2007 (نبدة عن جغرافية الصين).

المجلات:

Bensaid Mohammed, Leila Zekraoui, effect of trade relationchip on exchqnge goods and services between China and European .

Kenneth Lieberthal, A New China Strategy, Foreign Affairs, vol .74 N°6, november – december, 1995.

Mohammed Iwad el karim mohamed chiekh ali ,Evaluation of economic relations between sudan and the peoples rebublic of china 1990 – 2013,october2015

Patrick .A. Nesserlin, commerce international. Paris, Press Universitaire de France, 1998.

U.N. World .statistics Pocket book ;containing, data availables of 31 August,1998 ?New York,1999..

Union,journal of Baghdad College of Economic Sciences University,the second forty issue November 2014, Baghdad.

wayne M .Morrison .china's economic conditions.24 /june/2011.p1

WON W. KOO & P. LYNN KENNEDY, international trade and agriculture, Blackwell publishing, USA, 2005.

Zhang giang, Sino – japon, trade boost bilateral Ties, article,updated.28/08/2010

مواقع الانترنت

https://readxx .wordpress.com2012hero.sy/ ?p=434,2014/03

Aljazairalyoum.com

Arabic.chinatoday.com.cn/se/2013/12/24/contents86615.html

Arabic.people .com.cn/31660 /7880920.html

Arabic.people.com.cn/31660/7261556.htm

Arabic.people.com.cn/31660/7880895.html.

Arabic.people.com.cn/n/2015/0427/c31660-8884115.html

arabic.people-daily.com.an/3166417738177/html

China statistical year book

China statistical year book (www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2016/indexch.htm)

Egyptianshark-blogspot.com/2012_12_01_archise.html.

Elaph.com/web/economics/2014/04/898340 .html.

http:/ /data.stats.gov.com/english/easyquery.htm ?cn=c01

http://alwatan.com/detail/60772

http://ar.insider.pro/investment/2015-08/18/Lunch-quit-Isyn-btkhfyd-qywn/

http://arabic.cri.cn/S12008/05/05/82@95538/htm

http://arabic.news.cn/word/2011-01/R/c_13687598.htm

http://chineseculture.about com/ad /history of chine/a /chinese- history- first – year- plan- 1953-57.htm

http://data.stats.gov.com/english/easyquery.htm?cn=c01

http://ec.europa.eu/trade

http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2005 - 01/25content - 72174.htm

http://www.inf.org/ar/News/articles/2016/03/29/AM16-NA093016IMF-Adds-chinese-renmmbt-to-special-Drowing-Right-Basket.

https://data.stats.gov.com/english/easyquery.htm?cn=c01

https://ec.europa.eu/trade

https://marefa,org/

https://www.alaraby.co.ur/economy/2016/11/21/2016.

https://www.djazairess.com/aps/433745.

https://www.yemenforex.com/22/02/2016

Ly.china-embasy.org/ara/sbgx/t1083762.html

Ly-cbineseembassy.org/ara/dsxx/E7840/8-htm

mawdoo 3.com.

National bureau of statistics of china

Trade Map – Statistiques du commerce

United states census bureau (www.census.gov/foreign-trade/balance(cs700.htm

Worldbankgroup[us]/https//data.abankaldouli.org/indicator/PA.Nus.FCRF ?locations=cn

www .chinaasia-Rc.org/index-php ?=328id=178/01/02L2017

www.al-alkhar.com/node/7044

www.arabisino.com/articles/13-06/21/991s.htm

www.chinadaily.com.cn/bizchina/2010-08/28/content_11218743.htm

WWW.chinatochay.com.cn/ctarabic/lianghui/2016-03-08/content_715955.htm

www.chine.org.com

www.elarabiya.net

www.elkhabar.com

www.masralarabia.com

www.masrawy.com/news/economy

www.mouwazaf-dz.com

www.radioalgerie.dz

www.radioalgrie.dz/news/ar/article/20150427/38461.html

www.skynewsarabia.com

www.stats.gov.cn/tjsj:ndsj/2016/indexch.htm

شكر و عرفان .....

إهداء .....

ملخص .....

المحتوي .....

قائمة الجداول .....

قائمة الاشكال .....

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول :النظريات المختلفة للتجارة الخارجية

تمهيد 09

المبحث الأول :عموميات حول التجارة الخارجية 10

✓ المطلب الأول:مفهوم التجارة الخارجية..... **11**

✓ المطلب الثاني: مكونات التجارة الخارجية..... **12**

✓ المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية..... **13**

✓ المطلب الرابع: أهمية التجارة الخارجية..... **14**

المبحث الثاني: نظرة المفكرين للتجارة الخارجية..... **16**

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية..... **16**

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية **25**

المطلب الثالث: النظريات الحديثة **27**

المبحث الثالث: السياسات التجارية الدولية..... **35**

المطلب الأول: تعريف السياسة **35**

المطلب الثاني: الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية **37**

الفصل الثاني : بنية الصين الجغرافية و إصلاحاتها الاقتصادي

المبحث الأول : بنية الصين الجغرافية 41
✓ المطلب الأول: موقع الصين الجغرافي..... 41
✓ المطلب الثاني: التركيبة السكانية..... 44
المبحث الثاني:نموج التنمية الصينية..... 45
✓ المطلب الأول:واقع الاقتصاد الصيني ما قبل الانفتاح..... 45
✓ المطلب الثاني:تقييم وضعية الاقتصاد الصيني نهاية السبعينات..... 50
المبحث الثالث: مرحلة الانفتاح على العالم (اقتصاد السوق) 52
✓ المطلب الأول:إستراتيجية التنمية الصينية 52
✓ المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات 53
✓ المطلب الثالث: تقييم نتائج سياسة الإصلاح الاقتصادي في الصين..... 60
الفصل الثالث : واقع المبادلات التجارية بين الصين و دول من شمال إفريقيا
تمهيد 67
المبحث الأول : بروز الصين كقوة عالمية..... .. 68
✓ المطلب الأول: صعود القطب الصيني..... 68
✓ المطلب الثاني:التجارة الخارجية للصين..... 78
المبحث الثاني: مكانة الصين الدولية..... 90
✓ المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.. 90
✓ المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الصينية مع الإتحاد الأوروبي..... 94
✓ المطلب الثالث:العلاقات الاقتصادية الصينية اليابانية..... 97
✓ المطلب الرابع: الصين و المنظمة العالمية للتجارة..... 98
المبحث الثالث: التجارة الخارجية بين الصين و دول من شمال إفريقيا..... 100
✓ المطلب الأول: تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الصين و إفريقيا..... 100

✓ المطلب الثاني: المبادلات التجارية بين الصين و دول من شمال إفريقيا..... 101

الفصل الرابع : المبادلات التجارية بين الصين و الجزائر

تمهيد 108

المبحث الأول : الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية المتعلقة بالتجارة الخارجية..... 109

✓ المطلب الأول: أسباب، دوافع و ركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر..... 109

✓ المطلب الثاني: الإصلاحات في مجال تحرير التجارة الخارجية في الجزائر..... 110

✓ المطلب الثالث: نماذج من الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بقطاع التجارة الخارجية 111

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل الظروف الاقتصادية العالمية..... 115

✓ المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي في الجزائر في الفترة (1990-2016)..... 115

✓ المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي في الجزائر في الفترة (1990-2016)..... 122

✓ المطلب الثالث: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة..... 129

المبحث الثالث: التجارة الخارجية بين الصين و الجزائر..... 131

✓ المطلب الأول: موجز عن تاريخ العلاقات الصينية الجزائرية و مجالات الشراكة بين البلدين..... 131

✓ المطلب الثاني: مكانة الصين في التجارة الخارجية الجزائرية..... 133

✓ المطلب الثالث: مكانة اليوان الصيني و دوره في المدفوعات الخارجية الجزائرية 142

✓ المطلب الرابع: آفاق و مستقبل العلاقات التجارية الصينية في ظل التغيرات الإقتصادية الراهنة 150

الخلاصة..... 152

الخاتمة العامة..... 154

قائمة المراجع..... 159
الفهرس 173